



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

كاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن «1500» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

رغم ذلك فإنها تسير!

تتسارع الأحداث والتطورات المرتبطة بالشأن السوري، داخل سورية، وفي محيطها القريب والبعيد. ويأتي ذلك ارتباطاً بعوامل متعددة أهمها على المستوى الخارجي هو استمرار التحول في ميزان القوى الدولي بالصد من المصلحة الأمريكية والصهيونية، بالتوازي مع اقتراب الاستحقاقات التي تعمل عليها أستانا وارتفاع التنسيق بينها وبين دول عربية أساسية. وعلى المستوى الداخلي عبر استمرار الموجة الجديدة من الحركة الشعبية وتوسعها التدريجي.

بين أهم الملفات التي تتضح معالمها أكثر فأكثر، هو ما يجري في شرق الفرات ودير الزور، والذي تسعى الجهات الإعلامية المختلفة لتصويره بشتى أنواع الصور المتناقضة مع بعضها البعض. مع ذلك، فإنها جميعها عاجزة عن إخفاء حقيقتين أساسيتين:

أولاً، المشروع الأمريكي المزعوم المتعلق بإغلاق الحدود السورية العراقية يواجه تعثراً جدياً، وكذا المشروع المزعوم حول ربط الشمال الشرقي بالجنوب عبر التنف، حيث يجري نسف هكذا مخططات مفترضة في قلبها. أكثر من ذلك، ومع الأخذ بالاعتبار وضع الاحتلال الأمريكي في العراق وما يتعرض له من ضغط، بأدوات مختلفة بينها السياسية، فإن استمرار وجود الأمريكي في كل من العراق وسورية بات تحت تهديد أكبر وأعظم من أي وقت مضى.

ثانياً، كل النماذج التي تستنسخ بشكل جزئي أو كلي السياسات الخاطئة نفسها، المناهزة لمصالح قلة اقتصادية وضد مصلحة الأغلبية، وأياً يكن من تسند ظهرها إليه، ليست نماذج مستدامة، لا على مستوى مناطقي ولا على مستوى البلاد. هذا لا يلغي أن هناك سمات إيجابية جرت محاولة تثبيتها، ولكنه يؤكد أن استدامة أي نموذج كان غير ممكنة ما لم يتم توافق سوري شامل عليه، وما لم يستند إلى انحناء واضح للأغلبية المذهبية وضد القلة الناهبة.

في الجنوب السوري، تواصل الحركة الشعبية تقدمها البطيء، ولكن الثابت. ومع الوقت تعمل بشكل أكثر وضوحاً على إبراز طابعها الوطني الشامل، واستناداً إلى المطالبة بتنفيذ القرار 2254 من جهة، وإلى إظهار انتقامها السوري الشامل عبر الإصرار على إبراز الآباء المؤسسين لسورية، قادة الثورة السورية الكبرى ضد المستعمر الفرنسي، وكذلك عبر الأصوات الواضحة التي تقول إن إخراج القوات الأجنبية يعني ضمناً، وعلى رأس القائمة، إخراج المحتل الصهيوني من الجولان السوري المحتل.

تكريس هذا النفس وتعميقه والتصويب المستمر للأخطاء، من شأنه لجم واضعاف أولئك الذين يترصدون شراً بالحركة الشعبية، من داخلها ومن خارجها.

الحركة الشعبية في موجتها الجديدة ليست مقصورة على منطقة بعينها، بل هي كامنة وموجودة بأشكال مختلفة في كل مناطق سورية، وأبرز معالمها الغليان المستمر في صفوف المذهبيين الذين يناقشون بشكل يومي في بيوتهم وأماكن عملهم ما الذي يمكن عمله وكيف ومتى.

إن الحركة بإصرارها على الطابع الوطني، تلجم المتشددون ضمن النظام الذين يستسهلون تخوينها وإدراجها في إطار «المخططات الخارجية»، في حين يقطعون ألسنتهم عن انتقاد المتأمرين على البلاد وأهلها من أرباب الفساد الكبير الذين يمسكون دم الناس جوعاً ومرضاً وبرداً وليبرالية، ويسهمون بشكل مباشر في تجريف سورية من شعبها، وفي المحصلة في تنفيذ المخططات الصهيونية بإسقاط الدور الوظيفي لسورية، وصولاً إلى تقسيمها إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً...

متشددو المعارضة هم الآخرون لا يقصرون في محاولة دفع الحركة إلى الأنفاق السابقة، وإلى التطرف، في تخادم مكر مع متشدد النظام لخلق الذريعة للبلش بالحركة، ورغبة في امتطائها واستخدامها، ومنعها من التطور المستقل على أسس وطنية واضحة واقتصادية اجتماعية وديمقراطية واضحة.

إن تطور الحركة الشعبية وتوسعها يتطلب الإصرار العنيد على سلميتها، وعلى وطنيتها وخاصة بوجه الصهيوني. وهذه الحركة بتطورها، ستكون ضمانة أساسية من ضمانات تنفيذ القرار 2254 وصولاً إلى إعادة توحيد سورية شعباً وأرضاً واستعادة سيادتها على كامل جغرافيتها وضمناً الجولان، واستعادة سيادة أهلها عليها.



[05]

معركة «العلمين»

غرضها نسف الذاكرة ونسف البلاد!

شيوخ عربية ودولية



انقلاب الغابون... هل تكون إفريقيا الحلقة الأضعف في النظام العالمي؟

19

شيوخ اقتصادية



ما بعد توسيع مجموعة «بريكس»... العالم الغربي أشد عزلة وضعفاً

12

شيوخ محلية



سياسات وتكاليف وأعباء نازدة لا استكمال التعليم!

10

شيوخ عمالية



الحرف والحرفيون

02

التأمينات الاجتماعية والعمال المحالون إلى المعاش



بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الحرف والحرفيون

يعيش الحرفيون وحرفهم في أسوأ حال، وما أصابهم من تدنٍ كبير في مستوى معيشتهم والذي أصاب أقرانهم من العاملين بأجر فالجميع الآن سواسية في المصاب الذي حل على شعبنا نتيجة الإفكار المتعمد الناتج عن النهب الكبير والإضرار الواسع بالوسائل التي تمكن الحرفيين من العمل وهذه الوسائل متعددة منها ما هو مرتبط بالكهرباء والمشتقات النفطية ومنها ما هو مرتبط بالمواد الأولية اللازمة للعمل الحرفي. إن التقنين الجائر في ساعات الكهرباء منع الحرفيين من العمل إلا بشروط وتكاليف كبيرة، وهذه التكاليف تمنع من يريد الذهاب إلى الحرفي ليصنع عنده حاجته من الذهاب ويكون التأجيل سيد الموقف أو الاستغناء عن ذلك.

الحرف في بلدنا كثيرة ومتعددة وهي موزعة على تجمعات حرفية مثل الزبلطاني وحوش بلاس في دمشق ولكن الأكثر تجمعاً من هاتين المنطقتين الحرف المتواجدة في الأحياء والحارات مثل النجارة والحداة وفي أقبية البنايات مثل مشاغل الألبسة الجاهزة والتريكو وغيرها من الحرف الهامة التي تشغل آلاف من العمال ومن أصحاب الحرف.

تعرّضت جميع الحرف إلى هزات عنيفة في قدراتها الإنتاجية بسبب الانفتاح الذي أجبرته الحكومات على البضائع المنتجة في الصين أو تركيا وكانت تأتي تلك البضائع من الإمارات «جبل علي» على أنها مصنعة هناك وهي لا تخضع للجمارك حسب اتفاقية التجارة الحرة العربية مما يجعلها أرخص من مثيلاتها المصنعة في سورية بسبب التكاليف الأقل، وهذا سبب خسارات كبيرة للمنتجين السوريين مما أدى إلى إغلاق الكثير من المنشآت وأصبح آلاف العمال عاطلين عن العمل بشهادة اتحاد نقابات العمال في ذلك الوقت.

الآن يجري القضاء على ما تبقى من حرف وحرفيين بسبب ارتفاع أسعار المواد الأولية وانقطاعات الكهرباء وارتفاع أسعار المشتقات النفطية، وجميع هذه الارتفاعات تفعل فعلها في أن تغلق المنشآت الحرفية، ليس هذا وحسب، بل كذلك المعامل في المناطق الصناعية في المحافظات قد أصابها ما أصاب الحرفيين ومنشآتهم.

هناك في سورية اتحاد اسمه اتحاد الجمعيات الحرفية، مهمته حسب قانون التنظيم الداخلي حماية مصالح الحرفيين والدفاع عن حقوقهم، ولكن هذا الاتحاد كباقي الاتحادات المهنية وغير المهنية المعروفة اسماً بأنها وجدت للدفاع عن حقوق منتسبيها ولكن ما يتعرض له المنتسبون وغيرهم من نهب لحقوقهم وتعطيل لمصالحهم يؤكد ضرورة تطبيق المثل القائل «ما بيحك جلدك إلا ظفرك».

هناك سؤال دائماً يتبادر إلى أذهان العمال بشكل عام، لماذا أرباب العمل وخاصة في القطاع الخاص يمتنعون عن تسجيل العمال الذين يعملون في منشآتهم في مؤسسة التأمينات الاجتماعية أو يقومون بتسجيل عدد محدود من العمال وهؤلاء العمال المسجلون يقدمون إلى مفتشي التأمينات عند قيامهم بجولات تفتيشية على بعض المنشآت وباقي العمال تتم تخبئتهم إلى حين انتهاء الجولة التفتيشية، هل هذا الفعل لعدم إدراكهم لأهمية هذه المظلة للعمال ولهم أيضاً؟ أم أنهم يختصرون التكاليف من خلال عدم دفع حصّتهم عن العمال؟

■ محرر الشؤون العمالية

عندما يحال العامل المؤمن عليه لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية إلى معاش الشيخوخة بعد أن يكون قد أفنى جل عمره في هذا العمل أو ذاك وأن له أن يرتاح بإجازة مفتوحة لقاء ما قدمه من عطاء وجهد وما تعرض له من مخاطر مختلفة نتيجة عمله. هنا تكمن المعاناة الأكبر التي يتعرض لها المتقاعدون. أولاً، بأحسن الأحوال لن يحصل العمال المؤمن عليهم إلا على 80% من أجورهم وذلك حسب قانون التأمينات الاجتماعية رقم 92 / وتعديلاته.

ثانياً: مع تقدم المؤمن عليه في العمر تزداد مشكلاته الصحية من أمراض قد تكون مزمنة، وأمراض طبيعية يتعرض لها، وهي بحاجة إلى معالجة وأدوية، وأسعارها في ارتفاع مستمر، وغيرها من أشكال العلاج ومنها العمليات الجراحية المختلفة، وهذا يشكل أعباء مالية على العامل المحال إلى المعاش قد تصل تكاليفها أحياناً إلى أكثر من راتبه التقاعدي المصروف له.

ومن المعروف أن معظم عمال قطاع الخاص المنضوين تحت مظلة التأمينات

مسجلون برواتب الحد الأدنى للأجور وغالباً ما تكون أقل بكثير من رواتبهم الحقيقية إضافة إلى أن هذا الحد الأدنى بعيد جداً عن الحد الأدنى لتكاليف المعيشة اليوم الذي يتجاوز به أضعاف وكذلك رواتب عمال الدولة لا تنقصهم هذه المعاناة من ضعف الأجور المتدنية، وبكل الأحوال إن هذا الراتب التقاعدي بالنسبة للعامل هو انخفاض في الدخل وتدُن في توفير الحاجات الحياتية له ولأفراد أسرته، وبالتالي له انعكاسات سلبية اجتماعية وإنسانية عليه.

واستكمالاً لمفهوم التأمينات الاجتماعية وغايتها الإنسانية والاجتماعية لا بد لها من العمل على توفير تلك الخدمات الضرورية اللازمة لهؤلاء المتقاعدين وذلك بتأمين تلك المراكز الصحية الضرورية، وعلى الأقل إنشاء مشفى لتقديم هذه الخدمات المجانية للمتقاعدين. وذلك تحقيقاً لأهداف مؤسسة التأمينات الاجتماعية في رعاية العمال المنضوين تحت مظلتها صحياً واجتماعياً واقتصادياً كون هذه المؤسسة هي المسئول الأول والأخير عن المنتسبين إليها. تستطيع المؤسسة أن توظف

استثماراتها في هذا القطاع الهام وعلى الدولة أن توفر لها كافة التسهيلات الضرورية لذلك. إضافة إلى تقديم الدعم الكافي لتطوير هذه الخدمة الضرورية باعتبارها مسؤولية اجتماعية تقع على عاتقها اتجاه المجتمع هذا عدا عن توفير ما تتطلبه هذه الشريحة من دور الراحة المختلفة والاستفادة من خبراتهم المختلفة، ولماذا لا يكون للمتقاعدين نقابة خاصة بهم تعمل على الدفاع عن حقوقهم ومطالبهم المختلفة التي لا بد من توفرها لهذه الفئة من المجتمع بالرغم من طرح هذا الموضوع مراراً في اجتماعات المجلس العام لنقابات العمال، وإلى الآن لم يرَ النور رغم أهميته بالنسبة للمتقاعدين.

ومن غير المعقول أن يعتمد العامل المحال إلى المعاش أو العمال الذين تعرضوا لإصابة عمل على الجمعيات الخيرية أو المؤسسات التي تغص بهم الآن نتيجة تردّي الأوضاع المعيشية من كل النواحي، حيث تقدم هذه الجمعيات بعض الدعم المادي والعيني من مواد غذائية وأدوية وخلافه وهي تقوم بمهام مؤسسة التأمينات المفترض أن تقوم به.



مع تقدم
المؤمن عليه
في العمر
تزداد مشكلاته
الصحية من
أمراض قد تكون
مزمنة وأمراض
طبيعية يتعرض
لها وهي بحاجة
إلى معالجة
وأدوية

ذاب الثلج وبان القحط

اليوم ذاب الثلج وبان المرج ها هي الحكومة تقول
لسنا حكومة العمال والفلاحين وربما فعلت حسناً
لتزيل شيئاً من الغشاوة التي تختبئ خلفها عن أعين
النقابات. تعاني الطبقة العاملة السورية وكافة
العاملين بأجر، في مختلف القطاعات الإنتاجية
منها والخدمية منذ أن تبنت السياسات الحكومية
الاقتصادية الليبرالية من الهجوم على مكتسباتها
وحقوقها الاجتماعية وتستمر بقضم ما تبقى من هذه
الحقوق تنفيذاً لتعليمات صندوق النقد الدولي، والذي
يأتي في مقدمته الهجوم المستمر على الأجور من خلال
زيادة الأسعار على السلع الضرورية في حياة العباد،
واهمه أن العمال لن يستطيعوا الدفاع عن حقوقهم
ومكاسبهم نتيجة الظروف المتعددة التي تحيط
بالبلاذ، وفقدانهم لأدواتهم الاحتجاجية المختلفة،
رغم لحظ بعضها في الدستور النافذ. باتت الطبقة
العاملة مهمشة ومنسية حقوقها.

■ نبيل عكام

عندما تلتقي مع أي عامل تعصف
المطالب بالجملة فمن ضعف الرواتب
والأجور رغم الزيادة الاسمية
الأخيرة تبقى هزيلة، إضافة إلى هضم
الحقوق والمكتسبات ويزداد عليها
الافتقار إلى عقود العمل الواضحة
والموثقة لدى وزارة العمل.
توجد معايير دولية للحد الأدنى
للأجر تم تحديدها من خلال المواثيق
الدولية والعربية، إذ يجب أن يكون
تحديد الأجر مرتبطاً بالتكاليف
الحقيقية لمتطلبات المعيشة التي
تضمن حياة كريمة للعامل وأسرته
ويتناسب مع ظروف المعيشة
والارتفاع المستمر في أسعار السلع
المختلفة التي يحتاجها العامل يومياً
أو التي هو بحاجة إليها بأوقات
متفرقة والخدمات المختلفة التي
يحتاجها العامل من نقل وكهرباء
ومياه واتصالات وغيرها، وبالتالي
يجب أن لا يقل الحد الأدنى للأجور
عن متوسط تكاليف المعيشة للعامل
وأسرته المعفى من كافة الضرائب
المفروضة عليه، وليس كافياً اليوم
إعفاء الحد الأدنى للأجر من ضريبة
الدخل، الذي لا يصل إلى حجم حبة



**إن التأخر في
زيادة الأجور
يعني مزيداً من
الإفقار ومزيداً
من تسلط
وتحكم قوى
الفساد والنهب
بمصرير الملايين
من العمال**



من أجله بكل وضوح وجدية.
وعودة على بدء، لا بد للتنظيم
النقابي أن يكون لديه ذلك البرنامج
الذي ينطلق بشكل أساسي من
مصلحة الطبقة العاملة في حماية
حقوقها كافة، وخاصة ذلك الأجر
المجزى الذي يوازى تكاليف
معيشتها متسلحة بكل الأدوات التي
ضمنها وكفلها الدستور للنخلص من
أسطورة نحن والحكومة فريق عمل
واحد.

سلع وخدمات وأعدت البيانات
والإحصاءات الضرورية كي يكون
لديها أساس يتم تحديد الحد الأدنى
للأجور ودعم مطالباتها برفع الحد
الأدنى للأجور إلى ذلك الحد من
متوسط المعيشة، وأعتقد أنه ليس
معيباً لها أن تستعين بالخبراء
والاختصاصيين في حال عدم توفر
الكادر المؤهل لديها رغم تاريخها
الطويل ليكون في جعبتها رقم مناسب
للحد الأدنى للأجر تعتمد عليه وتعمل

تجمع الحكومة والعمال وأصحاب
العمل وفق آلية ملزمة بعد صدور
قرارها بالتوافق. وكان قانون العمل
رقم / 17 / قد اعتمد اللجنة الوطنية
للحد الأدنى العام للأجور، مع العلم
أن هذه اللجنة لم تجتمع منذ صدور
هذا القانون الذي كلفها باجتماعات
سنوية واستثنائية لهذا الغرض.
وكنا قد طرحنا في العديد من المرات
هذا السؤال، هل قامت الحركة
النقابية بحساب تكلفة المعيشة من

العقد أمام حجم الغلاء الفاحش
اليوم.
إن اختلال هذه المعادلة يكشف عن
خلل كبير اقتصادي واجتماعي وهو
يعبر عن مستوى عال من النهب
والفساد الكبير. من المعروف أن
العامل هو الطرف الضعيف في علاقة
العمل وحمايته واجب وطني. والأجر
هو الذي يلبي احتياجات العامل
وأسرته ويجب أن يتم تحديده من
خلال لجنة ثلاثية متوازنة التمثيل

الطبقة العاملة



إضراب لعمال «شيفرون أستراليا»

يبدأ عمال شركة النفط الأمريكية العملاقة «شيفرون»،
مطلع أيلول، إضراباً عن العمل في مواقع إنتاج الغاز
الطبيعي المسال غرب أستراليا، ومن المقرر أن
تبدأ الإضرابات في 7 أيلول في مصنعي غورغون
وويتستون، وتعد هذه المنطقة إستراتيجية لإنتاج الغاز
الطبيعي على مستوى العالم. ويطالب المضربون بأجور
أعلى وظروف عمل أفضل، وفقاً لممثلي النقابات، واتهم
التحالف البحري، الذي يمثل عدداً كبيراً من العمال،
الشركة بدفع أجور منخفضة «لعمال النفط والغاز
من ذوي المهارات العالية في منشآت نائية وعالية
المخاطر». مؤكداً أنه رفض التعرض لتهريب الشركة.
وأضاف أن الإضرابات ستستد كل أسبوع حتى توافق
شيفرون على مطالبنا، منتقداً عدم كفاءة الشركة في
عملية التفاوض.



كندا يصوت عمال صناعة السيارات على الإضراب

يصوت عمال صناعة السيارات بأغلبية ساحقة
لصالح تفويض الإضراب ضد الشركات الثلاث
الكبرى، حيث صوت العمال في ثلاث من شركات
صناعة السيارات الكبرى بأغلبية ساحقة لصالح
السماح لنقاباتهم بالدعوة إلى الإضراب إذا لم
تتمكن لجان التفاوض من تأمين اتفاقيات جماعية
جديدة في الأشهر المقبلة. وتقول أكبر نقابة
للقطاع الخاص في كندا، إن أعضاءها في شركة
فورد موتور وجنرال موتورز وستيلانتس
صوتوا بنسبة تتراوح بين 98 و99 في المئة
لصالح تفويض الإضراب. وقالت النقابة في إحدى
الشركات نقوم بالإضراب لأن الشركة لا تستمع
إلى ما نحتاج للحصول عليه. وتم التصويت بعد
توقف المفاوضات الجماعية.



المملكة المتحدة: إضراب عمال السكك الحديدية

من المقرر أن ينفذ عمال السكك الحديدية إضراباً عن
العمل في جميع أنحاء المملكة المتحدة في الفترة من
1 إلى 2 أيلول. سوف يشهد عمال السكك الحديدية
المنتسبون إلى النقابة والمربطون بجمعية مهندسي
القاطرات ورجال الإطفاء إضراباً في الأول من
أيلول، ويتوقف العمل الإضافي في الثاني من أيلول.
كما ستتنظم نقابة السكك الحديدية والبحرية والنقل
إضراباً عن العمل في الثاني من أيلول وسيشارك في
الإضراب عن العمل مختلف مشغلي السكك الحديدية،
بما في ذلك السكك الحديدية الجنوبية الغربية، وسكة
حديد ويست ميدلاندز. وتهدف هذه الإضرابات
إلى زيادة الأجور. ومن المرجح أن يحتج العمال
المضربون خارج محطات السكك الحديدية ومراكز
النقل الأخرى.



كوريا الجنوبية عمال هيونداي يقررون الإضراب

قررت نقابة عمال شركة هيونداي موتور،
الكورية الجنوبية، الإضراب عن العمل للمرة
الأولى منذ خمس سنوات، احتجاجاً على
ظروف العمل ومن أجل المطالبة بزيادة الأجور.
وأفادت النقابة في قرار الإضراب أنه قد صوت
92% من أعضائها البالغ عددهم نحو 45 ألف عامل،
لصالح تنفيذ الإضراب عن العمل بدءاً من 30 آب.
وأضافت النقابة أنها تطالب بزيادة الأجور بنسبة
5.4% في خطوة تتزامن مع تحقيق هيونداي أرباحاً
قياسية في عام 2022 وصلت إلى 46% من إيراداتها،
بفضل زيادة الطلب على سياراتها الكهربائية. ومن
جنتها قالت الشركة إنها تأمل في التوصل إلى حل
وذي مع النقابة لتجنب تأثير الإضراب على إنتاجها
ومبيعاتها.

كيف يمكن للعمال أن يعيشوا...



■ مراسل قاسيون

نتناول في هذه المادة أرقام وبيانات الأجور أولاً ضمن عام 2010 وثانياً ضمن عام 2021.

قبل ثلاثة عشر عاماً...

يوضح الجدول التالي البيانات الأساسية لأبناء الطبقة العاملة خاصة توزعها على القطاع العام والخاص إضافة إلى توزعها على أساس فئات الرواتب وذلك لعام 2010:

وكما هو معروف فإن موضوع الرواتب والأجور من المعايير الأساسية لوضع التنمية والنمو، وهو المعيار الأساسي لتوضيح مدى بؤس أو رفاهية أبناء الطبقة العاملة في هذا البلد أو ذاك، ومن أجل توضيح ذلك بالنسبة لحال عمالنا وكادحيننا ومدى تمثيل حكوماتنا لغالبية السكان

عدد العاملين بالقطاع العام وتوزعهم على فئات الرواتب للعام 2010 – بالليرة وبسعر الدولار 45 ليرة

فئة الرواتب	عدد العمال	النسبة المئوية	الأجور بالدولار
9001+	1,066,521	78,42%	200
8001 - 9000	99,980	7,35%	188,8
7001 - 8000	86,399	6,35%	166,6
6001 - 7000	38,771	2,85%	144,4
5001 - 6000	14,322	1,05%	122,2
5000 -	54,028	3,97%	111,1
إجمالي عدد العمال	1.360,021		
متوسط الأجور	191,15		

عدد العاملين بالقطاع الخاص وتوزعهم على فئات الرواتب للعام 2010 – بالليرة وبسعر الدولار 45 ليرة

فئة الرواتب	عدد العمال	النسبة المئوية	الأجور بالدولار
9001+	845,232	46,40%	200
8001 - 9000	150,112	8,24%	188,8
7001 - 8000	275,466	15,12%	166,6
6001 - 7000	144,271	7,92%	144,4
5001 - 6000	172,692	9,48%	122,2
5000 -	233,995	12,84%	111,1
إجمالي عدد العمال	1,821,768		
متوسط الأجور	170		

يتضح من خلال الجداول السابقة فئات الرواتب وتوزع العمال بالقطاع الخاص والعام على هذه الفئات، مع العلم أنه تم حساب الرواتب بالدولار الأمريكي بسعر الصرف في السوق السوداء، إضافة إلى أنه تم أخذ متوسط كل فئة وحسابها بالدولار، فمثلاً الفئة الثانية، تم أخذ المتوسط الحسابي للرقمين 9000 و8000 والذي يبلغ 8500 ما يعادل 189 دولاراً تقريباً، وهكذا لبقية الفئات.

ويتضح أيضاً أن الحد الأعلى للرواتب يبلغ 200 دولار تقريباً في حين أن الحد الأدنى يقدر ب 111 دولاراً تقريباً، مع العلم أن عدد العمال الإجمالي ضمن القطاعين الخاص والعام حوالي 3,181,789 عاملاً موزعة على مختلف القطاعات، وتقدر نسبة العمال الذين يتقاضون أجوراً من 200 دولار وأعلى حوالي 60% من إجمالي عدد العمال، في حين أن العمال

الذين يتقاضون 111 دولاراً وأقل تبلغ نسبتهم حوالي 9%، مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن عملي القطاع العام غالبيتهم يتقاضون أجراً 200 دولار بالحد الأدنى، وتبلغ نسبتهم أكثر من 78% من إجمالي العاملين بالقطاع العام. إضافة إلى ذلك فإن متوسط الأجور لإجمالي العاملين ضمن القطاع العام والخاص يقدر بحوالي 179,5 دولاراً.

كيف تغيرت الأرقام...

بعد عرض البيانات الأساسية للطبقة العاملة من أجور وعدد العمال ضمن عام 2010، ننتقل الآن إلى توضيح الأرقام ذاتها بعد مرور 11 عاماً لنوضح التغيرات التي طرأت على هذه البيانات ومدى تأثير هذه التغيرات على واقع الطبقة العاملة، ونوضح ذلك من خلال الجداول التالية:

عدد العاملين بالقطاع العام وتوزعهم على فئات الرواتب للعام 2021 – بالليرة وبسعر الدولار 2500 ليرة

فئة الرواتب	عدد العمال	النسبة المئوية	تحويل
+180000	44.140	2,52%	72,00
180000-150001	6.414	0,37%	66,00
150000-120001	50.724	2,89%	54,00
120000-90001	470.118	26,83%	42,00
90000-60001	1.027.332	58,63%	30,00
60000-30001	145.430	8,30%	18,00
30000 -	8.143	0,46%	12,00
إجمالي عدد العمال	1.752,301		
متوسط الأجور	34		

عدد العاملين بالقطاع الخاص وتوزعهم على فئات الرواتب للعام 2021 – بالليرة وبسعر الدولار 2500 ليرة

فئة الرواتب	عدد العمال	النسبة المئوية	تحويل
+180000	432,737	32,35%	72,00
180000-150001	6.8776	5,14%	66,00
150000-120001	239,736	17,92%	54,00
120000-90001	246,901	18,46%	42,00
90000-60001	202,518	15,14%	30,00
60000-30001	129.998	9,72%	18,00
30000 -	16,988	1,27%	12,00
إجمالي عدد العمال	1.337.654		
متوسط الأجور	50,56		

إضافة إلى ذلك يتضح جلياً تراجع دور القطاع العام وعدم قدرته على توفير أجور ورواتب للعاملين ضمنه بالحد الأدنى كما كانت عليه في عام 2010، الأشد كارثية، أن القطاع الخاص لم يرق حتى يملأ المساحة التي انسحب منها القطاع العام، إضافة إلى ذلك فإن حجم العمالة الإجمالي قد انخفض أيضاً من 3,181,789 إلى 3,089,955 أي بنسبة 3%.

التفسير الذي لا بد منه...

تم اتباع السياسات الليبرالية المتوحشة والمشوهة كتوحش وتشوه القلة القليلة المستفيدة منها، هذه القلة التي تشكل ما لا يزيد عن 5% من السكان. هذه السياسات التي أدت - عن سبق الإصرار من متبعتها - إلى تصفير راتب العامل السوري وملء حياته بالبؤس والفقر والعوز، أدت بالضرورة إلى ما وصلت إليه حال البلاد من تدمير وتهجير وكوارث اجتماعية قد تمتد إلى عشرات السنين بعد إنقاذ البلد مما هي فيه بسبب هؤلاء الذي يضحون بسورية مقابل تلبية مصالحهم.

يتضح من خلال الجدول السابق، حجم الكوارث التي ضربت بيانات الأجور والرواتب سواء للعاملين بالقطاع العام بالدرجة الأولى، والعاملين بالقطاع الخاص بالدرجة الثانية، علماً أن الحد الأعلى للرواتب يقدر بحوالي 72 دولاراً فقط، والحد الأدنى يبلغ 12 دولاراً فقط لا غير، لا يتوقف الأمر هنا، بل يتعداه إلى أن نسبة العمال الذين يتقاضون الحد الأعلى قد انخفضت بشكل مخيف لتصبح بالقطاع العام 2,5% وبالقطاع الخاص 32%، أما بشكلها العام لإجمالي العاملين فهي لا تزيد عن 15,43% فقط لا غير.

خلاصة البيانات...

انطلاقاً من البيانات السابقة، يوضح بالتفصيل حجم التغيرات الطارئة على بيانات الرواتب والأجور بالدرجة الأولى، فبالنسبة لرواتب القطاع العام، انخفضت بالمتوسط بنسبة 560% في العام 2021 عما كانت عليه ضمن العام 2010، أما بالنسبة لأجور القطاع الخاص فقد انخفضت بنسبة 335% تقريباً،

يتضح جلياً تراجع دور القطاع العام وعدم قدرته على توفير أجور ورواتب للعاملين ضمنه بالحد الأدنى كما كانت عليه في عام 2010

معركة «العلمين» غرضها نسف الذاكرة ونسف البلد!



بعد بضعة أشهر من انفجار الأزمة السورية عام 2011 ظهر علم النجوم الثلاث، وبدأ استخدامه يتسع شيئاً فشيئاً بوصفه «رمزاً للمعارضة» أو «رمزاً للثورة». ترافق ذلك مع الانتقال نحو العسكرية عبر إنشاء «الجيش السوري الحر».

■ قاسيون - المحرر السياسي

في حينه، كان من الواضح تماماً لكل ذي عقل، أن المطلوب هو قسم السوريين بشكل حاد وعنيف بحيث تتحول المعركة السياسية من أجل التغيير إلى معركة فناء صغرية لا تبقى ولا تذر؛ فحين يكون هناك علمان متحاربين و«جيشان» متحاربين ومناطق سيطرة، يصبح المشهد مشهد حرب وجودية بين دولتين، وليس مشهد عملية تغيير أو مشهد حراك سياسي ضمن دولة واحدة. بكلام آخر، فإن أولئك الذين دفعوا بعلم النجوم الثلاث إلى الواجهة في 2011 «ونقول الذين دفعوا باتجاهه وليس الذين حملوه، لأن الغالبية العظمى من حامليه لم تكن لديهم أية نوايا معادية لسورية وللشعب السوري» كان هدفهم هو دفع سورية نحو التدمير الذاتي، ووصولاً إلى التقسيم إن أمكن... والحق أن الهدفين قد تحققا وإن بشكل غير كامل؛ فعن الدمار حدث ولا حرج، وعن التقسيم فإننا نعيش تقسيم أمر واقع بين عدة مناطق نفوذ.

خلفية تاريخية ضرورية!

قبل المضي أبعد من ذلك في التحليل، وقبل الوصول إلى المشهد الراهن المتعلق بالعلمين، لا بد من الإضاءة على بعض الحقائق التاريخية الخاصة بكل من العلمين، أي علم النجوم الثلاث وعلم النجمتين، وهي كالتالي: من الصحيح أن علم النجوم الثلاث قد تم رفعه لأول مرة عام 1932 أي في ظل الانتداب الفرنسي. ولكن ما يتم إغفاله في هذه المسألة هو الحقيقة التالية: اختيار هذا العلم بهذا الشكل قد تم على يد اللجنة البرلمانية التي صاغت الدستور السوري لعام 1930. هذه اللجنة التي اختارت العلم، والتي عينتها

الجمعية التأسيسية التي فرض المستعمر الفرنسي حلها، كانت برئاسة الزعيم الوطني إبراهيم هنانو، أحد قادة الثورة السورية الكبرى. أضف إلى ذلك أن الفرنسي قام بحل الجمعية ورفض الدستور ولكنه اضطر للقبول به بعد الإضراب الكبير الذي شمل المحافظات السورية في حينه. استمر علم النجوم الثلاث علماً لسورية طوال الفترة من 1932 وحتى 1958، وعاد بعد ذلك ليكون علم سورية في الفترة من 1961-1963. أي إن هذا العلم كان علم سورية الذي رفعه قادة الثورة السورية الكبرى في نضالاتهم للوصول إلى الاستقلال، وبذلك لرفعه دماء ونضالات وإضرابات، وهو العلم الذي رفعوه حين نيل الاستقلال، وبقي مرفوعاً حتى حصول الوحدة مع مصر.

حين جرت الوحدة مع مصر، لم يكن علم النجمتين معادياً لعلم النجوم الثلاث! فشكري القوتلي وكل من ناصر الوحدة في حينه كانوا يرفعون قبلها علم النجوم الثلاث ويعتزون به، وانتقلوا إلى علم النجمتين طوعاً وبارادتهم ورغبة في تحقيق مشروع الوحدة... أي إن الانتقال من علم النجوم الثلاث إلى علم النجمتين لم يكن نتاج معركة بينهما أو بين المقتنعين بهما، بل كانت انتقالاً سلساً باعتبار كل منهما رمزاً وطنياً جامعاً ومحترماً.

علم النجمتين، أي العلم الوطني الرسمي حالياً، ارتفع لأول مرة كما أسلفنا وقت الوحدة مع مصر لمدة ثلاث سنوات، وأضيفت له نجمة ثالثة خضراء في الفترة بين 63 و72.

تحت هذا العلم، علم النجمتين، خاض السوريون حرب تشرين وبذلوا دماءهم في وجه الصهيوني، ورفعوا علمهم هذا على مرصد جبل الشيخ في صورة محفورة

في تاريخ وذاكرة السوريين، وتشكل جزءاً أساسياً من هويتهم الوطنية.

مفارقات مدهشة

بعد هذا العرض المختصر، من المفيد أيضاً الوقوف عند بعض المفارقات المدهشة في كيفية تعامل المتشددين من النظام والمعارضة مع العلمين.

النشيد الوطني السوري الحالي، كما هو معروف، هو نشيد «حماة الديار». هذا النشيد تم اعتماده أول مرة نشيداً رسمياً لسورية عام 1938، وكان يتم إنشاده تحت علم النجوم الثلاث!

اليوم، متشدو النظام يسمون علم النجوم الثلاث علم الانتداب أو علم المعارضة، ولكن يسمون نشيد حماة الديار الذي كان ينشد تحته، بالنشيد الوطني.

بالمقابل، متشدو المعارضة يسمون علم النجوم الثلاث علم الثورة، في حين يسمون نشيد حماة الديار نشيد النظام!

متشدو المعارضة يسمون علم النجمتين علم النظام، ويعتقدون علم النجوم الثلاث وينسبونه لهم ويرفضون النشيد الذي كان يتم إنشاده تحته ويسمونه نشيد النظام!

شيزوفرينا

المحصلة هي أن المتشددين في النظام والمعارضة يقومون بتقاسم الذاكرة السورية بشكل عبثي ومصلحي وانتهازي، وليس على أي أسس مبدئية. وفي خضم هذه العملية يقومون بتقسيم الشعب السوري والذاكرة السورية وصولاً إلى إصابة المجتمع وذاكرته بحالة من الانقسام، الأمر الذي يؤدي بالمحصلة إلى تفتيت الذاكرة والغائها، وضمناً تفتيت النواة الثقافية للمجتمع وتفتيت وحدته وبالنتيجة النهائية تفتيت دولته.

أي إن المتشددين لم يكتفوا بتقاسم النهب والثروات وتقسيم المنهويين بوصفهم أدوات يتم ضربها ببعضها البعض، بل وأيضاً يريدون

تقاسم ذاكرة سورية والسوريين بحيث يتم ضرب نواة المجتمع وروحه... وهذا لا يختلف من حيث المبدأ والأهداف عن حرق ساروجة.

ما العمل؟

قد يسأل سائل موضوعي وطني، سؤالاً محقاً هو التالي، نعم العلمان هما علمان سوريان، وهما جزء من تاريخ وذاكرة سورية، ولكن لا يمكن أن يكون لدولة واحدة علمان في الآن نفسه، ولذا فإن وجود علمين هو دفع باتجاه التقسيم.

نعم هذا صحيح، وهذا ما كان يقول به كل الوطنيين العاقلين في بداية الأزمة عام 2011، ولكن اليوم، وبعد أن تم وضع العلمين في مواجهة بعضهما البعض، وبات كل منهما يشكل رمزاً بالنسبة لملايين السوريين، فإنه ينبغي البحث بمسؤولية وطنية عالية عن مخرج حقيقي يوحدنا، ويوحد السوريين.

في السياق ينبغي أن نسأل ليس فقط عن وجود علمين، بل وأيضاً هل توجد دولة واحدة وفيها أربع مناطق نفوذ مختلفة على الأقل؟ هل توجد دولة نصف شعبها فيها ونصفه الثاني مهجر؟ هل توجد دولة يتم التداول ضمنها بثلاث عملات مختلفة «ليرة سورية، دولار، ليرة تركية»؟ إلخ...

لذلك كله، فإن المخرج الوحيد في هذه المسألة وغيرها يتلخص بالنقطتين التاليتين:

أولاً، ينبغي التعامل مع كلا العلمين بوصفهما جزءاً من التاريخ السوري وبوصفهما علمين سوريين، ليس علم النجوم الثلاث ملكاً للمعارضة وهي أقل من أن تحوز ملكية بهذه الأهمية، والأمر نفسه ينطبق على النظام وعلم النجمتين، فهذا علم سورية وليس علم النظام. ثانياً، الوصول إلى علم واحد لكل السوريين يتم ضمن الحل السياسي الشامل الذي يوحد سورية مرة أخرى جغرافياً وشعبياً، ضمن دستور جديد يقره السوريون ضمن مرحلة الانتقال السياسي، وعلى أساس التنفيذ الكامل للقرار 2254.

كيف يمكن حماية الحركة



ينظرون بتعال لما يسمونه «ثورة جوع» في المناطق التي يسيطرون عليها... فهم يكررون نفس السلوك الفاسد وحواجزهم مثل كل الحواجز الأخرى، تؤدي نفس الوظائف... فهل تحققت كرامة الناس في مناطقهم؟ وهل تمت حماية الناس في مناطقهم من غائلة الجوع، أيضاً لا... إذاً، تمسكوا بالملبأ الاقتصادي الاجتماعي ولا تخلوا به، من عليه أن يخجل هو من سبب الجوع والفقر والقهر، وليس من وقع عليه...

سادساً: لا تتركوا الإعلام يتحكم
إن التحرك على الأرض وحده ليس كافياً لحماية الحركة وتطويرها، بل يجب على الفاعلين على الأرض أن يراقبوا وسائل الإعلام المختلفة، بما فيها صفحات الفيسبوك وقنوات التلفزيون، وأن يحاسبوها على التخريب الذي تقوم به، وعلى عملها على إظهار أشياء والتكرار عليها وإخفاء أشياء أخرى... على سبيل المثال، ودون ذكر مباشر لاسم إحدى الصفحات التي تصور نفسها أحد منابر الاحتجاج، قام مسؤولو الصفحة بإجراء مقابلة قصيرة مع أحد المتظاهرين، وعبر هذا المتظاهر خلال المقابلة عن أن السوريين يريدون خروج كل القوات الأجنبية من سورية، وعلى رأسها الاحتلال «الإسرائيلي»

خامساً: الكرامة والجوع
ينبغي عدم الخضوع للإرهاب الفكري الذي تتم ممارسته عبر وسائل الإعلام من جانب متشددتي المعارضة، الذين يفرقون بين ما يسمونه «ثورة كرامة» و«ثورة جوع»، لأن هؤلاء إما مغفلون وحمقى، وإما متعالون متكبرون على جراح الناس، وإما أصحاب نوايا سيئة، ولا شيء آخر. وينبغي الانتباه خصوصاً إلى فكرة النوايا السيئة لأنها الجوهر المحرك لكلام من هذا النوع. ما يجمع 90% من السوريين هو أنهم منهوبون وأن النظام الاقتصادي الاجتماعي القائم، وفي مختلف مناطق النفوذ، يعمل ضد مصالحهم ولمصلحة تجار الحرب والفاسدين الكبار. محاولة إلغاء البعد الاقتصادي الاجتماعي، يعني العمل على منع توحيد هؤلاء الـ 90%، ويعني ضمناً تقسيمهم وضربهم ببعضهم البعض، وهذا ما عمل عليه المتشددون في كل من النظام والمعارضة طوال السنوات الماضية. ولذا ليس مسموحاً اليوم أن يتم تكرار المسرحية الهزلية نفسها. المطالب الاقتصادية الاجتماعية هي مطالب سياسية في الجوهر، ولا ينتقص منها ومن أهميتها إلا النصابون الذين يريدون امتطاء الحركة لتحقيق عملية «تداول سلطة» أو «تقسيم سلطة» تكون نتيجتها إحلال ناهيين جدد محل الناهيين القدامى... ولدى السوريين مثال ملموس على هؤلاء أنفسهم الذين

مع الوقت إلى مطرح للفساد وللتهب ولمحاصرة أهالي المناطق التي يدعي الدفاع عنها... لذلك كله ينبغي الوقوف بصرامة ضد أي أفكار من هذا النوع، وفضح أصحاب النوايا السيئة وتوعية أصحاب النوايا الحسنة.

ثالثاً: التأكيد على البعد الوطني
ليس هنالك مخرج لأي منطقة من سورية بمفردها، المخرج هو الحل الجامع الموحد على أساس القرار 2254، ولذا ينبغي التأكيد على البعد الوطني الجامع، ليس فقط عبر التأكيد على 2254، ولكن أيضاً عبر الإبراز المستمر للهوية الوطنية السورية الجامعة وفي الجذر منها الأبناء المؤسسون لسورية، قادة الثورة السورية الكبرى ضد المستعمر الفرنسي. وإذا كان العلمان السوريان ذو النجمتين وذو النجوم الثلاث قد استخدمما سابقاً لقسم السوريين المنهوبين ضد بعضهم البعض، فينبغي اليوم استخدامهما لتوحيدهما، ولذا فإن الإقرار بسوريتهما معاً هو المخرج المؤقت إلى حين الوصول إلى الحل السياسي والدستور الجديد الذي يتوافق فيه كل السوريين على العلم والنشيد والخ.

رابعاً: العداء للصهيوني يجمعنا
ضمن البعد الوطني أيضاً، فإن السوريين اليوم منقسمون في مواقفهم من القوى الدولية والإقليمية المختلفة، ولكنهم يجتمعون في عدائهم للصهيوني، وهذا الأمر يجب إبرازه بكل شكل وبكل وسيلة ممكنة، ليس فقط لأنه يجمع السوريين حقاً وفعلاً، بل ولأن الإصرار على هذا الجامع يقطع الطريق على المتشددتين من كل الأطراف الذين يحاولون ركوب الحركة ودفعتها للعمل ضد مصالحها... ولأن العداء الشعبي والحقيقي للصهيوني، وليس الشعائري، هو مدخل أساسي في بناء سورية جديدة مستقلة موحدة وعزيزة.

أولاً: السلمية

أهم أداة من أدوات حماية الحركة الشعبية التي لا تزال في بدايات موجتها الجديدة، هو الإصرار على سلميتها إصراراً عنيداً مستمراً مهما تغيرت الظروف. والترجمة العملية لذلك تعني تحييد أية أدوار لمسلحين أو فصائل، بما في ذلك أية أدوار لعسكريين متقاعدين أو غيرهم. الكل أفراداً ومدنيين لهم الحق في الاشتراك في الحراك، ولكن يجب منع أي تدخل ذي طابع مسلح، حتى ولو جاء تحت ذريعة حماية الحراك، أو تشكيل لجنة عسكرية لتوحيد السلاح أو إلخ من الحجج والذرائع... فالتجربة السابقة قد علمت الناس، وبالدم، أن الحديث عن حماية المتظاهرين قد تحول إلى مقتل لهم ولحركاتهم.

ثانياً: تحييد كذبة نقاط التفتيش

تندرج هذه المسألة ضمن التأكيد على سلمية الحركة، ولكنها تستحق بندا خاصاً بها لخطورتها؛ حيث يقدم البعض طروحات بضرورة إقامة نقاط تفتيش على طرق رئيسية بذريعة أن الهدف من ذلك هو منع تجارة المخدرات. أولاً، المخدرات عادة لا تمر على الزفت، بل تمر في طرق تهريب بعيدة عن الطرق الرئيسية. ثانياً، ما يحاولون تسميته اليوم نقطة تفتيش، إذا ما تم تنفيذه، سرعان ما سيتحول إلى «حاجز»، وحين يصبح حاجزاً لن يكون «محمياً» بالسلاح فقط، ولكنه أيضاً سيرسم خطوط «مناطق نفوذ»... ما يعني أنه سيتحول إلى أداة في المعركة وذريعة في التخوين، وفوق ذلك كله، ومن التجربة السورية المرة، فإنه سيتحول

ينبغي أن يكون واضحاً أن أجزاء كبرى ممن لم يشتركوا في الحركة حتى اللحظة منقسمون بين متعاطف ومتردد وخائف ورافض



الشعبية وتطويرها؟ 8 أفكار



الأمر من داخل الحركة

ثامناً، تصويب الشعارات

ينبغي أن يكون واضحاً أنَّ أجزاء كبرى ممن لم يشتركوا في الحركة حتى اللحظة منقسمون بين متعاطف ومتردد وخائف ورافض. هؤلاء، من أبناء الـ90%، ينبغي النقاش معهم وأخذ آرائهم على محمل الجد، وليس التعالي عليهم وفق منطق «مجلس قيادة الثورة»، حيث هنالك «ثوار»، أبطال وشجعان، وبقية الناس جناء ومتخاذلون... هذا الكلام بعيد كل البعد عن حقائق الأمور، فمن لا يشاركون حتى اللحظة ليسوا أقل شجاعة من المشاركين، وليسوا أقل وطنية بحال من الأحوال، ولكن تكرار شعارات وأشكال 2011 يجعلهم يستنفرون ضد الحركة، أو على الأقل يخشونها ويخشون مآلاتها، ومعهم كل الحق في ذلك، لأن من يجرب المجرب عقله مخرب، ولذا فإن أهم حماية للحركة هي توسيع صفوفها، وتوسيع صفوفها يتم بتصويب الشعارات التي ترفعها، والهتافات التي تقولها... ولا يقولن أحد إن شعارات معينة قد سادت ولا يمكن تغييرها. هذا كلام عاجزين، وليس كلام ثوريين حقيقيين. الثوري الحقيقي يصوب الأخطاء بشكل مستمر لأنه يعلم أنَّ السير قدماً يحتاج بشكل مستمر إلى تصويب الأخطاء، وبغير ذلك فإن الحركة لا يمكنها أن تتطور، وهذا يحتاج شجاعة حقيقية أخلاقية وسياسية ووطنية للقيام به... وهو قابل للتحقيق.

من الجولان السوري المحتل. قامت الصفحة المعنية بحذف 10 ثوان فقط هي التي قال فيها الشاب هذا الكلام. هذا يعني أنَّ من يديرون هذه الصفحة، إما أنهم يعملون لدى المتشددين في النظام ويريدون تخوين الحركة ومنع إظهار بعدها الوطني، أو يعملون لدى «الإسرائيلي»، وليس هناك أي احتمال ثالث... مثل هؤلاء ينبغي إبعادهم نهائياً عن أي موقع تأثير على الحركة، ويجب فضحهم وعزلهم، لأنهم أعداء للناس وأعداء للحركة...

سابعاً: النفس الطويل ومنع استنزاف الناس

ينبغي للحركة أن تتحلى بالنفس الطويل، وألا تقبل بالأقويل التي تروج أنَّ أي يوم انقطاع في الحركة أو في «الإضراب»، سيعني موت الحركة. هؤلاء لا يؤمنون بالناس ولا بقدرتهم على التغيير، ويتعاملون وفق منطق «قربت» و«خلصت»، ولا يستندون إلى أنَّ الحركة عليها أن تأخذ وقتها في التطور، وأهم أداة في تطورها هي عدم جرها إلى التناقض مع أولئك الذين لا يشتركون فيها لسبب أو لآخر، وأيضاً عدم استنزاف المشتركين فيها؛ فهؤلاء لديهم عائلات وأشغال وأرزاق بالكاد يستطيعون إعالتها وتحصيلها، ولذا ينبغي أن تقوى الحركة بتوسيع صفوفها وتنظيمها وتنويع أشكالها وليس عبر «التناح» خاصة إذا كانت بجهود الآخرين وليس بجهود «المتنحين» أنفسهم، كما هي حقيقة

عن الإضراب مرة أخرى

تناولت مادة سابقة في قاسيون موضوع الإضراب كأحد الأشكال التي يمكن أن تلجأ لها الحركة الشعبية ولكن ضمن شروط محددة في القلب منها وجود إجماع شعبي عليه، ويمكن الرجوع إلى هذه المادة عبر الرابط: «الإضراب وقطع الطرق دون إجماع شعبي، يضر بالحركة ويعزلها».



السورية على الخصوص، تقول إنَّ «العصيان المدني» وكذلك «الإضراب» ينجح بتحقيق أهدافه فقط في حال حاز إجماعاً شعبياً كافياً. وعلى العكس من ذلك، في حال تم فرضه فرضاً من جانب قسم من الناس، فإنه يأتي بنتائج عكسية ويقسم الناس على بعضها البعض. وحالة الإجماع الشعبي هذه ليست متحققة حتى اللحظة، وخاصة في هذه المسألة، أي مسألة قطع الطرق وإغلاق المؤسسات.

ثانياً، المجموعات التي ترى نفسها قيادة للحراك، والتي تدفع بهذا الاتجاه، عليها أن تعيد حساباتها وأن تتحلى بالتواضع وألا تتعامل مع نفسها وكأنها «مجلس قيادة ثورة» وتكرر بذلك التجارب المرة التي شهدناها في أماكن متعددة من سورية. يجب على هذه المجموعات أن تفتح النقاش مع الناس وأن تحاول إقناعهم وتنصرف بحكمة مع مخاوفهم المحقة، وخاصة منها المخاوف من تكرار المكرر وتجارب النسخ واللصق التي تحاول تكرار 2011 بنفس الأشكال والشعارات. فحتى اللحظة ورغم أنَّ عدداً أكبر من الناس يشارك في الاحتجاجات إلا أنَّ الحالة لم تتحول حتى اللحظة إلى حركة شعبية

المسألة لا تزال محل نقاش بين أطر الشبان المنخرطين في الحركة. وقد ظهرت خلال الأيام الماضية آراء عاقلة تقول بأنه ينبغي تحويل الإضراب إلى الشكل الرمزي، بحيث لا يتم تعطيل مصالح الناس وأشغالها، وبحيث لا تعزل الحركة نفسها عبر قسم المنهويين ضد بعضهم البعض، وأيضاً لتجنب استخدام المتشددین لهذه المسألة كذريعة لمهاجمة الحركة سياسياً والتشهير بها وقسم الرأي العام حولها. بمقابل هذه الآراء، ظهرت آراء ضمن الحركة نفسها تعارض تحويل الإضراب إلى عمل رمزي، ونصر على استمراره وحجتها أنَّ هذا سيبدو تراجعاً وسيظهر الحركة بمظهر الضعف!

الحركة الشعبية لا تتطور ولا تسير إلى الأمام إلا عبر توسيع الإجماع الشعبي عليها، وعبر التصويب المستمر لما تقوم به من أفعال ونشاطات. والتمسك بأي سلوك أو شكل أو شعار خاطئ بحجة «عدم التراجع»، هو أفضل وصفة للإساءة إلى الحركة ولإضعافها. مرة أخرى ينبغي التذكير بالنقاط الأساسية التالية بما يخص فكرة الإضراب: أولاً، كل تجارب التاريخ، والتجربة

يضغط على الناس، يضغط على الـ90% المنهويين، وعلى الأشد احتياجاً بينهم الذين يعيشون يوماً بيوم، على أعمال المياومة المختلفة، وعلى أعمال البيع والشراء والنقل البسيطة. وهؤلاء ربما يحتفلون يوماً ويومين وأسبوعاً من تعطل أعمالهم لكنهم لا يمكن أن يتحملوا أكثر من ذلك...

رابعاً: ينبغي الانتباه، ووفقاً للتجربة السورية، إلى أنَّ قطع الطرق على الخصوص هو الحالة الجينية لإنشاء «الحواجز»، والناس تعرف جيداً ما الذي تعنيه الحواجز وما الذي يعنيه استمرارها.

مكاملة، وعدم الاستماع إلى الناس والتعالي عليهم وعلى مخاوفهم سيعيق تطور الحركة ويعزلها بشكل سريع، وسيقود نحو خيبة أمل جديدة. ثالثاً، ينبغي السؤال قبل كل شيء، على من يضغط قطع الطرق؟ على من يضغط إغلاق المؤسسات؟ هل يضغط على النظام؟ قطعاً لا، بل ولا يؤثر على المتشددین ضمنه لا من قريب ولا من بعيد. أكثر من ذلك فهو يعطيهم ذرائع إضافية لمهاجمة احتجاجات الناس إعلامياً وسياسياً والإساءة إليها. بالمقابل، فالمؤكد أنَّ قطع الطرق وإغلاق المؤسسات

حول خرافة إغلاق الحدود السورية العراقية

قبل شهرين تقريباً، بدأت أوساط إعلامية غير رسمية بالحديث عن نيّة أمريكية للعمل باتجاهين متكاملين؛ الأول هو إغلاق الحدود السورية العراقية، والثاني هو وصل الشمال الشرقي مع الجنوب بحيث تكون منطقة الـ 55 في التنف هي مركز هذا الوصل. وأن يتحول هذا كله إلى أداة أمريكية في الضغط لتحديد مصير سورية اللاحق، بما في ذلك احتمالات تقسيمها.



هناك قهر ولا نهب ولا إذلال ولا استهتار ولا رفع دعم ولا لبرلة... هناك فقط «مخططات خارجية».

بالتوازي، يسعى متشددون في المعارضة، إلى دفع الحراك الوليد نحو أنفاق الأشكال والشعارات السابقة، ويحاولون أن يدسوا ضمنه أفكاراً وشعارات يقدمون من خلالها كعادتهم خدمة للمتشددين في النظام بمحاولة إثبات صحة مقولة «المخطط الخارجي».

المخططات الخارجية موجودة دائماً، ولكن اختراع مخططات خرافية ووهمية، يصب ضد المصلحة الوطنية السورية لأنه يبعد عن العين وعن العقل المخططات الخارجية الحقيقية. وقبل الحديث عن هذه، ينبغي التأكيد مرة أخرى أنّ الحديث عن إغلاق الحدود السورية العراقية هو حديث «فالفصو» لا أساس له، والأمريكيون ومعهم الصهاينة أعجز من أن ينفذوه.

وسائل الإعلام الغربية والأمريكية لم تنف وجود هكذا «مخطط»، ولم تؤكده. ولكن بالمقابل، فإن متشددين في كل من النظام والمعارضة، روجوا لهذا المخطط باعتباره أمراً واقعاً يجري العمل عليه، بل وذهبوا إلى إدراج كل التطورات التي تجري في الجنوب وفي الشمال الشرقي وفي دير الزور ضمن هذا الإطار نفسه... فما هي حقيقة الأمر؟

قبل كل شيء ينبغي فهم حقيقة أساسية، وهي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية باتت أعجز من أن تغلق الحدود السورية العراقية، بل وأكثر من ذلك فإن وجودها نفسه في سورية وفي العراق بات مهدداً، واحتمالات إنهائه تتصاعد كل يوم. هذا ما تثبته الوقائع، ليس على المستوى الدولي والإقليمي فحسب، بل وأيضاً على المستوى المحلي وعلى الأرض، وفي كل من العراق وسورية على السواء... فلماذا إذاً يجري ترويج إشاعات هي عكس ما يجري على أرض الواقع تماماً؟

جوهر المسألة

ما يجري فعلياً هو أنّ سطوة الأمريكي سواء في الشمال الشرقي وفي الشرق، أو في المناطق الأخرى من سورية، تسير نحو التضائل. بالتوازي مع ذلك تظهر ملامح وبدايات موجة جديدة من الحراك الشعبي، وكي يتم تخوين هذا الحراك بقضيه كما هي العادة، يجري العمل من جانب متشددين في النظام لاعتباره جزءاً من «المخطط الأمريكي المفترض»، فليست هناك أية أسباب داخلية لكي تتحرك الناس، ليس

المخطط الحقيقي

عمق المسألة يكمن في أنّ الترويج الكثيف لخرافة إغلاق الحدود السورية العراقية، يهدف إلى ما يلي: أولاً، إعطاء الذريعة والمبرر لقسم الحركة والبطش بها إنّ استدعت الحاجة ذلك. ثانياً، التأثير على الحركة عبر إيهام الناس مرة أخرى بأنّ الدعم الأمريكي قادم، وضمن هذا الجو تشجيع الطروحات المعادية لمصالح الناس التي يحاول البعض دسها من داخل الحركة نفسها، مثل الحديث عن «إدارة ذاتية» وما شابه، سواء بشكل مباشر أو مقنع.

إنّ المخطط

الحقيقي هو

محاولة تكرار

سيناريو 2011 كما

هو ولكن مع

تطورات هدفها

ركوب الحركة

الشعبية من جانب

المتشددين

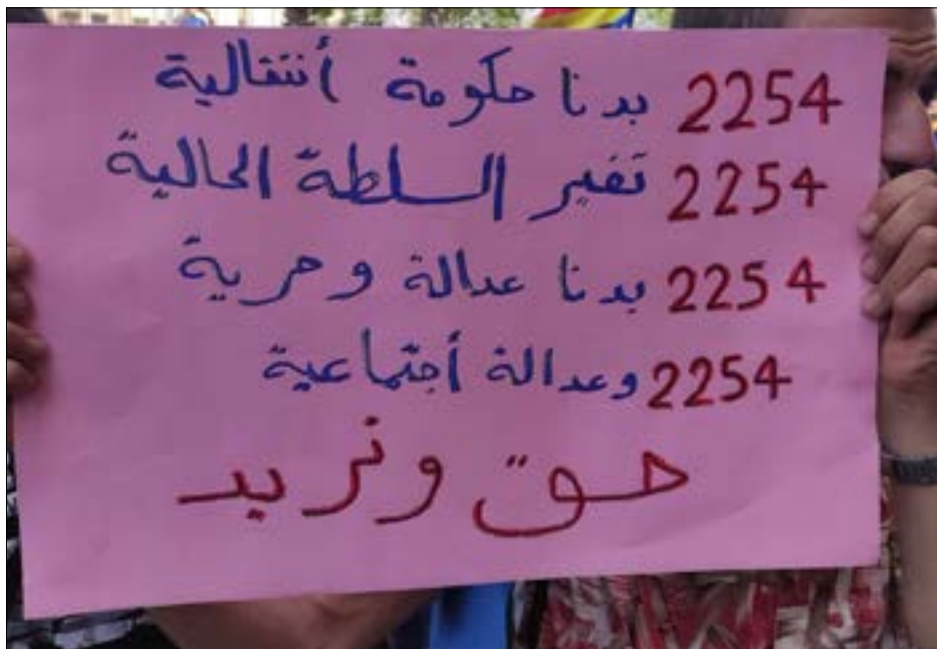
ثالثاً، تصوير ما يجري في دير الزور لا وفقاً لحقيقته بوصفه تعبيراً عن رفض سياسات جرى فرضها عبر سنوات لم تختلف في جوهرها عن سياسات الفساد والهيمنة التاريخية. وبالطبع محاولة إخفاء حقيقة أنّ ما يجري هو ضعف إضافي للأمريكيين في تلك المنطقة بالذات التي يجري ترويج خرافة أنّ الأمريكيين سيغلقونها...

رابعاً، محاولة الإحياء بأن بدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية هي نتاج مخططات مشتركة صهيونية أمريكية، عبر التنف وبتوافق من تحت الطاولة مع الدول العربية. وهذا الأمر هراء كامل. أولاً لأنّ الأسباب الموضوعية للموجة الجديدة داخلية بالدرجة الأولى، واقتصادية اجتماعية قبل كل

شيء آخر. وثانياً، لأنّ الدول العربية المطبّعة التي من الممكن أن تسعى بهذا الاتجاه هي اليوم في صف خلفي ضمن مقاعد الدول المؤثرة في الوضع السوري، ونقص الإمارات بشكل خاص، والأردن إلى حد ما، وذلك بمقابل وجود كل من السعودية ومصر في الصف الأول وفي تنسيق بات شبه علني مع مجموعة أستانا.

وإذاً، فإنّ المخطط الحقيقي هو محاولة تكرار سيناريو 2011 كما هو، ولكن مع تطورات هدفها ركوب الحركة الشعبية من جانب المتشددين لتمرير صفقاتهم من تحت الطاولة التي عجزوا حتى الآن عن تمريرها... والتي لن يتمكنوا لا هم ولا الصهيوني ولا الأمريكي من تمريرها بأي حالٍ من الأحوال...

أيها «الثوري» يلي برا: قل خيراً أو اصمت!



يتحلّون بقدر كبير من الموضوعية والصدق، هي أن ينتقدوا أخطاء التجربة السابقة بشكل مسؤول، بحيث يكون هذا الانتقاد دليلاً للموجة الجديدة ليس لتكرار الأخطاء، بل لتجنبها!

الخدمة الأساسية التي يمكن أن يقدمها السوريون في الخارج هي أن يتركوا المجال للحركة كي تتطور انطلاقاً من ظروفها هي، وليس من رغبات أحد. وربما الخدمة الأهم، والتي يصعب أن تطلب إلا ممن

في يوم من الأيام، ولذا لا يمكن فهم نداء أتمك إلا بوصفها استثماراً شخصياً في نضالات الناس. لهذه الفئة أيضاً ينبغي القول: صمتكم هو أفضل ما يمكن أن تخدموا به الحركة الشعبية!

رغم أنّ هناك بلا شك قدراً لا يستهان به من النوايا الحسنة، إلا أنّ محصلة «الجهود» المبذولة من الخارج، هي محصلة سلبية ومضرة بالحركة، للأسباب الأساسية التالية، أولاً: تحاول جهات ضمن المعارضة، من ذلك النوع الذي دعم العنف ودعم التسليح ودعم التوجهات الطائفية، واستجداء التدخل العسكري الأجنبي، تحاول أن تظهر تعاطفها ودعمها لبدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية. لهؤلاء ينبغي أن يقال إنّ مجرد «تعاطفكم» وتعبيركم عنه، هو تهمة لهذا الحراك، وشتيمة وإضعاف له. وهو في الجوهر حراك معاد لكم بقدر ما هو معاد للمتشددين ضمن النظام وللفاستدين الكبار من كل الأطراف. ولذا فخير لكم وللسوريين، إذا كان في نيتكم التكفير عن بعض من أخطائكم، أن تصمتوا نهائياً.

ثانياً، بالنسبة للأفراد، فإنّ المشكلة تتمظهر بشكل مختلف؛ فبين المهجرين من ينتشي بمجرد تكرار الشعارات والأشكال نفسها التي كانت عام 2011، ويرى في ذلك

تمتلئ صفحات التواصل الاجتماعي وغرف الدردشة وتضييع الوقت بأطنان من المحادثات والنقاشات حول الدور الذي يمكن للسوريين في الخارج لعبه في دعم الموجة الجديدة من الحركة الشعبية.

رغم أنّ هناك بلا شك قدراً لا يستهان به من النوايا الحسنة، إلا أنّ محصلة «الجهود» المبذولة من الخارج، هي محصلة سلبية ومضرة بالحركة، للأسباب الأساسية التالية، أولاً: تحاول جهات ضمن المعارضة، من ذلك النوع الذي دعم العنف ودعم التسليح ودعم التوجهات الطائفية، واستجداء التدخل العسكري الأجنبي، تحاول أن تظهر تعاطفها ودعمها لبدايات الموجة الجديدة من الحركة الشعبية. لهؤلاء ينبغي أن يقال إنّ مجرد «تعاطفكم» وتعبيركم عنه، هو تهمة لهذا الحراك، وشتيمة وإضعاف له. وهو في الجوهر حراك معاد لكم بقدر ما هو معاد للمتشددين ضمن النظام وللفاستدين الكبار من كل الأطراف. ولذا فخير لكم وللسوريين، إذا كان في نيتكم التكفير عن بعض من أخطائكم، أن تصمتوا نهائياً.

ثانياً، بالنسبة للأفراد، فإنّ المشكلة تتمظهر بشكل مختلف؛ فبين المهجرين من ينتشي بمجرد تكرار الشعارات والأشكال نفسها التي كانت عام 2011، ويرى في ذلك

زيادة سعرية على التبوغ للمزاودة ولتكريس التضحية بالمحصول!



مرة جديدة يتم وضع المزارعين أمام خسارة مؤكدة بشكل رسمي، وهذه المرة أيضاً بنتيجة الأسعار الرسمية التي أقرت لمحصول التبغ، بعد أن تمت زيادتها!

■ سمير علي

فقد وافقت الحكومة بتاريخ 2023/8/20 على توصية اللجنة الاقتصادية المتضمنة «زيادة أسعار» شراء محصول التبغ من الفلاحين لصالح المؤسسة العامة للتبغ لموسم عام 2023-2024.

فهل كانت الزيادة مجزية، أم للمزاودة ولذر الرماد في العيون؟!

الأسعار بعد الزيادة ارتفعت بنسبة 13% تقريباً!

وفقاً لتوصية اللجنة الاقتصادية تصبح أسعار شراء التبوغ من الفلاحين لكل كغ وفقاً للاتية: شك البنت درجة الإكسترا 10500 ل.س/كغ، ودرجة أول 8800 ل.س/كغ. والتنباك درجة الإكسترا 8500 ل.س/كغ، و6800 ل.س لدرجة الأول. وبصما 11500 ليرة للدرجة الإكسترا، و9300 ليرة لدرجة الأول. وبريليب 10500 ل.س للدرجة الإكسترا و7800 ل.س لدرجة الأول. وبينما الـ برلي 8300 ل.س/كغ للإكسترا و6500 ليرة لدرجة الأول. وكاتريني الدرجة الإكسترا 10500 ل.س/كغ و8100 لدرجة الأول. والفرجينيا درجة إكسترا 9300 ل.س/كغ و7200 ل.س/كغ لدرجة الأول. ويشار بهذا الصدد إلى أن السعر المقرر للمحصول بتاريخ 2023/3/30 كان على الشكل التالي: تنباك /7500/ ليرة سورية للكيلوغرام الواحد- برلي /7300/ ليرة/كغ- فرجينيا /8300/ ليرة/كغ- بصما /10500/ ليرة/كغ-

بريليب /9500/ ليرة/كغ- شك البنت /9500/ ليرة/كغ- كاتريني /9500/ ليرة/كغ. وبالتالي فإن نسبة الزيادة السعرية بموجب الموافقة أعلاه تقارب 13% وسطياً فقط لا غير، وهي لا تكفي حتى لذر الرماد في العيون!

المزاودة الرسمية!

بحسب الصفحة الرسمية للحكومة فقد تمت الموافقة على زيادة السعر «بما يحقق مصلحة الفلاحين والمؤسسة وينعكس على جودة المنتج النهائي وتخفيض الهدر أثناء عملية فرز التبوغ الخام، وبما يؤدي أيضاً إلى تلبية حاجة المؤسسة من التبوغ لتنفيذ الخطة الإنتاجية بالكامل وارتباط ذلك بكميات التبوغ»!

فعن أية مصلحة للفلاح يتم الحديث الرسمي مع الأسعار البخسة أعلاه التي تم فرضها عليه؟

فالأسعار السابقة والحالية بعد الزيادة تعتبر غير مجزية ومجحفة بالنسبة للفلاحين، بل وخاسرة بكل المقاييس، حيث لا تغطي إلا جزءاً من نفقات وتكاليف إنتاجهم!

فتكاليف الإنتاج ارتفعت أسعارها بشكل كبير خلال الفترة من آذار إلى الآن، وبنسب أعلى بكثير من نسبة الزيادة السعرية التي يتم تمنين الفلاحين فيها، مع العلم أن السعر السابق كان مجحفاً أصلاً!

فأسعار السماد والمبيدات والأدوية الزراعية، وتكاليف الفلاحة وأجور اليد العاملة، وسعر المازوت الرسمي أيضاً، جميعها ارتفعت بنسب كبيرة خلال الأشهر الماضية، ونسبة الـ 13% كزيادة رسمية أعلاه أقل من نسب الزيادات في التكلفة!

فمصلحة الفلاح متضررة سلفاً، والزيادة السعرية تعتبر غير مجزية وغير منصفه له!

المؤسسة والتجار والمضاربة بالسعر على حساب الفلاح!

تجدر الإشارة إلى أن أعلى سعر من الأسعار المقررة رسمياً أعلاه وصل إلى 11500 ليرة/كغ لصنف بصما إكسترا، بالمقابل فإن أدنى سعر للتبغ في السوق السوداء الآن هو 50 ألف ليرة/كغ!

وبحسب بعض الفلاحين فإن السعر الرسمي يجب ألا يقل عن 30 ألف ليرة/كغ كي يغطي التكاليف يواقعها الحالي، وكل ما هو دون ذلك يعتبر خسارة محققة بالنسبة إليهم!

وأمام هذا النمط من التسعير الرسمي فإن الفلاحين سيضطرون لتهريب جزء من محصولهم إلى السوق السوداء عبر بعض التجار الذين يتحكمون بالسعر، ويضغطون من أجل تخفيضه، مستندين إلى السعر الرسمي لكسر الأسعار لمصلحتهم وعلى حساب الفلاحين!

ليس ذلك فقط، فالتجار يشترون من الفلاح الأنواع والدرجات الجيدة من التبوغ، فيما يبقى للمؤسسة الأنواع والدرجات الأقل جودة، ما يعني أن المؤسسة أيضاً متضررة من هذا النمط من التسعير الرسمي، على الرغم من استمرار تحقيقها المربح على حساب الفلاح!

والنتيجة أن المؤسسة رابحة والتاجر رابح بينما الفلاح وحده الخاسر، وفوق ذلك يعتبر مخالفاً بحال عدم تسليمه كامل الإنتاج للمؤسسة، ليغرم وفقاً للمساحة المخططة وكم الإنتاج المحسوب فيها، كنسبة وتناسب، بالمقارنة مع الكم المسلم من قبله للمؤسسة! وأمام استمرار هذا الوضع عاماً بعد آخر لن يكون من المستغرب أن ينقلص المحصول وتتراجع زراعته وصولاً إلى إنهائه كلياً! لنعيد القول إن من يضع الأسعار البعيدة عن الواقع وغير المنصفة للفلاحين ليس

لديه أية نية باستمرار إنتاج هذا المحصول الإستراتيجي!

حديث الفلاحين!

فيما يلي أحاديث بعض الفلاحين بعد صدور التسعيرة الجديدة أعلاه:

عيب هيك أسعار.. شو عم يضحكوا علينا.. لازم السعر يقيس ع مستوى أسعار المبيدات والفلاحة والأدوية بالإضافة إلى التسميد المعدني والعضوي وتعب الفلاح!

شك البنت بالسوق السوداء 60 ألف.. بعدين الكيلو الواحد إكسترا شك البنت بيساوي من 50- 75 ألف.. وباكيت الدخان الوطني بـ 5000 ل.س. يعني ياريت عطيتونا من الجمل أدنه!

هنا يكمن الانفصال عن الواقع.. وواقع الزراعة بشكل خاص!

السعر المفروض يكون من 30 لـ 40 ألف ويا دوب يغطي التكاليف.. والتجار عم يحاولوا يكسروا السعر هلق!

سياسات تقويض الإنتاج!

إن سياسات تخفيض الدعم الظالمة على مستلزمات الإنتاج، مع ترك تأمين غالبيتها عبر بعض التجار المحظيين، الذين باتوا متحكمين بها كماً وسعراً ونوعاً وفترات توريد، مع ضمان أرباحهم والهوامش المضافة إليها بذريعة الحصار والعقوبات، بالتوازي مع سياسات وآليات التسعير المجحفة وغير المنصفة للفلاحين، تؤدي إلى الإضرار المباشر بالفلاحين كخسائر سنوية، وإلى استمرار تراجع الإنتاج الزراعي عاماً بعد آخر، نتيجة طبيعية لتراكم الخسائر، بما في ذلك المحاصيل الإستراتيجية، وصولاً إلى العزوف عن الزراعة والإنتاج الزراعي وهجرة الأرض! فمفسرة جملة السياسات الظالمة المعمول بها تسعى جاهدة للوصول إلى هذه النتيجة الكارثية، على حساب الفلاح والإنتاج والأرض والمستهلك والاقتصاد الوطني!



السعر الرسمي

يجب ألا يقل عن 30

الف ليرة/كغ كي

يغطي التكاليف

بواقعها الحالي

وكل ما هو دون

ذلك يعتبر خسارة

محققة!

سياسات وتكاليف وأعباء نابذة لاستكمال التعليم!



انطلق العام الدراسي الجديد بتاريخ 3/9/2023، وافتتحت المدارس أبوابها وعاد الطلاب لاستكمال مسيرتهم التعليمية.

■ مراسل قاسيون

لكن أيلول السنة ليس ككل سنة في ظل الأزمة الاقتصادية والمعيشية العاصفة بالبلاد، ومع استمرار السياسات الحكومية الضاغطة والمستنزفة للعباء، حيث بات شديد الوطأة على السوريين!

فكيف تنعكس زيادة التكاليف والأعباء المدرسية، بالتوازي مع السياسات الاقتصادية والمعيشية الضاغطة، على الأسر الفقيرة وعلى التسرب المدرسي؟!

وسطي نسبة الزيادة السريعة بين عامين تجاوزت 250%!

شهدت الأسواق السورية هذا العام زيادة على أسعار المستلزمات المدرسية، وبنسبة كبيرة

مقارنة بالعام الماضي، إذ بلغ سعر الصدرية بين 65 ألف ليرة سورية إلى 100 ألف ليرة، بينما القميص المدرسي الأزرق والزهر تراوح بين 60 ألف لما يقارب 90 ألف ليرة، والبنطال المدرسي بين 70 ألف ليرة ليصل إلى 150 ألف ليرة.

وعن أسعار الأحذية، فتبدأ من 75 ألف ليرة سورية لتتجاوز 200 ألف ليرة حسب النوع والجودة، في حين تبدأ أسعار الحقائب من 70 ألف إلى 160 ألف ليرة حسب الحجم والجودة.

وبمقارنة بسيطة لأسعار المستلزمات المدرسية بين عامي 2022 و2023، بالاعتماد على الحد الأدنى من التكلفة، نلاحظ أن الأسعار زادت بنسبة وسطية تجاوزت 250%، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المستلزمات المدرسية	عام 2022	عام 2023	نسبة الزيادة
الصدرية	15,000	65,000	333%
القميص	20,000	60,000	200%
البنطال	20,000	70,000	250%
الحقيبة	50,000	70,000	40%
الحذاء	15,000	75,000	400%
الدفتن 100 ورقة	1,800	5,000	178%
قلم الحبر	500	2,000	300%
قلم الرصاص	500	2,500	400%
المقلمة	5,000	14,000	180%

صغير بتكلفة كبيرة.. تكلفة الطالب في المرحلة الابتدائية!

غدت تكلفة تجهيز الطالب الواحد في المرحلة الابتدائية تصل لـ 359,000 ليرة سورية، وهو ما يعادل ضعف الحد الأدنى لراتب الموظف تقريباً، ويتفصيل يوضحه الجدول التالي:

المستلزمات المدرسية	السعر / ليرة
اللباس المدرسي «الصدرية»	65,000
الحقيبة	70,000
حذاءان «أحدهما للرياضة»	150,000
أربعة دفاتن من فئة 100 ورقة	20,000
القرطاسية الضرورية	40,000
المقلمة	14,000
المجموع	359,000

كلما كبر الولد زاد همّه.. تكلفة طالب الإعدادي والثانوي!

مع نمو الطالب وتقدمه بالسلم التعليمي تزيد الأعباء الواجب على الأسرة تغطيتها، إذ غدا الطالب بحاجة إلى بدلة مؤلفة من ثلاث قطع وليس صدرية مدرسية وحسب، إضافة إلى قرطاسية من نوع آخر وبكمية أكبر، وحقيبة أكبر! فوفقاً لأسعار المستلزمات الأساسية والضرورية فقط ويتكلفتها الأدنى نجد أن الطالب الواحد في المرحلة الإعدادية يحتاج 493 ألف ليرة سورية، لتزيد بما يقارب 50 ألف في المرحلة الثانوية، وهو ثمن نسخة الكتب المدرسية، فتصبح 543 ألف ليرة، والجدول التفصيلي التالي يوضح ذلك:

يبين الجدول أعلاه أن إرسال طفلين لمدرسة ابتدائية عامة يكلف الأسرة السورية 718 ألف ليرة، في حين أن دخل ميل هذه الأسرة لا يتعدى 200 ألف ليرة، مما زاد أعباء المواطن الفقير وأثقل كاهل الأسرة المعذمة، لدرجة عدم قدرتها على تأمين حق أبنائها في التعليم على أكمل وجه!

مع العلم أن هذا الحق من المفترض أنه مجاني ويكفله الدستور السوري في المادة 29 منه التي تقول: «التعليم حق تكلفه الدولة، وهو مجاني في جميع مراحله»!

المستلزمات المدرسية	المرحلة الإعدادية والثانوي
البنطال	70,000
القميص المدرسي	60,000
حذاءان «أحدهما للرياضة»	150,000
حقيبة	70,000
15 دفتر من فئة المئة ورقة	75,000
قرطاسية ضرورية	54,000
مقلمة	14,000
المجموع	493,000

ومنفلتة ومستمرة بالارتفاع، وبحيث باتت بالنتيجة عاجزة أمام تكاليف المعيشة وأعبائها، وصولاً إلى العجز عن تعليم أطفالها! فكيف لرب أسرة لا يتجاوز أجره 200 ألف ليرة أن يتمكن من تغطية متطلبات الاحتياجات الأساسية الضرورية مع متطلبات تعليم أبنائه؟ فحتى لو كان رب الأسرة يعمل عمالاً إضافياً بأجر 200 ألف ليرة، وزوجته تعمل أيضاً بأجر 200 ألف ليرة، فهذا يعني أن الأسرة المستنزفة بالعمل بالكاد يصل متوسط دخلها إلى 600 ألف ليرة شهرياً، وهو لا يغطي إلا جزءاً من ضرورات الحياة فقط!

فالخيارات أمام الأسر الفقيرة محدودة وتتمثل إما بالاقتراض والاستدانة، وهو الخيار السائد والمستنفذ سلفاً، أو الاضطرار لأن تدفع أبناءها للانقطاع عن المدرسة وعن التعلم بحثاً عن فرصة عمل تساعد في تغطية جزء إضافي من أعباء وتكاليف المعيشة الضرورية!

وليسقط أمام هذا الواقع كل الحديث الرسمي عن مساعي تقليص نسب التسرب والانقطاع المدرسي، الذي توضع له البرامج والخطط السنوية لترميمه، مع الاعتمادات المالية المخصصة في الموازنات السنوية، بالإضافة إلى المساعدات من المنظمات الدولية لهذه الغاية، وليسقط معه الحديث عن التعليم المجاني المصان دستورياً كما يفترض!

فبحال وجود طالبين في الأسرة بحاجة إلى الالتحاق بمدرسة إعدادية وثانوية عامة فإن تكلفة تجهيزهم تتجاوز المليون ليرة سورية، وهي تتخطى الحد الأدنى لراتب العامل السوري بأضعاف مضاعفة!

الدفع لزيادة التسرب المدرسي!

يتزايد التسرب المدرسي من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي عاماً بعد آخر بسبب الواقع الاقتصادي المعيشي الضاغط، الذي لا تعيره الحكومة أي اهتمام، بل تزيد من هذه الضغوط تحت عناوين مختلفة تبدأ بسياسات تخفيض الدعم المستمرة، ولا تنتهي بسياسات تخفيض الإنفاق العام، الذي يطال التعليم بشكل مباشر وغير مباشر!

فتكاليف الحد الأدنى أعلاه «مليون ليرة لطالبين في الأسرة فقط» هي ما يجب على الأسرة أن تتحمله وتسدده مطلع شهر أيلول، يضاف إليها الكثير من التكاليف الأخرى طبعاً، وخاصة تكاليف الدروس الخصوصية خلال العام الدراسي «التي أصبحت ضرورة حتى لتلاميذ مرحلة التعليم الأساسي بسبب تردي وسوء العملية التعليمية بنتيجة السياسات التعليمية»، في ظل واقع حال معدم وجدت الأسرة السورية نفسها فيه بمواجهة السياسات الحكومية الفقيرة وغير المسؤولة التي مسّت معيشتها، وواقع أسعار استغلالية

الخيارات امام

الاسر الفقيرة

محدودة بالاقتراض

والاستدانة او

الاضطرار لان تدفع

ابناءها للانقطاع

عن التعلم بحثاً عن

فرصة عمل تساعد

في تغطية اعباء

وتكاليف المعيشة

الضرورية!

مستودعات ومعامل الأدوية مجدداً.. نحو التحرير الدوائي سر!



آخر ما حرر بشأن الدوائي أن بعض مستودعات الأدوية عدلت أنماط تعاملها مع الصيدليات بشأن طلبياتها من الأدوية، حيث بدأت التعامل معها بقائمتين للبيع والتوزيع!

■ عاصي اسماعيل

أحدهما بالأسعار النظامية الرسمية، وهي محدودة الأصناف وتتضمن أسلوب التحميل، كسلال مفروضة محددة ومقننة الأنواع والكميات!

والأخرى بأسعار محررة، وهي شاملة ومفتوحة «كما ونوعاً» لكل ما هو متوفر في هذه المستودعات، من الإنتاج المحلي أو من المستوردات!

وما على الصيدلاني إلا اختيار التعامل مع هذه المستودعات بإحدى هاتين القائمتين!

ممارسة شاذة وليست الأولى!

وللتذكير فقد سبق أن فرضت بعض المستودعات نمطاً مستجداً وشاذاً آخر بالتعامل مع الصيدليات من خلال تقاضيتها أجور توصيل الطلبات، وهو ما تم تسليط الضوء عليه عبر قاسيون بتاريخ 2023/8/28 بمادة حملت عنوان، «ظاهرة مستجدة وشاذة.. أجور توصيل الطلبات على حساب الصيدال!»

ومما ورد في المادة، «هذه الظاهرة المستجدة والشاذة أصبحت عبئاً على الصيدليات، وبدأت تظهر على إثرها الكثير من المشكلات بينها وبين بعض المستودعات التي تفرضها، مع تحكم مفرط واستغلالي من قبل هذه المستودعات لفرض هذا الشكل الجديد، وإلا فإن الطلبات ستلغى! والأمر على هذا النحو لا يعني خسارة الصيدلاني للمبالغ المطالب بها كأجور توصيل أو من بعض الأرباح من بعض الأصناف التي سيمتنع المستودع عن توزيعها فقط، بل الأهم هو عدم وصول بعض الأصناف إلى المواطنين بالنتيجة!»

فهذه الأنماط الجديدة والشاذة، التي يتم فرضها من قبل مستودعات الأدوية ومعاملها على الصيدليات، لا تنعكس سلباً على الصيدليات فقط ناحية التكاليف والأعباء

المالية عليها، وناحية الاضطرار للمخالفة السعرية بالنتيجة، بل الأسوأ هي النتائج السلبية على المرضى ناحية استمرار المعاناة من نقص الأدوية وناحية زيادة الاستغلال السعري فيها!

الزيادات السعرية غير كافية.. والمريض يدفع الضريبة!

تم رفع سعر الأدوية رسمياً بتاريخ 2023/8/8 وبنسبة تجاوزت 50% لجميع الأصناف والزم الدوائية، وهي الزيادة الثانية الشاملة بأسعار الأدوية رسمياً خلال العام الحالي، حيث سبق أن تم رفع سعر الأدوية بتاريخ 2023/1/17 وبنسبة تراوحت بين 50-80% بحينه، ما يعني أن الأدوية قد ارتفعت أسعارها منذ بداية العام بنسبة تراوحت بين 130-150% رسمياً، علماً أن بعض الزم كانت الزيادة فيها بحدود 200%، وفيما بين هذه الزيادات طرأت زيادات سعرية لبعض الأصناف والزم الدوائية أيضاً، بالإضافة إلى الزيادات السعرية الخاصة بشركة تاميكو الحكومية، ومع ذلك ما زالت الأزمة مستمرة، وما زالت المطالبات بزيادة الأسعار مستمرة بذريعة التكاليف المرتفعة والتضخم المستمر والخسائر التي تتكبدها المعامل!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية الداخلة بصناعة الأدوية البشرية معفاة من الرسوم الجمركية ومن كافة الضرائب والرسوم الأخرى المفروضة على الاستيراد، وهذا الإعفاء يتم تجديده سنوياً، وآخر تجديد كان بتاريخ 2023/8/20!

فبعض أصحاب معامل الأدوية يرون أن الزيادات السعرية الرسمية غير كافية، ويطالبون بزيادة سعرية جديدة تغطي تكاليفهم وتحقق لهم الهوامش الربحية من أجل استمرار العملية الإنتاجية في معاملهم! والحال كذلك فإن أزمة الدواء مستمرة، وكذلك ستستمر آليات استغلالها من خلال الأنماط الشاذة المستجدة بالتعامل مع الصيدليات

وطلبياتها، والمتضرر من كل ذلك هو المريض بالنتيجة، من جيبه وعلى حساب صحته!

انفلات دوائي وتحرير سعري غير معلن!

هذه الأنماط المستجدة بالتعامل مع الدواء ومع الصيدليات «أجور التوصيل- قوائم البيع والتوزيع والتقنين»، في ظل الصمت الرسمي عنها وغض الطرف عن نتائجها، تعزز حال الانفلات الدوائي سعراً ونوعاً وكماً، وتتضمن تحريراً سعرياً غير معلن للدواء من الناحية العملية، ويتم وضع الصيدلاني في واجهة القبحاة بتعامله مع المرضى بالنتيجة! فبحال رضوخ الصيدلاني لهذه الأنماط المستجدة والشاذة سيتمكن من الحصول على كافة الأدوية المطلوبة من قبل المضطرين من المرضى، لكنه سيتحمل مسؤولية أسعارها بمواجهتهم، وبمواجهة الجهات الرسمية ونقابته!

وبحال عدم رضوخه لها فإنه لن يحصل إلا على ما تفرضه المستودعات «كما» من أصناف دوائية معينة، مع تحميله أصنافاً أخرى قد تكون متوفرة لديه أصلاً، ولا تلبى الاحتياجات الضرورية للمرضى!

فهذا النمط من التحرير السعري الشاذ ستكون نتائجه وخيمة على الصيدلاني الذي سيصبح مخالفاً وفقاً للقوانين والتعليمات لتغطية الفروقات السعرية وفروقات زيادة التكاليف عليه، وعلى المريض الذي سيفرض عليه السعر المحرر المرتفع، وهو سلفاً يعاني الضيق معيشياً وخدمياً، ليضاعف ذلك من معاناته مع المرضى!

من التحرير السعري إلى فوضى الدواء!

مع استمرار الوضع على ما هو عليه من اللامبالاة الرسمية وغض الطرف فإن خطوات التحرير السعري للدواء ستمضي بمسيرتها نحو استكمال تحرير الدواء بشكل كامل «كما ونوعاً وسعراً»، وربما مصدراً وطرق توريد أيضاً!

فمع هذه المسيرة، وفي ظل عدم توافر بعض الأصناف من الإنتاج المحلي، أو تقنين توزيعها وفقاً للقوائم التي بدأت تعمل بها بعض المستودعات وتفرضها، واللجوء إلى البدائل

المستوردة أو المهربة منها لتغطية احتياجات المرضى، فإن هذه المسيرة ستتوج بالفوضى الدوائية بالمحصلة، التي بدأنا نرى بواكيرها منذ حين، وخاصة في أدوية الأمراض المزمنة وأدوية بعض الأمراض المستعصية وحليب الأطفال، والتي لن تنعكس سلباً على الصيدليات والمرضى فقط، بل ستعكس على معامل الأدوية المحلية كذلك الأمر، علم بذلك أصحاب المعامل الدوائية المحلية أم لم يعلموا!

فالتحرير السعري الذي يتم السعي إليه والضغط من أجله من قبل بعض مستودعات الأدوية الآن، عبر الأنماط الشاذة أعلاه وغيرها، وصولاً إلى تكريس الفوضى والانفلات الدوائي، يفسح المجال لتجريب زيادة حصة المستوردات والمهربات الدوائية لبعض الأصناف، ولو كان هناك إنتاج محلي منها، على حساب ومن جيوب المرضى طبعاً!

قطاع الإنتاج الدوائي المحلي ليس استثناء فهو مستهدف أيضاً!

الدفع باتجاه التحرير الدوائي بذريعة عدم كفاية الأسعار الرسمية، ومن خلال فرض بعض الالبات المستجدة والشاذة بالتوزيع والتقنين وتقاضي أجور الطلبات، وإبداع المزيد منها، وتحت شعارات الانفتاح والمنافسة والتحرير السعري سيئة الصيت، المتوافقة مع السياسات الليبرالية المتبعة، سيؤدي بالنتيجة إلى إضعاف قطاع الإنتاج الدوائي المحلي، وصولاً ربما إلى تقويضه والإجهاد عليه!

ولا غرابة بهذه النتيجة المتوقعة، وهي ليست من باب المبالغة!

فقطاع الإنتاج الدوائي المحلي ليس استثناءً، فهو مستهدف كغيره من القطاعات المنتجة «الزراعية- الصناعية، العامة- الخاصة»، من قبل كبار حيتان الاستيراد والتهب والفساد، الساعين لاستكمال استحواذهم وسيطرتهم على كل المقدرات الاقتصادية للعباد والبلاد، استنزافاً واستغلالاً ونفوذاً، واستقواءً بالسياسات الليبرالية الحامية لمصالحهم على طول الخط!

ما بعد توسيع مجموعة «بريكس»..



خلال قمة مجموعة دول «بريكس» التي جرت في أواخر شهر آب، اتضحت بعض معالم الموقف العميق لبنك التنمية الجديد (NDB) حول عدد كبير من القضايا الملحة الموضوعية على جدول الأعمال العالمي. ومن أكثر القضايا إثارة للاهتمام هو إعلان بنك التنمية الجديد عن أنه سيستثمر في الوقت الحالي في الراند الجنوب أفريقي والريال البرازيلي «ليس بالروبل الروسي ولا باليوان ولا الروبية» الأمر الذي أثار استغراب بعض المتابعين ودفعهم للتساؤل عن أسباب هذا الإعلان.

قاسيون

وفقاً لرئيسة بنك التنمية الجديد والرئيسة السابقة للبرازيل، ديلما روسيف، من المخطط «بدء الإقراض لمشاريع الاستثمار في دول البريكس بالاعتماد على الراند الجنوب أفريقي والريال البرازيلي، وذلك كجزء من سياسة مستدامة وثابتة تهدف إلى تقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي». وفوق ذلك، أكدت روسيف أن «البنك يتوقع تقديم قروض تكافئ مبلغ بين 8 إلى 10 مليارات دولار هذا العام. وهدفنا هو تغطية حوالي 30% من كل ما نقرضه بالعملة المحلية».

بديل عن النظام المالي العالمي بأكمله

بالاعتماد على ما سبق، يتضح أن ما يقارب الـ 70% من أموال قروض بنك التنمية الجديد هذا العام سوف تكون بالدولار الأمريكي واليورو. بينما تجاوزت حصة هاتين العملتين في الفترة بين عامي 2010 و 2020 حاجز الـ 80%، الأمر الذي يعني فعلياً أن الانخفاض التدريجي في سلة العملات الغربية التي تدخل في أنشطة بنك التنمية الجديد تتحول إلى اتجاه ثابت ومتسارع. ووفقاً لروسيف، فإن القروض بالريال البرازيلي والراند الجنوب أفريقي

«ستسمح للمقترضين في الدول الأعضاء في مجموعة بريكس بتجنب مخاطر العملة وتقلبات أسعار الفائدة في الولايات المتحدة». وفي الوقت نفسه، فإن هذه العملات الوطنية وغيرها من العملات الوطنية للبلدان المشاركة «ليست بديلاً للدولار فحسب، ولكن للنظام المالي بأكمله الذي كان حتى الآن أحادي القطب. ولكن الآن، يتم استبداله بأخر متعدد الأقطاب». أما قروض بنك التنمية الجديد «فعلى عكس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، يتم إصدارها دون الحاجة إلى فرض أي سياسة محددة، لأننا نحترم سياسة كل بلد».

ثلاثة أسباب رئيسية لتعزيز الريال والراند دون غيرهما

بعيداً عن التكهنات التي تخرج هنا وهناك، يبدو أن التركيز على الريال البرازيلي والراند الجنوب الأفريقي لقروض الاستثمار يرجع إلى عدد من العوامل المترابطة. أولاً، يتم استخدام هذه العملات بشكل متزايد ومكثف في التسويات المتبادلة لدى كتل معينة «المقصود هو السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية التي تضم 5 بلدان، والسوق المشتركة للجماعة الاقتصادية لجنوب وشرق إفريقيا التي تضم 15 دولة».

ووفقاً للمعلومات الرسمية المتاحة، فبحلول منتصف عام 2023، ارتفعت حصة الريال البرازيلي في التسويات المتبادلة بين دول السوق المشتركة لبلدان أمريكا الجنوبية إلى 40%، وارتفعت حصة الراند الجنوب أفريقي في التبادلات داخل مجتمع جنوب وشرق إفريقيا المذكور أعلاه إلى 70%. ثانياً، استخدمت المؤسسات الحكومية ذات الصلة في البرازيل وجنوب أفريقيا مؤخراً تدابير أكثر نشاطاً لدعم القوة الشرائية لعملاتهما الوطنية، مما يسهم في استخدامهما على نطاق أوسع في الاتحادات الإقليمية المذكورة.

ثالثاً، يفضل بنك التنمية الجديد - على الرغم من أن مقره الرئيسي يقع في شنغهاي - عدم تعزيز الموقع المهم بالفعل لليوان الصيني والروبل الروسي والروبية الهندية في العلاقات الاقتصادية العالمية داخل مجموعة بريكس. والاستعاضة عن ذلك بدعم العملات الأقل تداولاً من غيرها، وذلك من أجل تعزيز مواقعها، وبالتالي رفع الوزن النوعي لمجموعة بريكس أكثر.

بريكس أوسع.. بريكس أقوى وأكثر قدرة على المواجهة

التوسع المستمر لمجموعة بريكس من خلال انضمام دول جديدة كبيرة ومؤثرة في أقاليمها، وكذلك سلسلة الدول الراحبة في الانضمام إلى المجموعة، مؤشرات جديّة على التأثير المتزايد للمجموعة في العالم. وكما أشرنا سابقاً، تقدمت 23 دولة رسمياً للمشاركة في مجموعة البريكس، وهي حالة نادرة الحدوث في مختلف آليات التعاون متعدد الأطراف

التي نعرفها حتى الآن. وخلال الاجتماع الأخير للمجموعة، ركزت وسائل الإعلام الغربية على فكرة أن هناك بعض الخلافات التي حصلت داخل مجموعة البريكس والتي كان على المشاركين حلها. وبشكل خاص القول إن روسيا والصين تؤيدان توسيع الرابطة، في حين أعربت الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا عن بعض الشكوك والتردد حيال هذه المسألة. ومع ذلك، فإن تصميم أعضاء البريكس وروح التغلب على الخلافات لصالح التعاون، قد انتصر في نهاية المطاف. وفي الواقع، أعرب قادة الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا في القمة بشكل لا لبس فيه عن «دعمهم الكامل» للتوسع.

ويمثل الأعضاء الستة الجدد الذين دعوا للانضمام «السعودية وإيران والإمارات ومصر وأثيوبيا والأرجنتين» قارات آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وكلهم دول إقليمية ذات نطاق وتأثير وزن. وبمشاركتهم، سيزداد تمثيل وتأثير آلية تعاون بريكس، مما يجعل المجموعة واحدة من أكبر المنظمات التمثيلية للأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تشارك بنشاط في كسر الهيمنة الغربية التي سادت منذ النصف الثاني للقرن العشرين.

وعلى خلفية النجاح العام في توسيع بريكس، تثار بعض الأسئلة بشأن القرار النهائي للسلطات الأرجنتينية حول حسم خياراتها الاستراتيجية. حيث يجب أن تتم الموافقة على انضمام هذا البلد الأمريكي اللاتيني إلى مجموعة البريكس من قبل مجلسي البرلمان في بوينس آيرس حيث لا تتمتع القوى

تصميم أعضاء
مجموعة
البريكس وروح
التغلب على
الخلافات لصالح
التعاون، قد
انتصر في نهاية
المطاف

العالم الغربي أشد عزلة وضعفاً

-10%

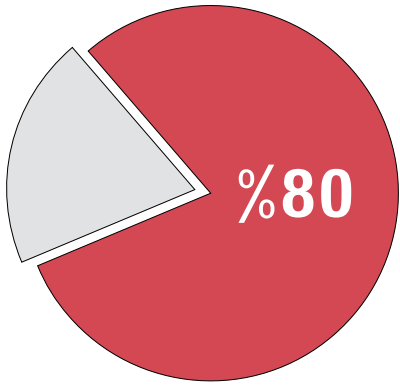
ما يقارب 70% من أموال قروض بنك التنمية الجديد ستكون بالدولار واليورو. بينما تجاوزت الحصة ذاتها بين 2010 و2020 حاجز الـ 80%

10 - 8

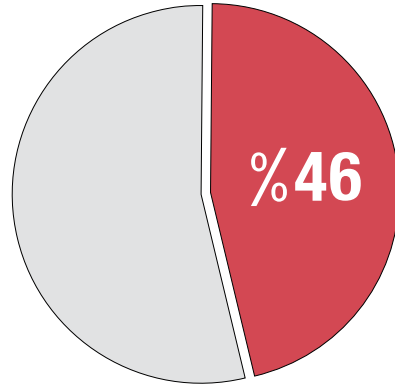
بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة بريكس يتوقع تقديم قروض تكافئ مبلغ بين 8 إلى 10 مليارات دولار هذا العام والهدف تغطية 30% بالعملة المحلية

33%

بحلول عام 2028، سيكون لدول البريكس حصة في النمو الاقتصادي العالمي تزيد عن 33%، بينما ستحصل دول مجموعة السبع على أقل من 28%.



الآن باتت تحوز مجموعة دول بريكس ما يزيد عن 80% من إجمالي إنتاج النفط العالمي



يعيش 46% من سكان العالم في دول بريكس بعد عمليات التوسع الأخيرة التي جرت الشهر الماضي

لبيانات 2021»، تحتل دول البريكس أربعة مراكز في المراكز الخمسة الأولى في العالم: الصين الأولى، والبرازيل في المركز الثالث، وروسيا في المركز الرابع، والهند في المركز الخامس. ومن حيث إنتاج الأسمدة «وفق بيانات 2022»، فإن الصين هي الرائدة عالمياً، والهند في المركز الثالث، وروسيا في المركز الخامس. وفي المراكز العشرة الأولى دول باتت عضوة وأخرى مهمة بالانضمام إلى مجموعة البريكس مثل السعودية ومصر وإندونيسيا والجزائر. ومن حيث إنتاج الكهرباء السنوي، تصدر الصين العالم، والهند في المركز الثالث، وروسيا في المركز الرابع، والبرازيل في المركز السابع. ويبلغ عدد سكان دول البريكس أكثر من أربعة أضعاف عدد سكان دول مجموعة السبع: 3,2 مليار مقابل 777 مليون نسمة. وتبلغ المساحة الإجمالية أكثر من الضعف، ومن حيث إنتاج القمح، تتجاوز مجموعة البريكس مجموعة السبع بمقدار 2,3 مرة. ووفقاً لحسابات بلومبرغ المستندة إلى بيانات صندوق النقد الدولي، بحلول عام 2028، سيكون لدول البريكس حصة في النمو الاقتصادي العالمي تزيد عن 33%، بينما ستحصل دول مجموعة السبع على أقل من 28%.

على مقاومة الإملاءات الجيوسياسية لمجموعة «الدول السبع G7» الغربية. وحتى قبل انضمام الدول الست الجدد، كان يبلغ إجمالي عدد سكان دول البريكس الخمس 3,2 مليار نسمة من إجمالي سكان العالم البالغ 7,8 مليار نسمة أي حوالي 41,5%. ووفقاً لهذا المؤشر، تحتل الهند والصين المركزين الأول والثاني في العالم، والبرازيل السابعة، وروسيا التاسعة، وجنوب إفريقيا الرابعة والعشرين. وتبلغ المساحة الإجمالية للدول الأعضاء في مجموعة البريكس 39,746,220 كيلومتر مربع، أي ما يقارب 26,7% من أراضي العالم. ومن حيث الناتج المحلي الإجمالي، فإن الصين هي الاقتصاد الأول في العالم، والهند هي الثالثة، وروسيا هي الخامسة، والبرازيل هي الثامنة، وجنوب أفريقيا هي الثانية والثلاثين. أما على صعيد إنتاج الحبوب «حسب بيانات 2020»، تحتل الصين المركز الأول عالمياً، والثالثة روسيا، والرابعة الهند، والخامسة البرازيل، والسادسة والسابعة الأرجنتين وإندونيسيا «الأعضاء في بنك التنمية». ومن حيث إنتاج القمح في عام 2021، كانت الصين والهند وروسيا هي الرائدة في العالم. وعلى صعيد إنتاج اللحوم «وفقاً

أصدر قادة دول بريكس تعليمات إكمانية إطلاق أدوات ومنصات دفع تعتمد على العملات الوطنية

يتم تقييد تنميتها بشكل مصطنع بفعل القيود الغربية.

خطوات عملية تعزيز مكانة المجموعة في العالم

وفقاً لرئيس جنوب أفريقيا، أصدر قادة دول بريكس تعليمات إلى وزارات المالية والبنوك المركزية في بلدانهم للنظر في إمكانية إطلاق أدوات ومنصات دفع تعتمد على العملات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد القادة على الحاجة إلى تشجيع استخدام العملات المحلية في التجارة الدولية والمعاملات المالية بين دول بريكس وشركائها التجاريين، فضلاً عن أهمية تعزيز شبكات المراسلة المصرفية بين دول بريكس لضمان التسويات بالعملات المحلية.

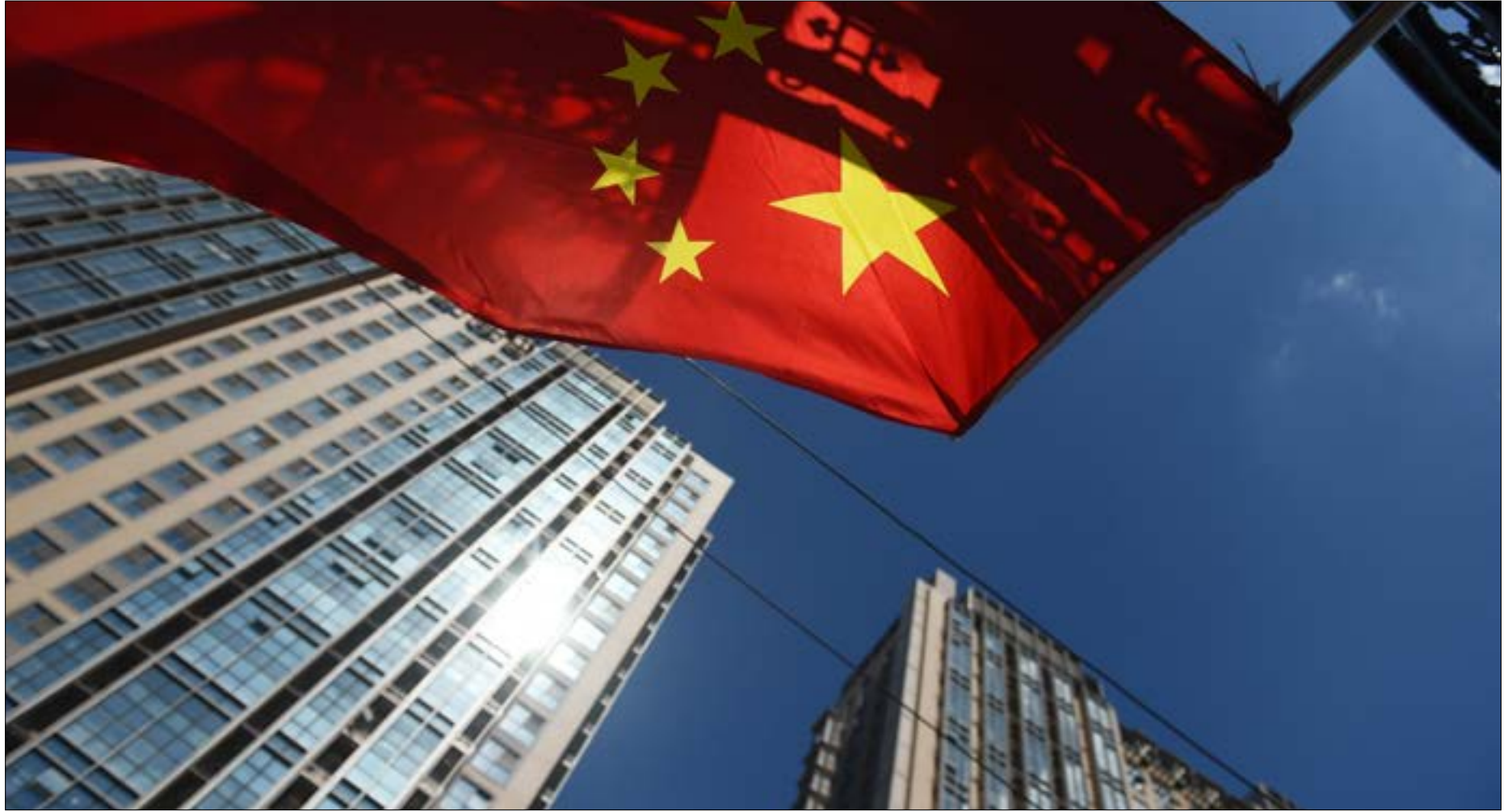
وبشكل عام، فإن الوزن الاقتصادي للمجموعة أخذ في الازدياد. على هذا النحو، قال الرئيس البرازيلي، لولا دا سيلفا، إنه نتيجة لتوسيع بريكس، سينمو إجمالي الناتج المحلي للرابطة إلى 36% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي من حيث تعادل القوة الشرائية GDP PPP، ويعيش 46% من سكان العالم في دول بريكس الموسعة، والنمو الكمي لمجموعة قوى السوق الناشئة سيزيد من وزنها العالمي، فضلاً عن رفع تأثير العالم غير الغربي ككل، ويساعد

الحاكمة بالأغلبية.

معظم إنتاج النفط العالمي لم يعد غربياً.. إنتاجاً وتسعيراً

انضمام أكبر الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج - السعودية وإيران والإمارات - إلى دول البريكس له أهمية خاصة بصدد إنشاء نظام مالي واقتصادي عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً، وبالتالي، ضمان تنمية عادلة في الدول غير الخاضعة لشروط العالم الغربي. والآن باتت تحوز مجموعة بريكس ما يزيد عن 80% من إجمالي إنتاج النفط العالمي. وتتاجر روسيا عملياً بالنفط مع دول أخرى باستخدام العملات الوطنية، والسعودية والإمارات في طور الانتقال بنشاط إلى مثل هذه التجارة. بينما تباع إيران بالفعل كمية كبيرة من النفط باستخدام عملات أخرى غير الدولار الأمريكي. وتزايد تدريجياً حصة تسويات اليوان في تجارة كل من السعودية وإيران مع الصين، وهي أكبر مستهلك للمواد الخام الهيدروكربونية. نتيجة لذلك، يتم تعزيز اليات التسوية غير الدولارية لمجموعة بريكس في إطار البنى المالية والمصرفية الدولية التابعة للمجموعة، والتي أصبحت جذابة للدول الأخرى الراغبة بالتفlect من هيمنة الغرب، وهي الدول ذاتها التي

التعافي «الموجي» و«المتعرج» للاقتصاد الصيني؟



نما الناتج المحلي الإجمالي للصين بنسبة 5,5% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2023. جذبت موجة التعافي في الاقتصاد الصيني اهتماماً واسع النطاق على كلاً المستويين المحلي والدولي. بعد انتقال مستقر في السيطرة على الوباء ومنعه، يتقدم التعافي الاقتصادي بشكل «موجي» و«متعرج».

■ ليو زيكياغ ووانغ هو ولي جينينغ
ترجمة: قاسيون

عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في 24 تموز لقاء لتحليل الوضع الاقتصادي الحالي ووضع الترتيبات الاقتصادية اللازمة للعمل في النصف الثاني من العام، وأعلن، «بعد الانتقال السلس في السيطرة ومنع الوباء، يتخذ تعافي الاقتصاد شكل عملية موجية وتقدماً متعرجاً. يتمتع الاقتصاد الصيني بمرونة قوية وإمكانات هائلة وحيوية عظيمة، وسوف تظل الأساسيات التي تدعم النمو طويل الأمد في الصين دون تغيير». من أجل الفهم العميق للتقدم «الموجي» و«المتعرج» للانتعاش الاقتصادي في الصين، من الضروري تحليل وتحديد النقاط المضيفة في العملية الاقتصادية. وباستعراض إنجازات النصف الأول من العام، كان أداء صادرات السيارات الشخصية الكهربائية وبطاريات الليثيوم والخلايا الشمسية – المعروفة باسم «السلع الثلاث الجديدة» لصادرات التجارة الخارجية، مثيراً للإعجاب.

لنأخذ سيارات الطاقة الجديدة مثلاً. يتم تشغيل أكثر من نصف سيارات الطاقة الجديدة في العالم في الصين. وفقاً لموقع أكسيوس، ارتفعت صناعة السيارات الكهربائية في الصين في الأعوام الأخيرة بسبب الحوافز الحكومية، والمنافسة الشديدة، وتقبل المستهلكين. بلغ إجمالي نمو صادرات «السلع الثلاث الجديدة» 61,6%، مما ساهم في نمو الصادرات الإجمالي بمقدار 1,8 نقطة مئوية. يقبع خلف هذه الأرقام تحسن متسارع في جودة وكفاءة التجارة الخارجية، والارتقاء بالصناعات، والزخم القوي لشعار «صنع في الصين».

أيضاً، من أجل الفهم العميق للتقدم «الموجي» و«المتعرج» للانتعاش الاقتصادي في الصين، من الضروري مراقبته من منظور عالمي. قال بيير أوليفيه غورينشا، كبير الاقتصاديين في

صندوق النقد الدولي، إن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات تدريجية من الوباء والصراع الروسي الأوكراني، لكنه لم يخرج من الأزمة بعد.

ليس الاقتصاد الصيني بحيرة، بل محيطاً. بدأت الطائرة الكبيرة المنتجة محلياً C919 تشغيلها التجاري المزدوج للطائرات لأول مرة. دخلت أول توربينة غازية للجهد العالي منتجة محلياً MW 50 F-class العمليات التجارية، وذلك بالإضافة إلى الطائرة البرمائية الكبيرة «كونلونغ Kunlong» التي لديها القدرة على القيام بهام مكافحة الحرائق. وقد احتفظت الصين بثبات بمكانتها ك ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وكأكبر دولة صناعية في العالم، حيث احتلت صناعاتها التحويلية المرتبة الأولى في العالم لمدة 13 عاماً متتالية. وقد وصلت قوتها الاقتصادية وقوتها التكنولوجية وقوتها الوطنية الشاملة إلى مستوى جديد.

بقي معدل التضخم الأساسي لمؤشر أسعار المستهلكين مستقراً نسبياً، ويعتبر العرض المستقر والوفير للآرز والخضراوات والفواكه هو الجانب الأساسي والأكثر أهمية لرفاه الشعب وللاساس الاقتصادي. وبالمقارنة بالأسعار المستقرة في الصين، تشهد الولايات المتحدة والدول الأوروبية أعلى مستوى من التضخم منذ عقود من الزمن، في حين تواجه بعض الدول النامية مشكلات الديون. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل مستوى التضخم العالمي الإجمالي إلى 6,8% هذا العام. وبلغ معدل التضخم الإجمالي في منطقة اليورو في حزيران 5,5%، وهو أعلى بكثير من حد التحذير من التضخم البالغ 2% الذي حدده البنك المركزي الأوروبي. وفقاً لمؤسسة نيكي Nikkei، فالصعوبات المشتركة التي تواجهها الشركات المحلية هي ارتفاع التكاليف بسبب ارتفاع الأسعار ونقص العمالة.

الطلب العالمي ضعيف. تتوقع منظمة التجارة العالمية أن ينمو حجم التجارة السلعية بنسبة

1,7% هذا العام، وهو أقل بكثير من متوسط المستوى البالغ 2,6% على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. وبقي مؤشر «طلبات التصدير الجديدة لمؤشر مدير المشتريات PMI» التصنيعي العالمي في حد الانكماش. أظهرت الأبحاث أن «مؤشر الانفتاح العالمي» بقي في حالة تراجع خلال السنوات العشر الماضية.

وفي سياق عدم كفاية زخم النمو الاقتصادي العالمي، يمضي الاقتصاد الصيني قدماً على الرغم من الأعباء الثقيلة، مما يضيخ اليقين في عالم غير مؤكد بفضل تنميته المستدامة والمستقرة. كما قال تشيوان هونغ، الباحث الزميل في أكاديمية شنغهاي للعلوم الاجتماعية: «سنعمل بثبات على توسيع الانفتاح وتوسيع التبادلات الاقتصادية والتجارية مع الدول في جميع أنحاء العالم على أساس المنفعة المتبادلة والنتائج المربحة للجانبين، كما أن تحقيق الانفتاح رفيع المستوى من الأمور المتزايدة باستمرار».

الثقة والشروط والإمكانات

لم تكن التنمية الاقتصادية سلسلة على الإطلاق. ظل الاقتصاد الصيني ينمو ويعزز على الدوام من خلال التغلب على الصعوبات والتحديات. هذا ليس قانوناً تاريخياً فحسب، بل قانوناً اقتصادياً أيضاً. علينا أن نلتزم بالمبدأ العام المتمثل في السعي إلى التقدم مع الحفاظ على الاستقرار، وترسيخ هدف تحقيق النمو النوعي والكمي في الاقتصاد، وتجنب معالجة الأعراض دون معالجة الأسباب الجذرية. يتعين علينا أن نمتنع عن تبني طوفان من سياسات التحفيز الشديدة. يرى بعض المحللين أن هذا المسار ثابت وتقدمي، ويركز على القضايا الأساسية والإستراتيجيات طويلة المدى، ويعكس التصميم والحيوية الإستراتيجية.

إن الطلب غير الكافي يمثل بالفعل مشكلة بارزة تواجه العملية الاقتصادية الحالية. كما قال زو يوهان، نائب مدير قسم التنبؤ الاقتصادي في المركز الوطني للمعلومات «بعد عودة الاقتصاد والمجتمع إلى طبيعته، سوف يتعافى الاستهلاك القائم على الاتصال والخدمات أولاً. ومع ذلك، لا يمكن القضاء على التأثير والاثار الناجمة عن الوباء بشكل كامل على

المدى القصير، ولا تزال القوة الدافعة الداخلية للاستهلاك بحاجة إلى تقوية». من خلال الجمع بين تنفيذ إستراتيجية توسيع الطلب المحلي وتعميق الإصلاحات الهيكلية في جانب العرض، يمكننا الاستفادة بشكل كامل من دور الاستهلاك باعتباره «المحرك الرئيسي» وتمكين السكان من الاستهلاك، وزرع الثقة في الاستهلاك والاستعداد للاستهلاك.

في النصف الأول من العام، انتعش الإنتاج الصناعي بشكل مطرد، لكن أرباح المؤسسات الصناعية الكبيرة انخفضت على أساس سنوي. تجدر الإشارة إلى أنه بسبب مشكلات مثل عدم كفاية الطلب، لم تستعد بعض الشركات ثقتها بالكامل. وعلى وجه الخصوص فإن بعض المؤسسات الخاصة غير متأكدة من اتجاهات التنمية واتجاهات الاستثمار. من خلال الجمع بين فعالية السياسات وتحفيز حيوية كيانات السوق، تم تقديم سلسلة من التدابير السياسية العملية والفعالة لمساعدة الشركات على العمل بشكل مطرد والمضي قدماً والأداء الجيد.

العمالة هي أساس معيشة الناس. يقول لي تشانغان، البروفيسور في جامعة الأعمال والاقتصاد الدولية: «إن زيادة العرض وتكثيف المنافسة، إلى جانب عوامل مثل عدم تطابق المهارات، وعدم تناسق المعلومات والتغيرات في الخيارات المهنية، أدت إلى ضغوط توظيف كبيرة للشباب». تبذل الصين جهوداً في الصناعات الإستراتيجية الناشئة، وفرص العمل في المجالات الأكثر توافقاً مع مهارات التوظيف واحتياجات خريجي الجامعات، الأمر الذي يسهل استيعابهم بشكل أفضل ضمن القوى العاملة. ومع استمرار الاقتصاد في التعافي وتوسع الطلب على العمالة، من المتوقع أن يتحسن تشغيل الشباب تدريجياً.

من التحديات إلى الاستجابات، ومن الاتجاهات إلى الأفاق، من المهم القيام بعمل جيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية هذا العام لبناء دولة اشتراكية حديثة في جميع النواحي والبدء من المكان الصحيح.

■ بتصرف عن:

[zigzag and dike-wave: the understand to How recovery economic Chinese](#)

تعزير الإنتاج الوطني.. شعار للتسويق الإعلامي فقط!



في حوار خاص على الفضائية السورية بتاريخ 2023/8/17 تحت عنوان: «تعزير الإنتاج الوطني لمواجهة الحرب الاقتصادية المفروضة على سورية»، قال معاون وزير الصناعة ما يلي، نملك في القطاع العام 101 شركة، 42 منها تعمل بشكل كامل، و15 منها تعمل بشكل جزئي، مقابل 44 متوقفة!

■ عادل إبراهيم

وعن الشركات المتوقفة قال هناك خياران إما طرحها للاستثمار على مبدأ التشاركية مع القطاع الخاص، أو طرحها للاستثمار بغير نشاط اقتصادي كلي! وكذلك قال: «خطتنا اليوم الأمن الغذائي والدوائي والصناعات التي تدعم عملية إعادة الإعمار»!

بجرة قلم يتم التخلي عن 40% من الشركات العامة!

لن نتحدث عن واقع الشركات العامة، العاملة كلاً أو جزءاً، وما تعانيه من صعوبات ومعوقات في عملها، اعتباراً من السياسات الأجرية الطارئة للعمالة فيها، مروراً بتأمين مستلزمات إنتاجها، وليس انتهاءً بتسعير منتجاتها وتسويقها، بالإضافة إلى أوجه الفساد الغارقة فيه، لكن حديث معاون الوزير أعلاه حول الشركات المتوقفة، والتي تشكل نسبة 40% من الشركات العامة بحسب الأرقام الرسمية أعلاه، يسد كل إمكانيات الحكومة، والدولة من خلفها، أمام إمكانية إعادة استثمار هذه الشركات من قبلها ولمصلحتها، وبحيث تبدو أن إمكانيات القطاع الخاص أكبر من إمكانيات الدولة بهذا المجال!

فالخيارات التي طرحها معاون بما يخص الشركات المتوقفة محصورة بالاستثمار الخاص فقط لا غير، بل مع بأس من بعض الأنشطة التي كانت تعمل بها هذه الشركات، في تخل رسمي حتى عن هذه الأنشطة أيضاً!

مزيد من التخلي

ومصالح المستثمرين أولاً!

لم يخف معاون الوزير أن هذا الشكل من التشاركية لمصلحة المستثمرين من القطاع الخاص على حساب المصلحة العامة، حيث قال: «مشاركة أي شريك للدولة هي نقطة قوة للشريك»!

فحديث معاون ربما يكون فيه تعارض مع عنوان الحوار حول «تعزير الإنتاج الوطني»، لكنه منسجم تماماً مع توجهات التخلي المتتابع عن دور الدولة ومهامها، بل وعن ممتلكاتها، لمصلحة القطاع الخاص والخصخصة المعلنة والمبطن، تحت عناوين الاستثمار والتشاركية!

الأكثر فجاجة في حديث معاون خلال الحوار كان عندما أشار إلى المحال العامة، فقد قال: «في الماضي كنا نملك 20 محلجاً، أما الآن لدينا محلجان طاقتهم تغطي كل الإنتاج المحلي للقطن، وبالتالي لدينا منشآت لديها عمالة لكن تعمل بدون مادة أولية، وبالتالي لا نأخذ نتيجة منها، وبالتالي كان لا بد من إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي الصناعي».

ولا ندري كيف يستقيم حديث الوزير مع عنوان الحوار مجدداً حول تعزير الإنتاج الوطني وفقاً لإعادة الهيكلة التي يتم الحديث عنها عبر التخلي عن بعض القطاعات المنتجة بكل سهولة؟!

فقد اكتفى الوزير ببقاء محلجين للقطن الآن، بكل رحابة صدر رسمية، ضارباً بعرض الحائط ما كانت تقدمه المحال على مستوى قطاع الصناعات النسيجية وقطاع صناعة الألبسة،

مع تكريس اليأس من تحسن الإنتاج الزراعي على مستوى محصول القطن الإستراتيجي افتراضاً!

بل يبدو من الواضح أنه لا نوايا رسمية لإعادة هذا الإنتاج إلى ألقه وإلى دوره الهام على مستوى الصناعات المرتبطة به، وعلى المستوى الاقتصادي الوطني العام!

فحديث معاون يؤكد المؤكد عن التوجهات الرسمية المعمول بها حول الإنتاج «العام أو الخاص- الزراعي أو الصناعي»، وبأنه خارج الاهتمام الرسمي تماماً، مع فتح البوابات للاستثمار الخاص بالممتلكات العامة والقطاع العام المنتج، بغض النظر عن كون منشأته عاملة أم متوقفة كلاً أو جزءاً!

فبحسب حديث معاون فإن معمل الإسمنت وضع بالاستثمار الخاص، وكذلك معمل السكر، وهي من المعامل غير المتوقفة، وليست أصلاً ضمن خارطة الاستهداف المعلن عنها أعلاه كخيارات في بداية حديثه!

الأمن الغذائي والدوائي بيد أصحاب الأرباح!

وحتى الحديث الرسمي للمعاون عن الأمن الغذائي والدوائي يسقط أمام مفرزات الواقع اليومي بنتيجة السياسات المعمول بها! فمحصول القمح الذي يعتبر من المحاصيل الإستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي للمواطن يتم التضحية به موسماً بعد آخر، بسبب سياسات تخفيض الدعم الجائرة والمستمرة على مستلزمات إنتاجه، وبسبب سياسات التسعير المطبقة على محصوله، لترتفع مقابل ذلك فاتورة استيراد القمح سنوياً، مع حصاد أرباحها في جيوب القلة الناهية والفاصلة!

وكذلك الحال مع محصول الشوندر السكري وتراجع إنتاجه عاماً بعد آخر لعزوف الفلاحين عن إنتاجه، وبالتالي توقف بعض معامل السكر

عن العمل، والتي لا يقتصر إنتاجها على السكر فقط، بل والخميرة والمولاس وغيرها من المنتجات الأخرى، التي تم التضحية بها بسبب عدم دعم إنتاج محصول الشوندر وصولاً إلى إنهائه، ولدرجة بيع ما تبقى من كميات إنتاج سنوي محدودة كعلف، وأيضاً مقابل ارتفاع فاتورة استيراد هذه المنتجات ليستفيد منها القلة من كبار أصحاب الأرباح!

وقطاع الدواجن، مثال آخر، لا يقل أهمية على مستوى الأمن الغذائي للمواطن، ونحن نرى ونشهد كيف يتم تقويضه وتوجيه ضربات المتتالية إليه للإجهاد عليه، ووفقاً لنفس السياسات وبسببها!

وكذلك نرى ونشهد كيف يتم خلق الصعوبات أمام الصناعات الدوائية المحلية، سواء عبر عمليات تمويل مستلزماتها المستوردة وارتفاع تكاليفها بناء على ذلك، ومن خلال التضيق عليها بالبدائل المستوردة أو المهربة، ومن خلال عمليات التسعير لمنتجاتها، بالإضافة إلى المعاناة من تذبذب سعر الصرف كحال أي نشاط اقتصادي منتج في البلاد!

التسويق المفصوح لموبقات السياسات! شعار تعزير الإنتاج الوطني يتم طرحه للتداول الإعلامي فقط لا غير، بينما واقع الحال يقول إن ما جرى ويجري هو الاستثمار في نهج تقويض كل ما هو منتج في البلاد لمصلحة القلة من كبار أصحاب الأرباح فقط لا غير، وهؤلاء غير معنيين بالإنتاج، فباحسن أحوالهم يستثمرون بالقطاعات ذات الربحية السريعة والمضمونة!

وما يفتأ العين بعد كل ما سبق هو هذا الشكل من التسويق الإعلامي الفج والمفصوح لموبقات السياسات الحكومية ونتائجها الكارثية، التي يتم حصاد سلبياتها على حساب مصلحة العباد والبلاد!

مازوت التدفئة وابتلاع الحقوق بكل لا مسؤولية!



أعلنت وزارة النفط والثروة المعدنية عن بدء التسجيل للحصول على مازوت التدفئة لموسم 2023/2024 اعتباراً من يوم الجمعة 2023/9/1، وذلك للدفعة الأولى بمقدار 50 لتراً لكل عائلة.

سوسن عجيب

فكل عام هناك أسر تخسر جزءاً من مخصصاتها من مازوت التدفئة بواقع 50 ليترًا بذريعة الكميات المتاحة، مع عدم تعويضهم عنها، وكل عام تتم المطالبة بوضع جداول زمنية محددة ومسقوفة لهذه الغاية، ضماناً لعدم ضياع حقوق البعض، لكن لا حياة لمن تتنادي!

فلا وزارة النفط تضع مواعيد، ولا شركة سادكوب، ولا كل محافظة على حدة، والنتيجة مزيد من ضياع وهضم حقوق المواطنين بكل استهتار!

فعبرة «اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وصول المادة ببسر وسهولة وبشكل عادل لجميع العائلات المستحقة» الواردة في الإعلان أعلاه سبق أن سقطت بالممارسة العملية خلال السنوات الماضية، فلا بسر ولا سهولة ولا عدالة، ولا ضمانه معها أن يكون الموسم القادم أحسن حالاً!

اعتراف باللا مسؤولية مع التمنين!

الإعلان أعلاه يتضمن الاعتراف الرسمي بأن بعض الأسر من أصحاب الحقوق لم تستلم كامل مخصصاتها من مازوت التدفئة عن الموسم الماضي، مع عدم ذكر أعداد هذه الأسر، وكمية المخصصات الإجمالية التي تم ابتلاعها وذهبت أدراج الرياح كحقوق!

ولعله كان من الأولى أن يتم استكمال عمليات توزيع المازوت على المستحقين من مخصصات الموسم السابق، قبل البدء بالاكنتاب على الدفعة الأولى من مخصصات الموسم القادم، حفاظاً على حقوق المواطنين على أقل تقدير!

وقد أشارت الوزارة في إعلانها إلى أنه سيتم منح الأولوية في التنفيذ للعائلات التي لم تحصل على مخصصاتها خلال الموسم الماضي، وتحديد ترتيب التنفيذ بناءً على آخر عملية شراء سابقة، علماً أن التسجيل على المادة مطلوب من جميع العائلات حتى لمن لم يحصل عليها في الموسم الماضي، مع تأكيدها بأنه تم اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لضمان وصول المادة ببسر وسهولة وبشكل عادل لجميع العائلات المستحقة.

الزمن الفضاض والمفتوح!

إن فتح باب الاكنتاب على الدفعة الأولى من مازوت التدفئة، بمقدار 50 ليترًا لكل أسرة بحسب الإعلان أعلاه، لا يعني البدء بعمليات التسليم!

فالإعلان لم يتضمن لا تاريخ بدء عمليات التسليم للدفعة الأولى، ولا التاريخ المفترض لنهايتها تمهيداً للاكنتاب على الدفعة التالية، ما يعني ترك الباب مفتوحاً على غاربه بهذا الشأن كما درجت عليه العادة، وضمن تبريرات التوزيع «بحسب الكميات المتاحة» بكل محافظة، وبحسب المسلم لها من مخصصات وعلى دفعات من قبل شركة «سادكوب»!

فتجارب السنوات الماضية علمتنا أن التعامل مع الحقوق وفقاً للمواعيد الزمنية المفتوحة من قبل الجهات الرسمية يعني فوات الفرصة أمام بعض المستحقين بالحصول على مستحقاتهم كاملة، وضياع بعضها بالنتيجة!

ولا مجال للاعتراض والتشكي طبعاً، فقد أغلق الباب أمام هؤلاء بشكل رسمي الآن بهذا الاعتراف الصريح الذي لا يحمل المسؤولية مقابله، مع التمنين بمنحهم أولوية التنفيذ لمخصصات الموسم القادم!

فعمليات وإجراءات تخفيض الدعم على مادة مازوت التدفئة لم تقف عند حدود سقف كمية المخصصات بواقع 100 ليتر لكل أسرة فقط، وعلى دفعتين خلال العام، وهي غير كافية من كل بد لدرء البرد خلال فصل الشتاء، بل تجاوزتها لابتلاع الدفعة الثانية التي لم تستلمها الكثير من الأسر!

فهل من إجحاف رسمي أكثر من ذلك في ظل استمرار سياسات قضم الدعم بهذا الشكل، مع اللا مسؤولية وانعدام المحاسبة عليها؟!

فما جرى من ابتلاع لحقوق بعض الأسر بكمية 50 ليتر مازوت وبالأسعار السابقة لمازوت التدفئة قبل الرفع السعري الأخير، لا يغطيه امتياز منحهم الأولوية في عمليات التسليم للموسم القادم، وبالسعر الجديد!

فمن سيعوض على هذه الأسر ما خسروه كماً وسعراً بسبب هذا النمط من التعامل الرسمي مع الحقوق بكل استهتار ولا مبالاة!

فالفارق المحسوب على كمية 50 ليترًا كمخصصات مبتلعة بواقع سعر 500 ليرة/التير بموجب السعر السابق، وما يقابلها بموجب السعر الجديد بواقع 2000 ليرة/التير، يعني خسارة 75000 ليرة من حساب كل أسرة لم تستلم كامل مخصصاتها!

تغول الاستثمار الخاص على حساب شركة النقل الداخلي بدمشق!



نوار الدمشقي

استثمار سيتم تحديده بالتوافق فيما بينها والمستثمر المحظي، وهي على ذلك أخذت الغطاء الرسمي على هذا الإجراء على ما يبدو! فزيادة عدد الباصات العاملة على خطوط المواصلات في العاصمة، استناداً للحديث والسيناريو أعلاه، أصبح رهناً بعملية الاستثمار المزمعة ورغبة المستثمر المحظي، وبما يحققه من أرباح مضمونة جراء دخوله بعملية الاستثمار، وليس استناداً للضرورات التي تقتضيها المصلحة العامة، وما تفرضه لتخديم الخطوط الموجودة أو التي سيتم استحداثها لخدمة المواطنين!

فالسيناريو أعلاه لا يعني الاعتراف بالعجز عن إصلاح واستثمار الباصات المتعطلة من قبل شركة النقل الداخلي بدمشق، بقدر ما يعني منح المستثمر المحظي الفرصة لجني الأرباح، مع ضمان أعلى نسبة منها، على حساب الممتلكات العامة! فبحسب حديث معاون المدير العام «هناك في الشركة حالياً 120 باصاً يتم تسيير ما بين 100 إلى 110 باصات منها على الخطوط»! على ذلك فإن 80 باصاً معطلاً

الحديث مع معاون مدير عام شركة النقل الداخلي بدمشق، والمنقول عبر صحيفة الوطن، تطرق للكثير من العناوين والقضايا الخاصة بالشركة، لكنه أبداً لم يتطرق إلى سبب عرض الباصات المتعطلة للاستثمار من قبل القطاع الخاص، بدلاً من إصلاحها واستثمارها من قبل الشركة بنفسها!

فهل الشركة عاجزة عن إصلاح باصات المتعطلة، ولو على دفعات، لوضعها بالاستثمار والخدمة من قبلها مباشرة، وبحيث تغطي استثماراتها تكاليف عمليات الإصلاح المتتابعة، بعيداً عن تغول القطاع الخاص فيها؟

أم أن موضوع الاستثمار الخاص بالممتلكات العامة أصبح أمراً مفروغاً منه ولا غبار عليه، وتغويه الكثير من الذرائع والمبررات التي لم يعد أحد يتوقف عندها على المستوى الرسمي!

فالشركة عازمة على عرض الباصات المتعطلة لديها على الاستثمار الخاص، مقابل إصلاحها ولقاء بدل

نقلت صحيفة الوطن بتاريخ 2023/8/28 عن لسان معاون المدير العام المكلف تسيير أمور الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق تأكيداً بأن: «80 باصاً معطلاً في الشركة سوف يتم عرضها للاستثمار من قبل مستثمرين وذلك في إطار زيادة عدد الباصات على الخطوط العاملة في دمشق، وذلك بأن يكون تصليح الباصات على حساب المستثمر وتأخذ الشركة بدل استثمار».

الآن ووفقاً لسيناريو شركة النقل الداخلي بدمشق المعلن عنه أعلاه، فقد فسح المجال أمامهم للتغول أكثر بهذا القطاع على حساب ممتلكات شركة النقل الداخلي، وعلى حساب خطوطها!

فهل من بؤس أشد قبلاً تفتحه بوابات الاستثمار الخاص والخصخصة على حساب الممتلكات العامة للاستحواذ عليها والتحكم بها أكثر من ذلك؟!

المزدحمة ومضمونة النسبة الأعلى من الأرباح، مقابل ترك بقية الخطوط الأقل ربحاً والتي ستخدمها الشركة بذاتها! فسياسات تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع المواصلات، والخصخصة المعلنة والمبطننة فيه، كانت قد بدأت بفسح المجال أمام المستثمرين بشراء وسائطهم الخاصة لتشغيلها واستثمارها على بعض خطوط المواصلات، أما

ستوضع بالاستثمار من قبل القطاع الخاص بعد الإصلاح يعني أن نسبة استحواذ القطاع الخاص، داخل الشركة وعلى خطوط مواصلاتها، ستقارب 50% من طاقتها التشغيلية! وذلك يعني فيما يعنيه إمكانية فرض مزيد من الشروط بما يتعلق بالخطوط التي سيتم تخديمها لاحقاً من قبل المستثمر المحظي، بمعنى أنه سيستحوذ على خطوط المواصلات

غرامشي عن وحدة النظرية والممارسة ونقد السلبية السياسية

إنَّ «الإنسان في جمهور» عندما يكون فعّالاً، يمتلك نشاطاً عملياً لكنّه يفتقر للوعي النظري الواضح بشأن نشاطه العملي، والذي مع ذلك ينطوي على فهم للعالم بمقدار ما يحدث التغيير في هذا الأخير. وفي الحقيقة يمكن لوعيه النظري أن يكون في تضاد تاريخي مع نشاطه. يمكننا تقريباً القول أنّه يمتلك وعيين نظريين «أو وعياً واحداً متناقضاً»: أحدهما متضمن في نشاطه ويوحده واقعياً مع جميع زملائه العاملين في التغيير العملي للعالم الواقعي، والآخر صريح على السطح أو لفظي، وهذا الأخير هو الذي ورثه عن الماضي وتشرّبه بشكل غير نقدي — انطونيو غرامشي «من دفاتر السجن».

■ انطونيو غرامشي تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

ولكنّ هذا المفهوم اللفظي ليس بلا عواقب، فهو يجبل سوية مجموعة اجتماعية معينة، مؤثراً على السلوك المعنوي وعلى اتجاه الإرادة، بكفاءة متفاوتة ولكن بقوة كافية غالباً لإنتاج وضع لا تسمح فيه حالة الوعي المتناقضة بأي فعل، ولا بأي قرار أو خيار، مما ينتج حالة سلبية معنوية وسياسية. ولذلك يحدث فهم الذات النقدي من خلال صراع «الهيمنات» السياسية والاتجاهات المتعارضة، في المجال الأخلاقي بدايةً ومن ثم في السياسة بحصر المعنى، من أجل التوصل إلى إفراز مستوى أعلى من تصوّر الشخص عن الواقع. إنّ وعي الانتماء إلى قوة مهيمنة معينة «الوعي السياسي بتعبير آخر» هو المرحلة الأولى نحو وعي ذاتي تقدّمي أبعد، بحيث تتوحد فيه أخيراً النظرية والممارسة.

إنّ، وحدة النظرية والممارسة ليست مسألة مجردة لواقع ميكانيكي. بل هي جزء من العملية التاريخية، يعثر على طورها الأولي والبدائي في مفهوم أنّ تكون «مختلفاً» و«جزءاً» في الإحساس الغريزي بالاستقلال، والتي تتقدّم وصولاً إلى مستوى الامتلاك الحقيقي لتصور واحد ومتماسك عن العالم. ولهذا يجب التشديد على أنّ التطور السياسي لمفهوم الهيمنة يمثل تقدماً عظيماً فلسفياً وسياسياً أيضاً. لأنّه يفترض بالضرورة وحدة فكرية وخلقاً يتماشى مع تصوّر للواقع قد قطع شوطاً أبعد من الفهم الاعتيادي «المشترك أو الشائع» common sense وأصبح فهماً نقدياً، ولو في حدود ضيقة.

التنظيم، المثقّفون، والجماهير

ولكن، في أحدث تطوّرات فلسفة الممارسة لا يزال استكشاف وتشذيب مفهوم وحدة النظرية والممارسة في مرحلته الباكرة فحسب. فما تزال ثمة بقايا للميكانيكية، حيث يتكلّم الناس عن النظرية وكأنها «متمّم» أو «ملحق» بالممارسة، أو كأنها الوصفة الخادمة للممارسة. ولسوف يبدو صواباً النظر في هذه القضية على نحو تاريخي، بوصفها جانباً من قضية المثقّفين السياسية. فالوعي الذاتي النقدي يعني، تاريخياً وسياسياً، خلق نخبة من المثقّفين.

إنّ كتلة بشرية ما، لا «تميّز» نفسها، لا تصبح مستقلة بذاتها، دون تنظيم نفسها، بأوسع معاني الكلمة، ولا تنظيم دون مثقّفين، بمعنى منظمين وقادة. وبتعبير آخر، دون أن يتم التمايز الملموس للجانب النظري من صلة النظرية-الممارسة، عبر وجود مجموعة من الأشخاص «المتخصّصين» بالتطوير التفصيلي للأفكار مفاهيمياً وفلسفياً. ولكنّ عملية خلق المثقّفين هي عملية طويلة وصعبة

ومليئة بالتناقضات وبخطوات من التقدّم والتراجع، والتشتّت وإعادة التجميع، والتي تمرّ غالباً بامتحان مرير لولاء الجماهير. «ويجب ألا ينسى المرء أنّ الولاء والانضباط في هذه المرحلة هما الطريقتان اللتان يفضلهما تقدّم الجماهير مساهمتها وتعاونها في تطوير الحركة الثقافية كلّ».

إنّ عملية التطوّر مرتبطة بديالكتيك ما بين المثقّفين والجماهير، وتتطوّر الشريحة المثقّفة كميّاً وكيفياً، ولكن كل فترة إلى أمام باتجاه اتساع وتعقيد جديدين لشريحة المثقّفين إنّما ترتبط بحركة نظيرة لها من جانب الجمهور «البسيط»، الذي يرتقي بنفسه إلى مستوى أعلى من الثقافة، ويوسع في الوقت نفسه دائرة نفوذه باتجاه شريحة المثقّفين المتخصّصين، مما ينتج أفراداً بارزين ومجموعات على قدر من الأهمية، أقل أو أكثر. ولكن، خلال العملية تحدث باستمرار لحظات يتطوّر فيها نقص في التواصل وهوة بين الجمهور والمثقّفين «أو بين بعضهم أو مجموعة منهم على الأقل». ومن هنا يتولّد الانطباع بأنّ النظرية «ملحق» أو «مكمل» وأنها شيء ثانوي.

إنّ الإصرار على العنصر العملي من صلة النظرية-الممارسة، بعد القيام ليس فقط بتمييز بل وبفصل وتفريق العنصرين عن بعضهما «وهي عملية ميكانيكية وتقليدية بحد ذاتها»، إنّما يعني المرور في طور تاريخي بدائي نسبياً، طور لا يزال فئوياً-اقتصادياً، والذي يتم فيه التحويل الكمي لإطار العمل «البنوي» العام، في وقت يكون فيه البنيان الفوقي-الكيف الملائم لا يزال في عملية الظهور، ولم يتشكّل عضوياً بعد. وينبغي التشديد على الأهمية والمغزى، اللذين لدى الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، لتطوير التصوّرات عن العالم بالتفصيل ونشرها. لأنّ ما يفعلونه بالجوهري هو تكوين الأخلاقيات والسياسات التي تتوافق مع هذه التصورات،

والتصرّف كما لو أنّها «مختبرها» التاريخي. تقوم الأحزاب بتجنيد أفراد من الجماهير الكادحة، ويتم الانتقاء على أساس معايير عملية ونظرية في الوقت عينه، وتصبح العلاقة بين النظرية والممارسة أكثر وثوقاً كلّما كان التصوّر أكثر حيوية وجذرية وجدة ومعارضة لطرق التفكير القديمة. ولهذا السبب يمكن القول إنّ الأحزاب هي من يطوّر مجموعات الإنتلجنسيا «المثقّفين» الجديدة المندمجة والشمولية. وهي البوئقات التي تصهر النظرية والممارسة وتوحدّهما، بوصف ذلك عملية تاريخية حقيقية. ومن ذلك يتّضح بأنّ الأحزاب ينبغي أن تتشكل من عضويات فردية وليس على نمط «حزب العمال البريطاني»، لأنّه إذا كانت القضية هي التزوّد بقيادة عضوية للجمهور الناشط اقتصادياً بالكامل، فإنّ هذه القيادة ينبغي ألاّ تتّبع المخطّطات القديمة، بل عليها أن تقوم بالابتكار. ولكن الابتكار لا يمكن أن يأتي من الجمهور، في البداية على الأقل، إلا بوساطة نخبة يكون بالنسبة لها التصوّر المتضمن في النشاط البشري قد أصبح سلفاً وإلى درجة معينة إدراكاً متماسكاً ومنهجياً وحاضراً دوماً، وإرادة دقيقة وحاسمة.

الهزائم السياسية والحتمية الميكانيكية

عندما لا تملك زمام المبادرة في النضال، ويصبح النضال بحد ذاته متطابقاً في نهاية المطاف مع سلسلة من الهزائم، فإنّ الحتمية الميكانيكية [تضخيم العامل الموضوعي على حساب الذاتي - المعرّب] تصبح قوة هائلة للمقاومة المعنوية، للتماسك والصبر والمواظبة العنيدة؛ [تقول في نفسك] «لقد هُزمت في اللحظة الراهنة، ولكن موجة التاريخ تعمل لصالحني على المدى الطويل». ويرتدي الواقع لبوس فعل إيماني في تبريرية تاريخية معينة، وفي شكل بدائي وتجريبي

من القطعية النهائية finalism الحماسية، التي تظهر في دور بديل عن القضاء والقدر في المسلّمات الدينية. ولكن ينبغي التشديد مع ذلك على أنّ نشاطاً قوياً للإرادة يوجد حتّى في هذه الحالة، ويتدخل مباشرة في «قوة الظروف»، ولكن بشكل ضمني فقط، وبشكل مستمر وخجول. لذلك فإنّ الوعي هنا يكون تناقضياً وتعوّذه الوحدة الانتقادية، وما إلى ذلك. ولكن عندما يصبح «المستضعف» موجهاً ومسؤولاً عن النشاط الاقتصادي للجماهير، تصبح الميكانيكية عند نقطة معينة خطراً مُحذراً، ولا بد أن تحدث مراجعة لأساليب التفكير، لأنّ تغييراً قد حصل في أسلوب الوجود الاجتماعي. إنّ حدود وسلطان «قوة الظروف» تصبح مقيّدة. ولكن لماذا؟ لأنه، بالأساس، إذا كان العنصر المُستضعف في الأمس شيئاً، فإنّه لا يعود اليوم شيئاً بل شخصاً تاريخياً، نصيراً لقضية، وإذا كان في الأمس غير مسؤول بسبب «مقاومة» إرادة خارجة عنه، فإنه اليوم يشعر بنفسه مسؤولاً لأنه لم يعد يقاوم بل صار عامل تأثير ضرورياً نشيطاً ويأخذ زمام المبادرة.

... من الضروري في كل الأوقات البرهنة على عقم الحتمية الميكانيكية، فعلى الرغم من الوضوح الصريح بأنها فلسفة ساذجة للجماهير وما إلى ذلك، ولكنّها فقط بوصفها كذلك تستطيع أن تكون عنصر قوة داخلي المنشأ، رغم أنه عندما يتم تبنيها كفلسفة متماسكة على محمل الجدّة الفكرية من جانب المثقّفين، تصبح سبباً للسلبية، وللاكتفاء الذاتي الأحق. ويحدث هذا الأمر حتّى عندما لا يتوقعون بأنّ المُستضعفين سيمسكون بزمام التوجيه والمسؤولية. ولكن هناك جزء من الجمهور المُستضعف يكون منخرطاً دائماً بالتوجيه والمسؤولية، وإنّ فلسفة الجزء تسبق دائماً فلسفة الكل، ليس بوصفها مقدّماتها النظرية فحسب بل وضرورة للحياة الواقعية.

يرى غرامشي أنّ

سلسلة الهزائم

في النضال تربية

خسبة للحتمية

الميكانيكية

والسلبية السياسية

مرحلة الكيان العصيبة: توترات داخلية وطموحات تطبيع واهية



يمر الكيان الصهيوني بأسوأ مراحل التاريخ حتى الآن وستزداد سوءاً مستقبلاً، فالوضع الداخلي يشهد توترات متصاعدة منذ مطلع العام الجاري على الأقل، وبالتوازي مع ذلك يتزايد الضغط الفلسطيني ونشاط المقاومة بشكل مستمر، وعلى المستوى الإقليمي لم تتحول اتفاقات أبراهام إلى مخرج من مازق الكيان، وفي الوقت نفسه تتعرقل طموحات التطبيع الأخرى، أما دولياً فكافة المجرىات تمضي باتجاهات مخالفة لمصلحة الكيان والولايات المتحدة.

■ يرت بوضو

تجدد عمليات المقاومة وتوترات داخلية مستمرة

نفذت المقاومة الفلسطينية 3 عمليات خلال الأسبوع الماضي بأماكن متفرقة، الأولى قيام شاب فلسطيني بعملية دهس لقوة من جيش الكيان قرب مستوطنة بيت حجابي في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية يوم الخميس الماضي، وأصيب الشاب الفلسطيني بجروح خطيرة عقب إطلاق قوات جيش الكيان الرصاص عليه، وتسببت العملية بتوتر أمني في المنطقة حيث عززت القوات الإسرائيلية تواجدتها العسكري وأعلنتها منطقة مغلقة.

وفي اليوم التالي مباشرة أعلن «الجيش الإسرائيلي» بشكل رسمي مقتل أحد جنوده في عملية دهس أخرى على حاجز مكابيم غربي مدينة رام الله في الضفة الغربية نفذها شاب فلسطيني، وإصابة 3 مستوطنين آخرين قبل أن يفر الشاب من المنطقة باتجاه حاجز حشمونائيم لتطلق القوات الصهيونية النار عليه، ما رفع مجدداً درجة التوتر الأمني في رام الله.

وفي اليوم نفسه أعلن «الجيش الإسرائيلي» أيضاً عن إصابة ضابط و3 جنود تابعين له إثر تفجير عبوة ناسفة استهدفتهم خلال اقتحام القوات الصهيونية لمدينة نابلس في الضفة الغربية من أجل تأمين اقتحام مستوطنين للمدينة، وأعلن الجناح المحلي لحركة الجهاد الإسلامي مسؤوليته عن هذا الهجوم. إثر ذلك طلب جيش العدو من المستوطنين تقليص

مدة تواجدهم والمغادرة بأقصى سرعة ممكنة. أدت العمليات الثلاث إلى توتر أمني شديد، وأعلن مكتب رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو عن لقائه مع كبار المسؤولين الأمنيين لتقييم الوضع بعد العمليات الأخيرة. ونفذت هذه العمليات في وقت لا تزال تتجدد التظاهرات والاحتجاجات في الداخل «الإسرائيلي» للأسبوع الـ 35 على التوالي ضد خطة «الإصلاح القضائي» التي تسعى حكومة نتنياهو تمريرها، ومناهضة للحكومة «الإسرائيلية» ككل، وضمن هذه الاحتجاجات وقعت أعمال شغب ومواجهات عنيفة ودامية بين المحتجين وقوات الأمن في مدينة تل أبيب أصيب خلالها 170 شخصاً بينهم 49 ضابط شرطة، وزُعم أن المسؤول عنها كانوا مجموعة من اللاجئ الإريتريين المعارضين الذي خرجوا ليحتجوا على تعاون السلطة الصهيونية مع نظام بلادهم، وفتح هذا الحادث الباب أمام انتقال المواجهات إلى مستوى عنيف حيث اعتقل 39 متظاهراً ولا تزال احتمالات التصعيد قائمة. ورغم ذلك لم يوقف هذا الحدث أكثر من 100 ألف محتج من التظاهر بمواقع مختلفة في جميع أنحاء «إسرائيل» مطالبين بحل الحكومة والكنيست. لا توجد مؤشرات تفيد بأن حكومة نتنياهو الحالية قادرة على تجاوز أزماتها السياسية الجارية، حيث يتزايد ضغط «الإسرائيليين» بمرور الوقت، ويتوازي ذلك مع ضغوط أعلى من القوى السياسية المعارضة للحكومة، ومن وجهة نظر المصلحة الأمريكية فإن آخر ما ترغب به هو أزمة حكومية جديدة داخل الكيان

وبنفس الوقت غير قادرة على تأمين الدعم اللازم للحكومة الحالية وخصوصاً في ظل العلاقة المتوترة معها، ليببدو المشهد ساكناً بشكل مؤقت من صدّ وردّ بين المحتجين والمعارضين مع حكومة نتنياهو، وليس من الصعب التنبؤ بأن استمرار الوضع الحالي من شأنه أن يفاقم الأزمة السياسية الحالية التي يمكن أن تتحول إلى حالة من الشلل التام، ولن تكون الحلول التقليدية كافية لعلاجها.

وكل ذلك يجري وسط انقسام وأزمات داخل جيش العدو من تمرد لعشرات ألوف قوات الاحتياط منذ أشهر، إلا أن مستوى التدهور الجاري داخل الكيان وجيشه نفسه بات ينتج أحداثاً تدعو إلى السخرية على غرار سرقات معدات جيش الاحتلال، ففي شهر حزيران الماضي أعلن الجيش «الإسرائيلي» عن وقوع عملية سطو لقاعدة تابعة له وسرقة مدفع رشاش من طراز «ماغ»، وخلال الأسبوع الماضي أعلن مجدداً عن حادثة مماثلة أخرى حيث سرق مدفع رشاش من الطراز نفسه من قاعدة جفاتي الجوية كان مثبتاً على مدرعة بينما كان الجنود نائمين داخلها.

محاولات تطبيع أم تخريب؟

يتزايد الحديث عن ملف التطبيع السعودي «الإسرائيلي» بدفع غربي، ويشكل الجانب الإعلامي منه الحيز الأكبر لأهداف سياسية

منها الضغط على السعودية ومن جانب آخر التشويش على علاقاتها مع إيران واستفزازها.

فيكاد لا يمر يوم دون أن ينشر مقال حول الموضوع في الصحف ووسائل الإعلام الغربية «والإسرائيلية» وتتحدث هذه المقالات عن «التطبيع المنتظر» «والشروط والتنازلات» التي يقول الإعلام إنها قيد النقاش دون تصريحات رسمية تؤكد ذلك. ويجري الحديث أن السعودية تطلب ضمانات أمنية ملزمة من واشنطن، وتعاوناً من قبل الأخيرة لإنشاء برنامج نووي على الأراضي السعودية وتقديم واعتراف الكيان بحق وجود دولة فلسطينية مستقلة. كل هذه الترسبات إن صحت تعني أن الرياض لا ترى مصلحتها في خطوة كهذه، وهو ما يبدو واضحاً في بعض التحليلات والتصريحات الصهيونية والأمريكية، التي تدرك حجم العقبات أمام هذا المشروع. فالكيان لا يمكن أن يدعم قيام دولة فلسطينية، وواشنطن غير قادرة ولا تريد تقديم تسهيلات للسعودية خاصة في ظل العلاقة المتوترة بين الطرفين، ما يفتح الباب أمام الرياض للبحث عن شركاء جدد في الساحة الدولية، وكان آخر ما جرى تداوله، أن المملكة السعودية تدرس بالفعل، عرضاً صينياً من أجل بناء محطة طاقة نووية بالمواصفات المطلوبة سعودياً.

برز خلال الأسبوع الماضي موضوع التطبيع الليبي بعد الكشف عن لقاء جرى بين وزيرة خارجية حكومة الوحدة الوطنية نجلاء المنقوش مع نظيرها الصهيوني إيلي كوهين في إيطاليا، أدى إلى محاولات رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة النأي بنفسه عبر عزلها عن منصبها وتوقيفها وفتح تحقيق بالحدث، إلا أن ذلك لم يمنع من خروج تظاهرات ليبية مناهضة له ولحكومة الوحدة مؤكدة رفضها أي مشروع للتطبيع بشكل قاطع.. ويمكن القول إن الكشف عن هذا اللقاء وتسريب تفاصيله إلى الإعلام، سيكون لها أثر كبير على الحكومة الحالية، وسيضعف وزنها، فالحديث عن أن نتائج ملموسة ما جعل تحويل الحدث إلى ضجة إعلامية أكثر فائدة بالنسبة للكيان، الذي يحتاج في ظل أزمته وبشكل دوري، إلى تقديم نتائج ملموسة من شأنها تخفيف حدة الأزمة الداخلية، لكن الفعاعات الإعلامية لم تعد كافية وهو ما تثبته التطورات الجارية.

لا توجد مؤشرات

تفيد بأن حكومة

نتنياهو الحالية

قادرة على تجاوز

أزماتها السياسية

الجارية حيث

يتزايد ضغط

«الإسرائيليين» بمرور

الوقت

انقلاب الغابون... هل تكون إفريقيا الحلقة الأضعف في النظام العالمي؟



منذ أيام وبعد أسابيع قليلة أعقبت انقلاب قاده ضباط في النيجر، أزاح الجيش في الغابون في صباح الأربعاء 31 آب الماضي الرئيس علي بونغو بعد ساعات قصيرة من إعلان فوزه في انتخابات رئاسية شكلية، الحدث نقل الانقلابات المتعاقبة من منطقة الساحل إلى وسط وغرب إفريقيا، وحمل معه في الوقت نفسه تطورات في المواقف الدولية ولا سيما الغربية، فما الذي يمكن قوله حتى الآن؟

■ علاء ابوفراج

بعد الإعلان عن فوز بونغو في ولاية رئاسية ثالثة، وحصوله على 64.27% من الأصوات ظهرت مجموعة تضم 12 عسكرياً على محطة تلفزيونية رسمية، ومن داخل القصر الرئاسي، وأعلنت تنفيذها لانقلاب عسكري، ووضع الرئيس تحت الإقامة الجبرية. وفي البيان الانقلابي أكد كولونيل في الجيش إلغاء الانتخابات ونائجها، وإنهاء النظام القائم «حفاظاً على السلام»، معلناً عن بدء مرحلة انتقالية. وفي السياق نفسه صرح الجنرال بريس أوليغي نغويما قائد الحرس الجمهوري في الغابون أن الرئيس السابق أقليل من منصبه لكنه سيحتفظ بجميع حقوقه المدنية وسوف يعامل معاملة أي مواطن عادي.

قائمة طويلة من الأسباب الداخلية

تعتبر الأوضاع الداخلية في الغابون أسباباً كافية بنظر البعض لتفسير الأحداث، وفي الحقيقة يمكن ذكر قائمة طويلة من العوامل الداخلية التي يمكن أن تكون سبباً فيما يجري، فهذا البلد يشترك مع الكثير غيره من البلدان الإفريقية في جملة من المسائل، أبرزها مستويات الفساد المرتفعة والخلل الهائل في توزيع الثروة، مع عامل أساسي وهو تبعيته للغرب واعتماد نمط من العلاقات الاقتصادية الاستعمارية التي تحصل فيها فرنسا مثلاً على خامات رخيصة دون أن تكون ملزمة بتقديم مقابل جدي، فالغابون تعتبر من البلدان الغنية وتحتوي احتياطات نفطية يقدر المؤكد منها بملياري برميل، ما يضعها في المرتبة 35 على أساس مستويات الاحتياطات النفطية العالمية، وهو ما جعلها مصدراً مهماً لخامات الطاقة، وعضواً في منظمة أوبك، بالإضافة إلى أن البلاد تحتوي على كميات كبيرة من المعادن وخصوصاً المنغنيز، وتحتل المركز الثالث عالمياً في إنتاجه، وتسيطر فرنسا على

أكبر مناجمه في البلاد وتنتج سنوياً ما يقارب 5 ملايين طن من المنتجات. هذا بالإضافة إلى ثروات أخرى مثل اليورانيوم والأخشاب التي تأتي من غاباتها الشاسعة. وبالرغم من حجم الثروات الهائل، لم تشهد الغابون أي مشروع تنموي حقيقي وظل اقتصادها تابعاً ومرتبطةً بالاقتصاد الفرنسي عبر الفرنك الإفريقي، مع أن عدد السكان لا يصل إلى 3 ملايين إلا أن أكثر من ثلث هؤلاء يعيشون تحت خط الفقر مع نسب بطالة كبيرة تصل إلى 40%. ويرى الشعب الغابوني أن مشكلاته الاقتصادية هذه مرتبطة بأسرة بونغو التي سيطرت على الحكم لعقود طويلة و تمتعت بدعم غربي كبير، ويعتبر نفوذ العائلة الاقتصادية هو الأبرز في الغابون ويسيطرون على ما يبقى من ثروة البلاد التي جرى نقلها إلى الغرب بشكل ممنهج.

وقفة ضرورية!

الأسباب الداخلية التي جرى عرضها لا تكفي وحدها لتفسير ما يجري، فالقاء صورة شاملة على إفريقيا يضع الأمور ضمن سياق أشمل ينبغي التركيز عليه. ففي السنوات الثلاث الماضية شهدت مجموعة من الدول تحركات انقلابية في السودان والتشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، وغينيا. ومحاولة فاشلة للانقلاب في غينيا بيساو وغامبيا، ويكفي النظر إلى الخريطة حتى يظهر بوضوح أن هناك محاولة لتغيير كل الأنظمة السياسية على امتداد الساحل الإفريقي، وهنا تحديداً ظهرت فرنسا في الواجهة بشكل أساسي فهي وبالرغم من كونها أبرز المستعمرين في إفريقيا إلا أنها كانت تقود عملية عسكرية «لمجابهة الإرهاب» المنتشرة في هذه المنطقة بالتحديد، الذي يعتبر أحد أهم عوامل التهديد وعدم الاستقرار هناك. ولم يكن للدور العسكري الفرنسي أي إسهام جدي في وضع حد للانهايار الأمني شبه الشامل،

ما دفع هذه الدول للبحث عن شركاء آخرين، مثل روسيا التي قدمت دعماً أمنياً وعسكرياً بشكل مباشر وغير مباشر، لكن ضريبة الفشل المتكرر للأنظمة السياسية كان لا بد أن تكون لها نتائج، فيمكن النظر للانقلابات في منطقة الساحل بوصفها نتيجة مزدوجة للفشل الفرنسي الذي تتحمل مسؤوليته إلى جانب باريس كل الأنظمة السياسية القائمة في المنطقة. ومن هذه الزاوية يرى البعض أن انقلاب الغابون يعتبر حدثاً جيوسياسياً مختلفاً، نظراً لأن هذا البلد لم يكن مسرحاً لهذه الأحداث الدموية، وأن عائلة بونغو استطاعت فرض حالة من «الاستقرار السياسي» لعقود. لكن يتجاهل أصحاب هذا الرأي أن الجزئيات المختلفة بين الغابون ومنطقة الساحل لا تعني بحال من الأحوال أن الظروف العامة مختلفة أيضاً فالقارة الإفريقية شهدت حسب الدراسات معدلاً ثابتاً للانقلابات قدره باحثان أمريكيان، جوناثان باول وكلايتون ثاين، بأربع انقلابات سنوياً على مدار أربعة عقود منذ 1960 وحتى 2000 لينخفض المعدل بعدها إلى انقلابين في السنة. حتى عام 2019 الذي عادت الانقلابات لتسيطر على مسرح الأحداث في القارة. ما يعني أن الخصوصية الموجودة في كل انقلاب لا تكفي لعزله عن حالة عامة تجري في عموم القارة. وأن تزامن هذه الانقلابات لا يرتبط فقط «بعمرى» تنتقل وإنما بظروف دولية وإقليمية ملائمة تستند إلى أظنان من المشاكل الداخلية في كل بلد على حدة.

ملحوظات تستحق التفكير

مع خروج الضباط في الغابون على الشاشات معلنين إزاحة الرئيس ظهرت سلسلة من

التفاصيل المثيرة للانتباه. كان أولها أن القوات الانقلابية لم تعلن أي موقف عدائي تجاه الدول الغربية وفرنسا في كسر لـ «تقاليد الانقلابات» السابقة، وفي الوقت نفسه ورغم إعلان مواقف رافضة للانقلاب من الدول الغربية، إلا أن حدة الخطاب كانت أخفض من تلك التي تلقته السلطات الانقلابية في النيجر مثلاً، إذ حملت تصريحات مفوض الاتحاد الأوروبي للأمن والخارجية، جوزيف بوريل الكثير من الانتقادات المبجلة للنظام السابق، وشكك في نتائج الانتخابات، ما بدا وكأنه قبول ضمني للخطوة الانقلابية. واكتفت الدول الغربية الأخرى بخطاب مماثل جرى انتقاء الكلمات بحذر.

لا شك أن توجهات السلطة الحالية لم تتضح بعد ولا يمكن الجزم بطبيعتها، إلا أن المؤشرات هذه لا تكفي وحدها، فالسلوك الغربي تجاه الخطوات الانقلابية السابقة لم يكن كافياً لتحقيق أي نتائج، وأظهرت التجربة أن إعلان مواقف صدامية بشكل مباشر كان من شأنه قطع طرق للتفاوض مع سلطة الأمر الواقع ويفتح مجالاً للآخرين وتحديداً روسيا والصين لتمتين علاقاتها مع السلطات الجديدة. وظهر هذا التمايز في الموقف منذ انقلاب النيجر الذي سعت واشنطن مباشرة وبعد استيعاب الصدمة إلى محاولة حثيثة لفتح خطوط للتواصل، لم تسفر حتى اللحظة عن نتائج ملموسة. وينطبق هذا على الضباط الذين قادوا الانقلاب في الغابون إذ يمكن أن يحاولوا تأخير إعلان النوايا ما يعطيهم مساحة كافية للحركة وتجنب ضغوط خارجية مباشرة قد لا تكون العقوبات حدها الأقصى!

في الختام

الملاحظة الأولية تقول، إن إفريقيا كغيرها من قارات العالم تكون متأثرة ومؤثرة بمجمل التغيرات العالمية، وربما تكون إفريقيا بطبيعتها السياسية الهشة أولى المعبرين عن انهيار النظام الدولي القديم، فالانقلابات السياسية التي كانت تترجم التغيرات الدولية شهدت زخماً كبيراً في فترة تراجع الاتحاد السوفيتي وصولاً إلى انهياره، ونشهد اليوم تسارعاً ملحوظاً في ونيرتها. فبغض النظر عن الظروف والقوى المحركة لهذه الانقلابات ستكون التطورات اللاحقة مرتبطة بشكل التوازنات الدولية أكثر من ارتباطها بمزاج القوى القائمة على الانقلاب في البلدان الإفريقية، فالخيارات على المستوى الدولي محدودة أكثر من أي وقت مضى، والتجربة الإفريقية مع دول الاستعمار الغربي ستقلص الاحتمالات أكثر فأكثر.

هل صنعت هواوي رقاقاتها «كيرين» الجديدة ذاتياً؟



هذا الاحتمال تخمينياً ولا يمكن التسليم به بشكل يقيني، بل حتى يمكن استبعاده إذا ما أخذنا بالحسبان إجراءات الصين للرد على العقوبات بإيقاف تصدير المواد الخام اللازمة لصناعة الرقاقات مثل الغاليوم والجيرمانيوم، ما ينفي وجود أي مساومات أو آليات تنسيق.

يبدو أنَّ الخيار الرابع هو الأكثر منطقية، فبعد أن أجبرت الحرب التجارية هواوي على التدخل في جميع مراحل إنتاج الرقاقات على مدى عامين، وإنتاج الرقاقات هي صناعة مستنزفة لرأس المال، لم يكن من الممكن أن تقوم هواوي بالاستثمار في جميع المراحل والقطاعات. لكن كان بإمكانها تسريع البحث والتطوير، والقيام بمشتريات صغيرة بطرق تلتنف على العقوبات، والدخول في شراكات متعددة. سمح هذا لهواوي ببناء سلسلة صناعية بشكل سريع كافية لإجراء تحسينات على الرقاقات بطرق قديمة. قد يستغرق الأمر وقتاً أطول، لكنه ممكن من الناحية التكنولوجية.

لكن ما الفائدة من هذا الجهد، ففي النهاية لن تتمكن هواوي من تخطي منافسيها بتكنولوجيا أقدم؟ إنَّ رقاقة كيرين الجديدة ستزيد من ثقة المستثمرين وتساعد هواوي على الحصول على المزيد من التمويل وتخفيض تكاليف التمويل كالقروض. في الوقت ذاته، الاعتماد على قدرات هواوي الصناعية الذاتية في إنتاج كيرين ونجاحه سيشتج صانعي القرار في الحكومة على وضع استثمارات جديدة بمخاطر أعلى في سبيل إنتاج تكنولوجيا محلية، وبالتالي القيام بتنمية سريعة لأشباه الموصلات الصينية.

كثير من الخبراء توقعوا هذه الخطوة من قبل، مثل البروفسور جين كانرونغ الذي قال: «مشكلة رقاقات هواوي للجيل الخامس يمكن أن تُحل خلال هذا العام». مع إطلاق كيرين الجديد بدأ الكثيرون - في الغرب والشرق - يرون بأن الانتصار الصيني في الحرب التجارية قد لا يستغرق الوقت الطويل الذي اعتقدوه.

الجديدة ثماني نوى، وفي بعض المواقع الشهيرة الأخرى لديها 12 نواة.

من أين أنت الرقاقة الجديدة؟

السؤال الهام، من أين أنت رقاقة كيرين الجديدة؟ هناك أربع افتراضات متباينة يجب إيلاؤها الاهتمام: 1- لدى الصين إنتاج تجاري لرقاقات 12 و 7 و 5 نانومتر، ولم تعد قابلة للخلق من قبل الولايات المتحدة، 2- رقاقة كيرين الجديدة تم إنتاجها وتخزينها قبل العقوبات، 3- رقاقة كيرين الجديدة هي نتيجة مساومات دبلوماسية سمحت لهواوي بتفادي العقوبات، 4- قامت شركة هاي-سيليكون بإجراء الكثير من التحسينات على الرقاقات باستخدام تكنولوجيا أقدم.

مؤيدات الخيار الأول - الصين هي من صنعت الرقاقات - هي باختصار أنَّ الولايات المتحدة لن تسمح بأي شكل بحصول هواوي على الرقاقات من الخارج، وبالتالي هي بالتأكد مصنعة ذاتياً، خاصة أنه قد تمَّ الإعلان من قبل عن قدرة شركة إس.إم.أي.سي الصينية على إنتاج رقاقات 7 نانومتر. للأسف ورغم إغواء الاقتناع بهذه الحجة، لا يوجد بعد دليل دامغ على صحتها.

مؤيدات الخيار الثاني هي ما كُتب على الرقاقة ويمكن تفسيره بأنه من المنتجات المخزنة ممَّا قبل العقوبات. لكن هناك مشكلة في هذا الافتراض، أولاً لم تكن بعض المداخلات التقنية في الجهاز موجودة في ذلك الوقت وبالتالي، الأمر الآخر متعلق بتصميم المعالج «Cortex-A510» الذي لم يكن متاحاً إلا في 2021، الأمر الذي يجعل من المستحيل الاستفادة من مخزون في 2020 منه.

أمَّا فيما يتعلق بخيار المساومة الدبلوماسية، يمكننا أن نركز على قيام وزيرة التجارة الأمريكية عند زيارتها للصين بتهديد شركة هواوي بعدم إجراء أية أبحاث تطويرية عالية التقنية، وألا فإنها ستكون موضوعاً لعقوبات شديدة أخرى. يرى البعض بأن الأمريكيين يصرحون في العلن غير ما يصرحونه في الخفاء. يبقى

دون إخطار، ودون مؤتمر صحفي، قامت هواوي أثناء فترة استراحة الغداء في 29 آب بإطلاق هاتف «Mate Pro 60»، الذي عنى اسمه التسويقي بأن سلسلة هواتف هواوي «Mate» التي حققت نجاحات باهرة قد عادت بقوة. أثار هذا الأمر نقاشات حامية الوطيس داخل الصين، وكذلك حول العالم، فعودة هواوي تعني بأن هناك مستجدات حدثت سمحت لها بالعمل على استعادة موقعها العالمي الرائد بالرغم من معارضة السياسيين الغربيين المناهضين للصين.

■ يوبينغكتن ترجمة: قاسيون

في Honor، ولم تعد تساهم في عملياتها أو إدارتها. بحلول الربع الثالث من عام 2022 تمَّ استنزاف الرقاقات التي تصنعها HiSilicon. الشركة المملوكة لهواوي، وبات من الصعب إيجاد هواتف هواوي.

عكست الإحصاءات وضعاً أكثر سوءاً حتى، حيث أظهرت أنه في الربع الأول من عام 2019 وصلت حصة هواوي من السوق العالمية إلى 19,5%. بعد الربع الثاني من عام 2021 لم يعد لها حصة سوقية يمكن حسابها. سقطت حصتها السوقية إلى القاع. لهذا عندما تعود شركة بطة حازمة وقوية، يصعب على الرأي العام ألا يرحب بها ترحيباً حاراً. لذلك فإنَّ ظهور Kirin مرة أخرى جعل البلاد بأكملها تبتهج وتصدع العالم. جاء ذلك في اليوم 1880 من العقوبات ضدَّ الشركة. الجزء الرئيسي الذي جذب الجميع في هاتف هواوي الجديد هو رقاقة المعالج الذي طال انتظارها Kirin 9000s. في هذا الخصوص كانت شركتنا هواوي وشركتها الفرعية HiSilicon متكتمتين. لا يزال الإعلان عن عن المعالج الرئيسي من قبل HiSilicon على موقعها الرسمي محدوداً بالحديث عن Kirin 9000s ولا معلومات أخرى عن السلسلة الجديدة.

مع تصاعد اللعبة الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة، كان على شركتي هواوي وهاي-سيليكون أن تتبئيا سلوكاً حذراً عند إطلاق رقاقات كيرين الجديدة. لكنَّ مالكي الهاتف الجديد لم يكونوا كذلك، فالعديد منهم بدأوا بمجرد حصولهم على الجهاز بفحصه بشكل عميق ونشروا نتائج تقييماتهم ومقارناتهم. الأمر الفريد أنَّ الصور المختلفة أعطت نتائج مختلفة. لكن بغضَّ النظر عن الاختلافات، الإجماع أنَّ لدى رقاقة كيرين

في آذار 2018 وقَّع الرئيس الأمريكي الأسبق دونالد ترامب مرسوماً بفرض رسوم جمركية على المنتجات الصينية التي يتمَّ تصديرها إلى الولايات المتحدة، الأمر الذي تمَّ اعتباره على نطاق واسع بداية للحرب التجارية الصينية الأمريكية. في أيار 2019 تمَّ تضمين هواوي فيما يسمى «لائحة الكيانات» التي تصدرها وزارة التجارة الأمريكية. من وقتها فصاعداً بات على الشركات الأمريكية الحصول على موافقة وزارة التجارة لبيع منتجاتهم إلى هواوي. في آب من العام ذاته، تمَّ تصعيد العقوبات على هواوي. في آب 2020 وصلت العقوبات الأمريكية على هواوي إلى ذروتها. تمَّ تقييد شركة هواوي وشركاتها الفرعية وعدم السماح لها بشراء أي منتج يستخدم نسبة 1% من التكنولوجيا الأمريكية. كان هذا القرار هو شكل من أشكال إظهار الهيمنة الأمريكية الحية.

لم يكن لدى هواوي منذ ذلك الحين القدرة على تحويل أي تصميم «طباعة» لها إلى رقاقة محسوسة من خلال أي خطِّ إنتاج يحوي تكنولوجيا أمريكية. جميع خطوط إنتاج الرقاقات المتطورة حول العالم تستخدم التكنولوجيا الأمريكية بشكل أو بآخر. قبل ذلك تمكَّنت هواوي عبر «خطتها الاحتياطية» من الالتفاف على العقوبات الأمريكية، لكن بعد ذلك فقدت خطوط الطباعة الخاصة بها، ما ضاعف الضغط عليها. من أجل تعظيم مصالح هواوي والصين، كان على هواوي أن تباع كامل أصولها في شركتها الفرعية Honor في تشرين الثاني 2020. لم تعد تملك أي أسهم

كل أزمة سياسية في إفريقيا تعني أن هناك من استيقظ



بات تسارع الأحداث والتغيرات في إفريقيا شديداً لدرجة تحيّر التحليلات، ومن هنا يصبح الركون إلى رؤية ومركز أساسي يمكننا من فهم هذه التغيرات - على أنواعها وتفصيلها - ضرورياً. من هنا تنطلق جميع حلقات تغطيتنا التحليلية للأحداث في إفريقيا من مركز الحراك الجماهيري المستمر والمتصاعد، وربطه بالتغيرات الدولية التي تعطيها الأمل بتحقيق نتائج أفضل. في المقال التالي نعرض لكم أبرز ما جاء في لقاء أجرته صحيفة صينية مع منظم حركة غانا الاشتراكية كيريتوي أوبوكو.

كيريتوي أوبوكو ترجمة: أوديت الحسین

● لماذا تكثّر الانقلاب في إفريقيا ومنطقة الساحل، وما رايك في السبب الذي قدمه ضباط الانقلاب في النيجر، «الحكومة الموالية للغرب غير قادرة على التعامل مع تصاعد الإرهاب الداخلي وركود التنمية الاجتماعية والاقتصادية»؟

أولاً وقبل كل شيء، من المهم للغاية النظر إلى هذا في سياق الاضطرابات الأكبر في إفريقيا، وخاصة في منطقة الساحل. كان الانقلاب في النيجر هو رقم 3 الناجح في المنطقة، لكن الانقلابات التي تفشل تحدث طوال الوقت. منذ شهر أعلنت الحكومة الليبيرية عن اعتقال عدد من الأشخاص الذين كانوا يخططون للإطاحة بالنظام، وفي العام الماضي والذي سبقه كانت هناك محاولات انقلابية في غينيا بيساو والنيجر، كما شهدت مالي وبوركينا فاسو عدّة انقلابات في السنوات الخمس الماضية.

إنّ عامة السكان في المنطقة غير راضين عن الوضع الراهن وعن الظروف والفقر في المنطقة. فمن ناحية هم غير راضين عن التأثير التاريخي لفرنسا، أي القوضي والفقر الذي جلبه الاستعمار والاستعمار الجديد إلى المجتمع المحلي. ومن ناحية أخرى، هناك الحكومات الوطنية الفاسدة التي تخدم المصالح الفرنسية وتتغاضى وتسهّل استغلال شعبها ومواردها. بالإضافة إلى ذلك فإنّ غطرسة القوات الفرنسية المتمركزة في دول غرب إفريقيا توجي بأنّ دول المنطقة بأكملها

تخضع لشكل من أشكال الاحتلال العسكري. ليس فقط في البلدان المستعمرة فرنسياً، ولكن أيضاً في البلدان الإفريقية التي تنتمي إلى المناطق الناطقة بالإنكليزية والبرتغالية، هناك مشكلة «اتخاذ الخطوة الأخيرة نحو استقلال حقيقي». يعني هذا أن نقودنا قوى سياسية تمثل مصالح أبناء الوطن، وأن نعيد بناء المجتمع والنظام السياسي بما يناسب الظروف الوطنية. إنّ الأنظمة الدستورية المفروضة حالياً على هذه الدول تمّ بناؤها من قبل الدول ذات السيادة السابقة بناء على معايير أوروبا والغرب، وبالنظر إلى العوامل الطبقية في عملية البناء والفرض هذه، فهي لم تعكس قط مصالح الجماهير العريضة من الشعب الإفريقي. نتيجة لهذا سقطت إفريقيا في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار - التدخل العسكري - عدم الاستقرار. ليس هناك ما يمكن تحقيقه من خلال الاحتجاج السلمي، وفي لحظة معينة وفي ظل ظروف محددة، يعتقد بأنّ الطريقة الوحيدة لتحقيق التقدم الوطني هي الإطاحة بالنظام الدستوري.

● بناء على ملاحظاتك، هل يمكنك التحدث بشكل أكثر تحديداً عن كيفية تأثير الحكم الاستعماري الفرنسي على بلدان منطقة الساحل؟

لنأخذ مثلاً النيجر. هناك ما لا يقل عن ثلاثة موارد طبيعية ذات احتياطات وفيرة - الذهب والنفط والغاز واليورانيوم. إذا تمّ تنظيمها على النحو اللائق فإنّ الأرباح المستخرجة من تصدير اليورانيوم وحدها ستكون كافية

لتمكين دولة صغيرة يبلغ عدد سكانها 25 مليون نسمة من تحقيق مستوى مرتفع إلى حد ما من التنمية ومستويات المعيشة للفرد. ومع ذلك، سيطرت فرنسا على تعيين اليورانيوم في النيجر منذ الستينيات، وكانت شركة فرنسية هي المسؤولة عن تطوير مناجم اليورانيوم، وبعد ذلك من خلال الخصخصة سيطر رأس المال الخاص على هذه الموارد.

تعتمد فرنسا في تأمين ثلثي الكهرباء فيها على مناجم اليورانيوم، في حين أنّ أقل من 12% من سكان النيجر يحصلون على الكهرباء. لا نتحدث هنا عن الكهرباء المنزلية فقط، بل عن المجالات الصناعية العديدة في فرنسا، مثل المستخدمة في معالجة المنتجات الزراعية، التي تعتمد على الطاقة النووية لتوفير الطاقة. الكثير من قرى تعدين اليورانيوم لا يوجد فيها كهرباء ولا مياه جارية. معايير الحماية التي وضعتها أوروبا للبناء الآمن غير موجودة على الإطلاق في النيجر، وتعرض العديد من الأطفال في تلك القرى للإشعاع والإصابة بمختلف أنواع الأمراض الغريبة. علاوة على ذلك، في البلدان التي تستخدم الفرنك الإفريقي، تعتبر فرنسا هي البنك المركزي الحقيقي لها. إنّ حكومات هذه البلدان غنية بالموارد المعدنية، ولكن من أجل تقديم الاستثمار من أجل التنمية، فهي تحتاج إلى التفاوض مع فرنسا للحصول على المال. تتقاضى فرنسا فائدة عند استخدام عملتها، وبهذه الطريقة تستطيع أن تقرر ما إذا كانت ستدعم أو تقيّد سياسات التنمية في مختلف البلدان. هذا الأمر لا يزعج الشعوب من الأسفل فقط، فحتى النخب غير راضية عن ممارسات فرنسا ويرغبون بإحداث التغيير.

حسناً، هل بإمكان النيجر أن تقرر بشكل مستقل اختيار شركاء آخرين للحصول على صفقة أكثر عدلاً لتصدير اليورانيوم؟ مستحيل، فالأمر لا يقتصر على النفوذ الاستعماري الفرنسي الجديد، بل وأيضاً تنصيب فرنسا لحكومة موالية لها لفترة طويلة. لا تزال وسائل الإعلام الغربية تبالغ في وصف الرئيس المخلوع بازوم الذي أطاح به الانقلاب بأنه «أول زعيم منتخب ديمقراطياً في النيجر منذ الاستقلال»،

مقتاسية أنّ فرنسا تقوم منذ أكثر من 60 عاماً بتعيين القائد تلو الآخر بحيث باتوا قادرين على تجاوز الانتخابات، وأنّ الانتخابات التي ربحها بازوم لم تشهد مشاركة من الشعب تتجاوز 30%. المظاهرات التي تجتاح الشوارع في إفريقيا من أجل دعم الانقلابيين هي دليل على أنّ الرأي العام لا يريد هذه الحكومات.

● ماذا عن وجود فاغنر في إفريقيا، وتحديداً في النيجر، وهل تحظى بشعبية؟

أولاً، على حدّ علمي لا يعمل أعضاء فاغنر في النيجر، وتقتصر أنشطتها على جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي، وذلك بأعداد صغيرة. يخشى الأمريكيون بشكل خاص دخول الروس إلى إفريقيا. أمّا إن كانت مجموعة فاغنر تحظى بشعبية في إفريقيا، فالجواب أنّ روسيا تالقي ترحيباً حاراً من جميع الأفارقة. لا يتعلق الأمر بفاغنر، بل بروسيا التي يرى الأفارقة بأنّها تنهض ضدّ الغرب من خلال الصراع في أوكرانيا. في نظر الكثير من الأفارقة، فإن روسيا قامت بما أرادوا أن يقوموا به منذ سنوات. ففي مواجهة الضغوط التي يمارسها الغرب وحلف الناتو، رفضت روسيا التراجع وبدلاً من ذلك دافعت عن مصالحها الخاصة. لقد رسمت روسيا خطاً أحمر وهي مستعدة لدفع الثمن، الأمر الذي سمح لعدد كبير من الأفارقة برؤية روسيا التي لم يروها منذ سنوات عديدة.

إنّ الدول الإفريقية غنية بالموارد، وهي بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي. إنّهُ لأمر إجرامي ببساطة أن يطلب أحد منهم رفض التعاون مع دولة تمتلك الموارد والتكنولوجيا والسمعة في التعامل العادل لمجرد أنّ ذلك لا يصب في مصالح الولايات المتحدة الجيوسياسية. من حقّ الأفارقة أن يعملوا على تنمية بلدانهم، وقد فات الوقت الذي كانوا يقبلون فيه التحول إلى دمي في السياسة الجيوسياسية. أتذكر في هذا السياق كلمة للرئيس الأمريكي السابق جون كينيدي، قال فيها، «أولئك الذين يجعلون التغيير السلمي مستحيلاً سيجعلون الثورة العنيفة أمراً لا مفرّ منه».

إنّ الدول الإفريقية غنية بالموارد وهي بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي إنّهُ لأمر إجرامي ببساطة أن يطلب أحد منهم رفض التعاون مع دولة تمتلك الموارد والتكنولوجيا والسمعة

خيارات في زمن التحولات



البشر سواء كانوا أفراداً أم مجتمعات، وتختلف أيضاً الطريقة التي يواجه فيها الناس الشعور بتهديد حياتهم أو بقائهم، كما تختلف أنواع الأخطار والتهديدات، فهناك الخطر العسكري والسياسي والاقتصادي، وهناك أشكال أخرى منها التهريب والتجوع والظلم الاجتماعي.. إلخ. وقد يمتد أحد هذه الأخطار إلى سنوات ويهدد الحياة بصورة تدريجية وغير مباشرة، وقد يكون واضحاً وصريحاً مثل الحرب.

وعادة ما يتبع البشر آليات متنوعة لحماية أنفسهم، منها أخذ مسافة من الحدث والابتعاد، وصولاً إلى الإنكار، يجري ذلك دون محاولة فهمه واستيعابه والمشاركة في إيجاد مخرج حقيقية وجذرية. ولكن ما يحدث بعد اجتياز تجربة كبيرة وحاسمة ومعاناة شديدة وخوف وحزن وألم.. إلخ، قد تجعلهم يعيدون حساباتهم. ففي حالات الاستجابات لخطر جماعي كالجوع مثلاً، تدخل الكثير من العوامل والمتغيرات، وما يكون مخيفاً في المرة الأولى، غالباً يصبح أقل إثارة للقلق في المرات التالية.

جرة أمل مفترقة

يحتاج الإنسان للتماسك في وجه الظروف والتهديدات وللاحتفاظ بمسافة من المشاعر السلبية قدر المستطاع وعدم الغرق بها، من أجل تكوين رؤية واضحة، وفهم الظواهر المحيطة ودرجة تداخلها وتعقيدها، بهدف البحث عن الحلول الأكثر جذرية وعمقاً لإيقاف الماسي التي لم يعد يجدي معها التأجيل والتسويق. ما يجمع الأغلبية من السوريين، نتيجة المعاناة والجور والظلم والتدهور المستمر على كل الصعد اليوم هو شعار المطالبة بالحل السياسي لإنهاء الأزمة وإنهاء ماسيهم.

تتكرر المشاهد، وتزداد تفاصيلها مأساوية، ويزداد معها وضوح الفرق بين التصورات النظرية عن القهر والحرمان ومختلف المشاعر الأخرى وبين معاشتها واختبارها بصورة حقيقية ومباشرة. في مواجهة الجوع، تنال النساء الحصة الأكبر، بحكم موقعهن في العائلة كأمهات وربات البيوت. تبكي إحداهن في كل مرة تحضر الطعام لأطفالها وزوجها المريض بالسكري، ليس فقط بسبب قلة الحيلة، كما تقول، بل بسبب قلة الطعام الممكن تقديمه لهم، والخوف من الآتي!

ثمة من يريد إنذاراً

يتحجج القائمون على الأمر بالحرب والعقوبات ويلقون اللوم في كل صغيرة وكبيرة تجري في البلاد على الخارج ومؤامراته، حتى وإن كان في هذا الكلام بعض الصحة، إلا أنه ثمة مشكلات يمكن معالجتها وإيجاد بعض الحلول لها عبر إجراءات صغيرة بإمكانها أن تحل بعض المسائل العالقة وتخفف من ثقل الأزمات الداخلية والمعيشية. وبالتالي تخفف من حدة الضغط على الناس وتعطيهم فرصة ليلتقطوا أنفاسهم. ولكن ثمة من يريد تعقيد الوضع أكثر، لأن تقديم أية حلول مهما كان صغرها من شأنه أن يؤثر على مجرى التطور العام لحل الأزمة في البلاد، وهو ما لا يريده المتشددون، لذلك يجري وضع الناس بمواجهة مشكلات تفوق قدرتهم على الاحتمال، مشكلات تجري مراكمتها لتصبح كتلة متشابكة الخيوط يصعب تفكيكها وحلها.

عندما يتعرض الكائن الحي للخطر، فإنه يتخذ أحد أشكال الاستجابات، فهو إما يهرب مسرعاً للبحث عن ملجأ يحميه، أو يقوم بمهاجمة مصدر الخطر ليحتمي نفسه! يختلف مفهوم الخطر، أو العوامل المهددة للحياة، عند

عندما يتعرض الكائن الحي للخطر فإنه يتخذ أحد أشكال الاستجابات فهو إما يهرب مسرعاً للبحث عن ملجأ يحميه أو يقوم بمهاجمة مصدر الخطر ليحتمي نفسه!

الزمن في الفترة الأخيرة وبات يرى الكثير منهن في حالة مشابهة. يمد الشاب بنية حسنة يده إلى جيبه ليعطيها بعض النقود، تحفل المرأة وتحديثه بصوت مرتعش ولكنه قوي النبرة يلفت انتباه المارة «أنا ما ني شحادة، ولا بحياتي رح أشحد، رجع مصاريك ع جيبك حقي مو عندك» يفاجئ تصرفها الشاب والمارة الذين يستمعون لهذا الحوار. تكمل السيدة بعيون مغرورة ما كانت تفعله ويكمل المارة مسيرهم!

يلخص كلام هذه السيدة موقفاً حقيقياً يمثل العديد من السوريين الذين أنهكتهم الحرب والأزمة وجرى التهام حقوقهم، وربما فقدوا بعض الكبرياء ولكنهم لم يفقدوا كرامتهم، «نحن لسنا شحاذين، ولن نكون!».

إن قسوة المشهد السابق تدعو البعض إلى الاعتقاد أنها مجرد مبالغة تشبه مشهداً في رواية أو مسلسل، ولكنه الواقع الذي أصبح قاعاً لدرجة لا تصدق أحياناً.

مشاهد متكررة

عند تقاطع جسر فكتوريا في قلب العاصمة دمشق، يمر رجل ساهياً وشارداً، محاولاً عبور الشارع، فيفاجئه صوت زمرور عال لسيارة كادت أن تدهسه. يصرخ السائق في وجه الرجل «كنت رح تموت، العمى ضربك ما بتشوف!». ولكنه يسكت بعد لحظة متفاجئاً بسلوك الرجل وكلامه، فالرجل الذي يبدو أنه استيقظ من شروده للتو صرخ قائلاً «ولك ضربني، ولك ادعس وخلصني من هالعيشة خالصني من التعب والمرض والقهر إلخ»، حاول بعض المارة تهدئة الرجل ولكنه استمر بسرد قصته المتكررة عند كثيرين آخرين: «ما عد قدرنا على شي، لا أجار البيت ولا عائل الولاد ولا عالدوا ولا..، لشو عايشين».

على موائد الغالبية العظمى من السوريين تنقلص الأنواع والكميات المقدمة في الوجبة الواحدة، وتنسحب بعضها شيئاً فشيئاً لتختفي قسرياً وبشكل نهائي رغم محبة أفراد العائلة لها! ورغم شهرتها الواسعة بالغنّى والتنوع، فالمائدة السورية لم تشتهر بتعدد أصناف الطعام وتنوعها فحسب، بل بتقديمها مأكولات لذيذة وشهية وبنكهاتها المتنوعة والمختلفة، يشهد لها بذلك غالبية متذوقيها من غير السوريين.

إيمان الذباب

في مفارقة صارخة وموجعة بأن معاً، وبينما يواجه السوريون «في الداخل» معركة تأمين الغذاء الكافي للبقاء فقط على قيد الحياة أمام الجوع الذي يعضهم بأنياه، تزداد شهرة الطعام الذي تفنن السوريون في المهجر بتقديمه وتسويقه كأحد مصادر دخلهم في بلاد الغربة.

يعيش الناس اليوم حالة فريدة من القهر والاستلاب، وصل السوريون فيها إلى حافة الجوع بالمجمل. يعجز التعبير عن شدة سوء الأوضاع، لدرجة أنه لا يمكن لأي كلمات مهما كانت بليغة أن تصف الوقائع والمشاهدات اليومية للغالبية العظمى من السوريين. مشاهد تنضح بالأم، أصبح لشدة فظاعته وقبحه كاويًا وصارخاً وحقيقياً لدرجة مرعبة!

نحن لسنا شحاذين!

قرب إحدى الحاويات في منطقة الجسر الأبيض بدمشق، تقف امرأة ستيينية في إحدى الصباحات تبحث في بقايا الطعام الموجودة في الحاوية! بالقرب منها يفتح شاب عشريني باب سيارته ويضع كراساته بداخلها، يلفته وجود المرأة وما تفعله ويخمن من لباسها وطريقة وقوفها الخجولة أنها إحدى السيدات السوريات الوقورات اللواتي جار عليهن

أوهام التصفح السريع

كم يحدث معنا أن نفتح هواتفنا للتصفح «فقط ربع ساعة»، ثم نجد أنفسنا قد ضيعنا ساعات من وقتنا على التنقل من رابط لآخر، ينتابنا شعور بوفرة المعلومات وامتلاكها ولكن هل هذا الشعور حقيقي فعلاً؟

لينا الاحمد

أطلق البعض على هذا الزمان وصفاً، قد لا يجافي الحقيقة، إنه عصر الأسلاك، منطلقين من حقيقة أن البشر أصبحوا متصلين بكثير من الأسلاك، أسلاك خارجة من جيوبهم وحقائبهم، وفي كل مكان تواجدوا فيه سواء في العمل أو الشارع أو وسائل النقل أو البيت. إن الاتصال الدائم بالإنترنت، والتفقد المستمر له يجعلهم يشعرون بأنهم على اتصال دائم بما حولهم، ولكن في حقيقة الأمر يقومون بخداع أنفسهم، فهم لا يكلفون أنفسهم عناء قراءة الصفحات ولا التفكير بها بعد قراءتها، إنها فقط نظرات سريعة بدون أي صبر، يجري بعده الانتقال بسرعة من موقع لآخر، وتخطي ما يتصفحوه بسرعة كلما استرعى انتباههم رابط موقع مثير. وبعد نهاية اليوم يكون قد تم استنفاد طاقة الشخص بالكامل.

كان الناس في الماضي يستيقظون على أصوات العصافير، أما الآن فالناس تصحو على أصوات

وسائل التنبيهات، وبسبب عصر الأسلاك هذا، خسر البشر كثيراً من الأشياء، منها التركيز. تخيل أن شخصاً ما يقوم بعمله، ويأتي آخر ليناديه أو يقاطعه أو يصرخ بجانبه كل بضعة دقائق. لا شك بأن كفاءته الإنتاجية ستكون أقل، إضافة إلى شعوره بالعصبية وعدم الرضا. يوضح المثال السابق ما يحصل معنا عندما نكون مركزين في عمل ما، وفجأة يرن صوت

الهاتف حاملاً إشعاراً أو رسالة أو.. الخ. وكثيراً ما يبدأ التششت الرقمي بحسن نية، فيقودنا إلى سلوك تفقد إجباري عندما نصحو من النوم، غالباً ما نمد يدينا إلى الهاتف لندخل أحد المواقع ونعرف ما حدث أثناء نومنا! رغم معرفتنا بتأثير ذلك سواء على صحتنا أو على علاقتنا الواقعية بالآخرين.

ومن تأثيراته السلبية الأخرى أنه كان سبباً في فقدان كثيرين مهارات إنسانية عريقة، مثل الإنصات والتأمل والاختلاء بالذات الذي قد يكون صعباً ومملاً ولكنه مهم لأنه يوفر

مساحة للإبداع وحل المشكلات والابتكار. ويوفر مساحة للإحساس بالهدوء. إضافة إلى عدم قدرة الكثيرين على تحديد أهدافهم بأنفسهم، حيث يتم إجبار نمط التفكير عندهم على سلوك مسار معين، يتحدد وفقاً لما يتطلبه من يتواصل معهم في المواقع المختلفة التي يذهبون إليها بشكل تلقائي وطوعي. كما يشغلهم قضاء الكثير من الوقت في بناء وتحسين الهوية الإلكترونية عن قضاء الوقت في العمل على بعض المكونات الواقعية للذات والتي قد تكون بحاجة لتحسينها.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



لطالما كانت زيادة الرواتب لا تتوافق مع الضرورات المعيشية للمواطن السوري، إلا أنها وصلت إلى مصير لا يمكن لرسمي كاريكاتير تلك الأيام تخيله اليوم.



رحيل «مطرب الهدل» ياس خضر

أعلنت نقابة الفنانين العراقيين، الجمعة، وفاة الفنان والمطرب العراقي ياس خضر عن عمر ناهز الـ85 عاماً وذكرت النقابة في بيان صحفي: «رحيل صوت الأرض الفنان ياس خضر الذي وافته المنية مساء هذا اليوم في بغداد بسبب مرض عضال». وياس خضر هو مطرب عراقي من مواليد مدينة النجف عام 1938، يعتبر أحد أبرز مطربي جيل السبعينيات في العراق. بدأ ياس خضر مسيرته الفنية عندما التقى لأول مرة بالملاحن محمد جواد أموري، وكان هذا اللقاء هو ثمرة إنتاج أغنية «الهدل»، التي تم بثها من خلال إذاعة القوات المسلحة في ذلك الوقت، ونجحت نجاحاً كبيراً لدرجة أنه في ذلك الوقت أطلق عليه «مطرب الهدل».

تعاون ياس خضر مع ملحنين كثر وقدم أغاني جميلة بصوته الشجي، ولاقت أغانيه نجاحاً كبيراً.

لم ينته مشوار ياس خضر في العراق فقط، بل امتد إلى أستراليا ولندن وأمريكا، وذلك بعدما صارت له جماهيرية كبيرة ومعجبون ومحبون كثر، وأصبح أحد نجوم الغناء العراقي، وقدم ياس خضر العديد من الألبومات الغنائية الناجحة، وكان آخر ألبوماته هو ألبوم «ليل الوداع» في عام 2010.

«حماية التراث» في معرض الزهور

انطلقت فعاليات معرض الزهور الدولي بدورته الـ 43 في حديقة تشرين بدمشق يوم الأربعاء الماضي، بمشاركة عدد من الشركات المحلية والدولية المنتجة للنباتات والأزهار والمهتمة بالمنتجات الطبية والعطرية ومستلزمات تربية النباتات وتنسيق الحدائق ومنتجي العسل ومستلزماته، إضافة إلى مشاركة أعمال حرفية مهنية ومشروعات الأعمال اليدوية المنزلية.

وتشارك جمعية التراث الشعبي في اتحاد الكتاب الفلسطينيين بمعرض الزهور الدولي، وذلك بعرض عدد من المنجزات الفنية التراثية اليدوية والتشكيلية المنحوتة، التي تؤكد على أهمية تراث فلسطين وسورية، وأهمية التمسك به وحمايته من الضياع. وحسب تصريحات مديرة جمعية التراث الشعبي في الاتحاد نجلاء الخضراء، فإن: «كل الحرفيين المشاركين يعملون في منازلهم، ولذلك يحرصون على إقامة سوق تراثي متنقل في أي نشاط ومحفل ثقافي للتعريف بالحرف التراثية والعمل على توفيرها بأسلوب يحفظ أصالتها، ويتناسب مع الوقت الراهن، سواء من حيث التكلفة أو من حيث الاستخدام».

كومنترن القرن الحادي والعشرين بين الواقع الطبقي للعولمة وتثوير الحركة السياسية «2»



في المادة السابقة تمت الإشارة إلى مهمة سياسية ليست جديدة في الشكل العام، ولكن مضمونها حصل عليه تحولات نوعية، انطلاقاً من التحول في الواقع نفسه، وبالتالي حصل تحول على دورها، أو بشكل أدق ارتقاء بهذا الدور ليصير له موقع رئيسي في العملية السياسية الثورية-التقدمية. والثوري هنا مكافئ لفتح أفق مهمة حماية البشرية. ونقصد بالمهمة إطار أمني قادر على تعويض التهنك في البنى الاجتماعية في عقود العولمة والليبرالية المفرطة. وهنا استكمال لهذه العناوين.

■ د. محمد المعوش

ملاحم العمل الأممي سابقاً

كان البيان الشيوعي الذي صاغه ماركس وإنجلز، وتأسيس الأممية الأولى «جمعية الشغيلة العالمية»، المثال على ضرورة العمل الأممي في عصر عالم وحدته الرأسمالية بالقوة، ووحدة بالتالي برنامج العمل بالضرورة. يجب ألا ننسى التفاصيل التقنية وقتها حول حركة العمالة العالمية وحماية الطبقة العاملة في البلد المعني في وجه العمالة الوافدة الأرخص مع الدفاع عن مصالح الفئتين الوافدة والمقيمة. وكان لهذه الأممية دور نظري وفكري طاع لا يقل أهمية عن الدور التنظيمي. وكان كل تطور للحركة الأممية لاحقاً مدفوعاً بالتطورات العالمية والمهام المطروحة، وضماً إنضاج وفرز الخط السياسي والفكري وتنظيم الحركة، فالدور التنظيمي حاسم. هل يمكن تصور إنضاج الحركة الثورية في دول كان التطور الإنتاجي «وبالتالي طبقتها العاملة وعلاقاتها الاجتماعية المطلوبة» فيها ضعيفاً مقارنة بغيرها لولا الدور الحاسم للكومنترن.

زمن التراجع

منذ تراجع الحركة الثورية في منتصف القرن الماضي، والتحويلات الاجتماعية نحو الليبرالية واقتصاد الرفاه والفرادانية وكل ذلك، حصل تحول في الحركة الأممية. مع استمرار شكل «التواصل» بين القوى المنضوية ضمن الأطر السابقة، صارت الحركة نفسها هزيلة انطلاقاً من هزالة تلك القوى في كل بلد على حدة. وحصل هذا على مراحل، مثلاً الفرز المبكر الذي حصل عالمياً بين الغرب «المرهق» واشتراكيته الديمقراطية الطاغية على حركته السياسية وبين محور الاتحاد السوفياتي ومعه دول الأطراف الأخرى. ولكن هزالة الحركة في أطرها السابقة كان يسير جنباً إلى جنب مع عمل أممي في قنوات أخرى خارج الأطر الثورية «الصافية»، حملت شكل الدول والأطر العالمية التي حولتها الحركة الثورية السابقة نفسها ووصلت فيها القوى الثورية إلى السلطة. فالتعاون السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي بين الدول بشكل مباشر والأطر الدولية كالأمم المتحدة وغيرها، كلها نماذج عن ضرورات العمل الأممي الذي استمر بأشكال ومدى حكمته طبيعة المهام، والممكن ضمن توازن القوى، أي مدى تطور الحركة ككل. ولكن كل زمن التراجع انطبع بملح أساس ألا وهو تراجع الجانب النظري-

الفكري في جانبه المتبصر والدافع للحركة «لا مدفوعاً بها فقط» للحركة الأممية على مختلف أشكالها الثورية أو التطبيعية مع القائم وتوازن قواه. ولهذا، بقي مستوى الحركة الأممية على المستوى السياسي الاقتصادي العسكري المباشر، وتراجع مستواها التثويري النظري-الفكري والتحريضي. وهذا نراه اليوم عالمياً، فما هو اليوم ذلك الإطار «المؤثر» الذي يجمع قوى ومنظمات تحمل الرؤية الجديدة والبرنامج الجديدة بما يتجاوز الجمود للقوى الثورية «التقليدية الرسمية»؟! هناك أطر قائمة ولكنها هزيلة بسبب هزالة وتموت قواها نفسها.

التحويلات الاجتماعية-الثقافية والحاجة «للتأثير والتجميع»!

غياب الأطر المؤثرة يعكس طبيعة التحويلات في المجتمع خلال عقود الليبرالية والعولمة. في المواد السابقة ذكرنا بعض عناصر كبح تطوير الحركة انطلاقاً من الوجود الرث والعالم السائل الذي أنتجته العولمة الليبرالية المفرطة وملاحم ضعف الانضباط العام والفرادانية المفرطة والتفتيت والوهن وتجفيف العقلانية وضربها الذي أصاب العديد من المجتمعات. وبسبب شروط تجفيف العقلانية والوجود الرث، وكما أشرنا سابقاً، من الصعب أن ينتج من داخل كل مجتمع على حدة ليست حركة المكون البشري «الكافي» لتطوير حركة ثورية داخل ذلك البلد، خصوصاً في دول مأزومة يحصل فيها التجريف والتجهير بشكل يومي، بل أيضاً، إن العدو العالمي يملك من الأسلحة الدعائية-الإعلامية-الثقافية والمالية التأثيرية من جمعيات وأشكال تدخل هجين، يحتاج إلى إمكانات كبرى لا يمكن تعويضها بجهود محلية في دول أطراف تعيش الجوع. حتى تلك القوى الثورية التي نجت من عصر التراجع وقدرت على التحول مع العالم الجديد



إن تشكيل الإطار الاممي اليوم يعالج أولاً قضايا تنظيمية وبشرية لتعويض التجفيف والتدمير والتجهير وشروط الحياة السائلة الحاصلة عالمياً

وقضاياء ليست قادرة اليوم بجهود «المحلي» وحدها أن تستمر. فلا ننسى عصر التسارع الذي نعيشه، فنحن لا نملك ترف التراكم البطيء السابق نفسه. وهذا يحتاج إذاً إلى تجميع تلك العناصر المشتتة التي ليست بالضرورة مجموعات وأحزاباً تقليدية، فهذه القوى هناك نقاش حول مدى العناصر الحية التي تحملها. اليوم يمكن التفكير أكثر بتجميع «بالقطعة» لأفراد وربما مجموعات صغيرة تحاول التشكل أو تشكلت. فالقوى التقليدية بشكل عام «ولا نقول بالمطلق» صارت عنصر نبذ للعناصر الحية نتيجة تحنطها وجمودها وأحياناً عدائية طرحها «المعادي للقوى المحافظة» ما يجعلها اليوم تتقارب مع التيار التفتيتي بشكل موضوعي.

وبالتالي يجب البحث عن هذه العناصر في المجتمع. بهذا التجميع وحده يمكن تشكيل «النسبة الثابتة» لتطوير الحركة الأممية في جانبها النظري-الفكري التثويري الذي هو اليوم ضرورة تتجاوز الحالة الدفاعية «المحافظة» للكتل الصاعدة وجدول أعمالها المخنوق بتوازن قواها نفسه. ولكن، هذه الخطوة تحرر التيار الثوري فيها وتخرجه من صعوبات العمل ضمن جهاز الدولة نفسه. هذا لا يعني حركة تعارض السير الهادئ، بل يعني دفعها إلى أمام بقوة.

ولكن هذا الواقع العالمي الواحد أنتج تقارباً ثقافياً عالمياً نعني فيه التقارب في نمط الحياة وفي الأسئلة التي أنتجها في إطار لغة مشتركة جامعة حول ما يريده البشر اليوم عكس الأمراض العالمية التي توحدتهم، أي أزمة الحضارة الفرادانية-الاستهلاكية المأزومة التي لا يعرف العالم الرسمي اليوم شكلاً نظرياً ناضجاً لمواجهةها في بعدها الحضاري الشامل. الأزمة التي دفعت بشكل أساس لدخول البشرية في عصر أزمة المعنى روحياً، ودخولها جسدياً عصر الفناء.

إذاً التقارب العالمي اليوم، الذي هو أكبر مما كان عليه في عصر «الأمميات» السابقة، في تلاق مع الحاجة للتجميع وإنتاج وبناء القوة الثورية القادرة على تجاوز حدود المرحلة الانتقالية ومقولاتها الدفاعية «المحافظة» حول تثبيت ما هو قائم من بني حضارية، بل تجاوز الفرادانية-الاستهلاكية بطرح نقض يرد الإنسان إلى ذاته ويحافظ على العقلانية وينتجها. وأيضاً، حدة الأزمة نفسها فرضت تقارباً من نوع آخر، تقارباً حاصلاً في الوعي العالمي حول شروط الحل والموقف من الأزمة. فالبحث عن القوى «الثورية التقليدية» وحدها هو عملية محدودة ضيقة الأفق لا ترى الإمكانات الكبيرة في المجتمع نتيجة الأزمة الحضارية نفسها. وهنا يجب بعث الحياة في دعوة تولياني للجبهة الحضارية «يمكن مراجعة مواد سابقة في قاسيون» بما يتلاءم مع عقود من التطور بعد تلك الدعوة التوليائية، أي البحث في طبيعة القوى التي يمكن دعوتها.

إن تشكيل الإطار الأممي اليوم يعالج أولاً قضايا تنظيمية وبشرية لتعويض التجفيف والتدمير والتجهير وشروط الحياة السائلة الحاصلة عالمياً، وثانياً يعالج قضايا فكرية-نظرية حول البحث في تجاوز الحضارة المهيمنة المأزومة نفسها وفي إنتاج البرنامج التحريضي العالمي على قاعدة هذا الفهم للحضارة النقيضة التي يجب أن تستفيد من التجارب السابقة وتتجاوزها. هذا البرنامج «العقلاني» وحده يسمح بحرمان قوى العالم القديم من سلاح تدمير أساس لديها هو القوى البشرية المأزومة المنحدرة باتجاه البربرية. إن مهمتيّ التجميع والتنظيم وإنتاج عقل المرحلة كعقل صناعة للتاريخ ضد عقل الاستهلاك مهمتان ملحّتان وأنيّتان بامتياز، قبل أن تنخفض مفاعيل زخم «مرحلة الصعود» الانتقالية الراهنة.